

۷۸۳.

تجدید فکر و اندیشه

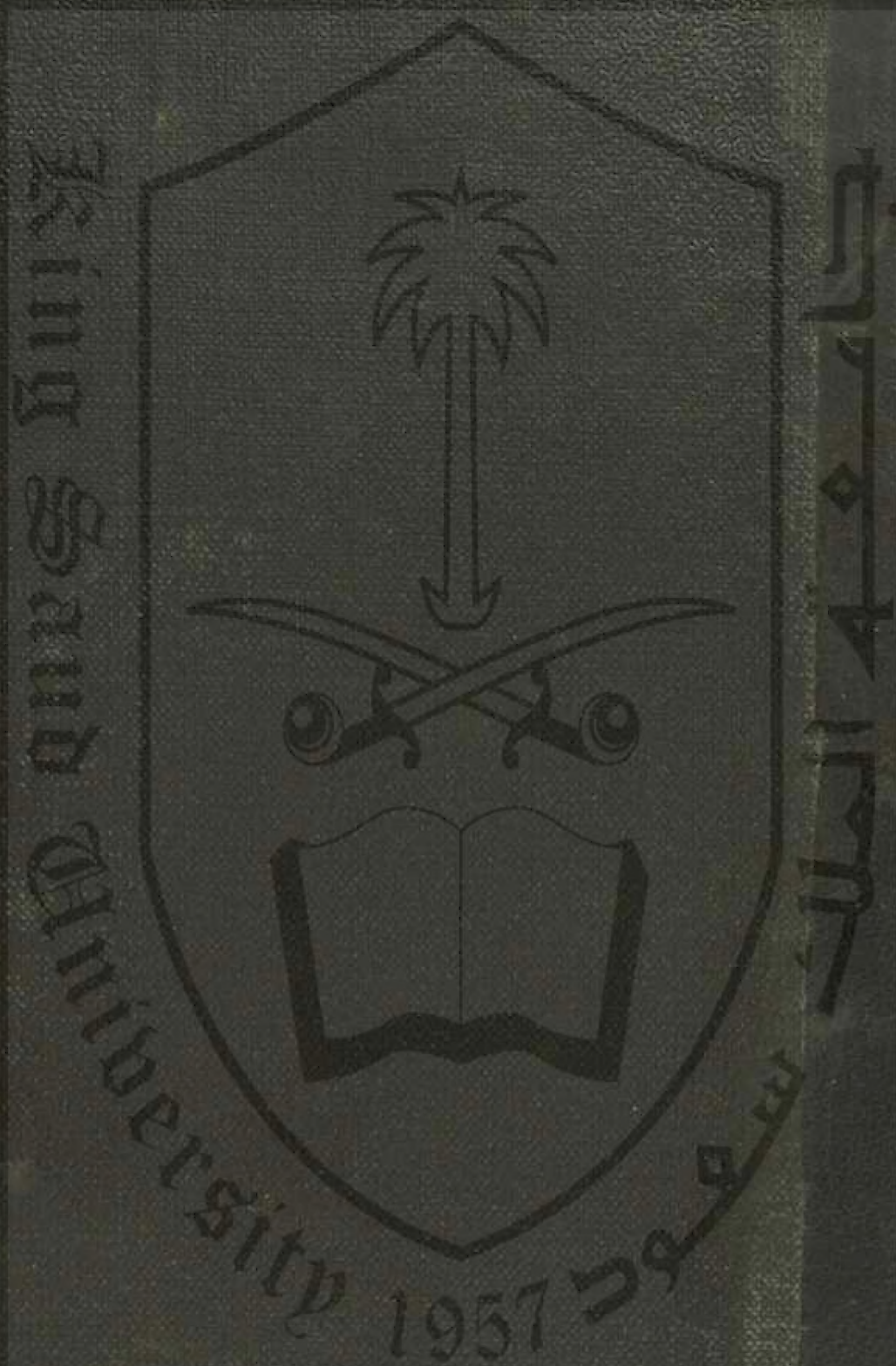
۲۴ خ

۷۷

ف

محمد بن عبد الرحمن

المسیحی



Copyright © King Saud University

٢٢١

٩١

King Saud

١٤١٦

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٨٢ - ١٦٧١

العنوان: (تعليم على الملك)

المؤلف: الحبيب بن محمد بن الحسين - ١٤٩١ هـ

تاريخ النسخ: الثالث عشر الهجري

اسم الناشر: -

عدد الأوراق: ٤٤ (٢٢٢ ص)

ملاحظات: -

-

عاشق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
كتاب في بيان
الصفات
التي
يجب
على
الملك
أن
يكون
عليها
والحمد لله رب العالمين

من
الجزء الثاني من كتاب
الكبرى في التواريخ
الجزء الثاني من كتاب

ح

مكتبة	
محمد بن	المهين
رقم التسمية	١٤٨
رقم التس	
تاريخ الورد	

Copyright © King Saud University

كتاب الرشيد

الهم بالكرم العفو عفوًا لما انسلخت من من الشبابة
فقد شؤدت بالانام وجهًا وليلا خاضعًا لك في الشرب
فبيضة خنزن القعر غني وشا تحي وخف في عيالي
وقد امشيت مشكينا فقير الاملك غني عن عيالي

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, overlaid on a large, semi-transparent watermark that reads "Saudi University".

五

[illegible]

هذا تعليق الولد بروالد حبيب محمد بن
الحوي على التلويح رحمه الله تعالى وعاش في سنة ١٢٠٠

هذا على وجه المبدأ

۵۰۰

[illegible]

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله
كتاب النفقة من الخصال في ملك الميراث للشرك ومن في حكمه ويدل عليها
 الله والاحكام فانه قوله علم الشريك شمع وقوله النفقة في كل شيء وقوله
 حار الدار احوى من غيرها سطر بها وان كان غاليا واما الاحكام فظاهر فانما
 اختلفوا هل كانت على العاقل او خلافه فالأكثر انها على العاقل والعاقل
 ان لو وجد مال لا يدار الا برضاه قال يعلى الا ان يكون حاراً عن مرض وقال
 علم الخلق مال امرئ مسلم الا بطبعه من ماله وذكر ابو بكر الرازي ايهما تاه
 قاتلاً واسماً ما كعب مال المولى قهراً ونسبته المولى وافتقر قهراً والعنف
 ونسبته المولى وحده مال من علمه الذي كل ملك لو وجد قهراً **قوله** اذا كان مشتركاً
 يعيدان المسع لنبه النفقة الا اذا كان مشتركاً بان شريكه اثنان وليس كذلك
 ولو كان مشتركاً في المسع والمشموع به شركاً اما حطه او ما او طرئ او حاراً لانه
 شارك في حقه لطفلاً من احداهما **قوله** كل شيء ملك بيد العاقل الكاملة
 كما عن ملك بعد صحى لعوض من علوم هو مال كما يستعمل او لا يستعمل اولاه
 فليس اعز احتراز من المنافع لا نفقة فيها فليس املك احراز ما لم يملك
 كالودعة والعارية فليس بعقد احراز من الارث والاقرار فليس بصح
 احتراز عن المسع القائل فليس بعوض احراز من الهبة والصدقة فليس
 معلوم احتراز من الضلع بالمعلوم عن المجهول فليس هو مال احتراز عن ما هو
 ضلع او ساقه وكل ذلك في ان الله وقال يدوج وسر لا نفقة فيما سئل
 قال تروى فما لا نفقة **قوله** ذكره الامام عبد الله بن جعفر اجد الضرر والارضا
 من تركه ونسبها لاضرر منه وليس بها ما تركه قرب الروايات فالتحقيق المسع
 الا ان يكون حاراً في ماله او ساقه في رقبته في حصول الضرر والمدمر وجوبها فيها
 ذكره في الميراث واثار الله في مثله حال الامم ورواه في الكافي للشيخ
 وذكره في اجتماعهم بالخير في المسع ويحكم الامم في وجوب النفقة في كل
قوله معاداة لانه ملك صنعت لانه غير متمم ولا بها ما هو بالمش

٩
 والعاقل بالقيمة والقيمة لم يخرها عقد وذكر في الكافي انه اجمع ولحق في
 ختمه بالقيمة واصله الاخذ بالقيمة اذا عذر الثمن وعندهما بالمشرك فلهما
 نوحها في الهبة وعندها ما ملك بالعوض **قوله** وبسحقه وهو قول ج وعنده
 الناضر وسر لا يخرى لانه لا يقع به الملك عند ما وشك في نزع المسع عن التمس
 والشمع وقوله في نزع الحجر عرج لانه ملك صنعت غير متمم على ما اذا سمع
 به وحكم الحاكم في الخاتمة تراه القائل سئل سئل عنه وان لم يحكم له حتى في
 الحاكم السع بطلب النفقة ولما يعين ان يتواطأ على ان يملكه بالمسح حتى يحكم له
 بالنفقة **قوله** لانه لا يعلم كم الثمن وعنده صريح في انه مال وكذا لو كان
 الثمن معلوماً نسي وصوح علمه معلوم فلا يسع النفقة بالمعلوم ومدها
 وهذه الصون لا نفقة في علم كم الثمن والميراث الاسماع به والاشهاد لأك
قوله فقار بغير له الميراث به من حيث الحكم وهو انه لا نفقة فيها فالعلم في
 الصلح جهالة العوض وفي الميراث العوض ليس باليد **قوله** فليس بها ما
 به لا نفقة لانه مجهول **قوله** لكون المسع قاسداً في الثالث والتمس مجهولاً
 2 الثالث بع والنفقة بوجوب الثمن والعاقل بحرف القيمة عند ان لا يملك في
 2 الهبة والصدقة وعنده في الهبة **قوله** نحو عوض المتاحر منه نظر ليل المنافع مال
 ولها احوال كونهما مبرأ من نفقة موصى ثمة وقد قال يعلى ان سقوا اموالهم
 واذ كانت ما لا علم لا يخفى فلهي عوضه النفقة فليس لان ملكها لا ما يدوا لا
 لزم ان شمع هي وقد سطر والعاقل وجوب النفقة بغيره ليل تقوم
 الميراث واما الذي يسع اخذ المسع بالقيمة وعنده عن الميراث والخلع والصلح
 ولعله يقول بغير الميراث والدية **قوله** عن دم العبد هذا ان كان الواحد الميراث
 وله العبد والدية فاما ان يملكها اطلاقاً فلا يسع ان لا يتصل بالهبة
 مجهول لا لدية حتمه اصناف ونسبته بالهبة يحترق عن الخطا وفيه هذا النظر
 وهو انه مجهول لا يودي المسع من الاصابة الحتمه ولو قدر ان يدعى عن الحايه
 مراراً فليأخذ يودي المسع منها كان قد اخذ المسع بالدية وان لم يملك بالدية

وذكر ان حال المصنف الدار بما هو معلوم من الدين وهو الذهب والفضة **قوله**
في بعض النسخ ان السبع لا يراد فيه السبع للثمن بل مال الاحوار كذا في النسخ
لهذه هي واما ما قولهم في مال صريه كذا النسا وقال الوصف في لها من احكام السبع
مراعاة المصنف عدم فلا سمعه فله **الموضع الثاني** لاحلوا ان الخلط
منع وانما اولاهم الاما ذكره الاثره ان الوارث اولي منه ولا خلاف انه لا سمعه
لما ذكره ملا في قل الخامل او كثر وعذر تركه لا سمعه لغیر الخليلط واما ان
السمعه هذه الاشياء بشرط احدها ان يكون المصنف ماله كالا ووقف فلا
سمعه بوقت في سرج الامانة وسرج لا مصر بالجماع ويصنع عليه اجتهاد فلا
سمعه بوقت في وقت ولا يوفو عليه السائل ان يكون الطرود والشرط لا احقا
والحق في الملهك لا سمعه به ذكره في تعليق الافاق وعنه وصار له وحكي في هذه
لهذه السان وحيوها **قوله** اربعة وراد الهادي الشبه وم والناس الميراث
قوله الميراث في الشرع وعدج شريك الشرع والطرود في الماله الاعين هي ان الاست
والان الما وحده الاعين به في الطرود معها جمعا فليس شريك الما احق وله من
له فهو لشر له ان يهدمها الى اول الهرو ولا ان يبع اخرى وض له ما قبله بعدد الاول
الشك وان يمتح معه اخر فكار احض **قوله** اذا سمع العلوا والسا او النجم ط
سمعه لطاح العار ولوسع العمل شفعه العلوكا بقوله في الرافد كرم م د الو
حضر **قوله** في الاول انزل حقيها بعد شخها وقال والناس السخها كها
لا خجلان لولا واحد هو لاحصا الا اذ لم يكن معه احد منه وانما في الحارة
الملاو لو ترك لا يمتح من بعد **قوله** في الماله والصحيح انهما يتوازيان الى
سا لا يوركرمان الخضر وكما في شركا الما فان طوا في حكا وفي الكافي
وما ذكره طه وطاهر الما في المسله بعد هذه والماسلم في الطرود فان
كان طالا وواقته فها وتقول صاحب الطرود في فال الزام المرو واركان
توا في الما الحصاص الحاطر بالطرود وتوا في الما الحصاص الحاطر وعما فيهما

قد استركا في النسب الا في **قوله** في الماله من يكون اقر الها طاهر الاعا والاعا
معا فلما قال المراد به الحصص في شركة الطريق خرج الاعا وهو الذي الى باب السبع
وهذا مثل قولنا لذكر امر معروف ان الهام نص على امه الشرع في قوله في الما
قوله واليه ذهب اصرا ووفد وقول الاوطا والثاني روح واسي لها في الناصر
ساقول والاعا في تواتر الماله والرابعة والخامسة **قوله** في الحامه لشراب
الاعا في الشفعه ضعف لشراب الاخر منهم الذي على المسعه وعلى قول الامان للملك
منهم وقول ضرير يدس لا يار الاعا صحيح على قول الامان فاما على قوله الاخر لا
منه الا الاخر منهم **قوله** على قول احدا ضعف لا قوله احدا ان الاسفل او في
اهم ان يكون المثلث للاعالي وقول سمر على قوله الاول ضعف ان الاول لم يحسن
معا **قوله** في هذا الموضع الشريك في ماله موه على ما قبله وليس كذلك في الحالات
فما قبله من العاصي والصح وفي هذا ماسا ومن الناصر وقوله الا ان الحد الس
بعض السبع وفيه نظرا انه كلما خذ للما خذ للشريك الا ان يخل به حد بعد
زوايا ملك الشريك ولا فائدة اذ انك لا تستر الامور في جميعها الا
حيال الاخر وكفى من الاول **قوله** اذ اراد الشريك في نظره هذا مذهب
الامام اربا والادخل وهاها وشع ذلك فسايد **قوله** اذا سمع الدار التي
احر الرفاق فضعها للتي عليها الى خارج **قوله** سمعت داود بن عمار عن
رفا وقال سمع من داخله وعلى قول الامان لجميع اهل الرفاق الخارج والداخل
قوله ان يمان سقا نضا عامتها من هذا عند سقا هذا في حربه سمعها
الجمع ان كل واحد منهم اسما الاضافة الى تواتر اعلا الاضافة الى الاخر **قوله**
درت دوا زمانه واحد من ساقه سمعه خرج من ماله وعكسه فكل
دار ساع سمعها جميع اهل الاركل واحد منهم دخل من حده خارج من اخرى
وذلك في ذمت الحد بضعه من ثمنها لله بالطالح **قوله** رفاق فيه
متحد فالسمعه لمن هو المتحد الى داخل الرفاق فاما اهل خارجها فاما
لا سمعه منهم لان الناس فيه سوا واحد خلافة وفي ان سطر فان كان المتحد

عندما على الاملاك فاحارته كما نافذ وان كان صاحرا اجل في تلك اعني ان الا
سائر جعل داره مخدرا في الرفا وخملا حوارا فكذلك ان جعله سم او ان افض الى
شارب ما قد وحملا ان الخور لانه صراثا ربع لما نزعها وحو الاستطراف
مقتور على اهله او من ياد ذلك الواحد منهم وخملا نزع والسعة على حالها
قوله في السادسة اراد بالقربة ضاع محتقة وقوله في السوال والاملا
قائده **قوله** انه ملكيت السعة لاربا بل صغف لا عده بالمالك بل جرى والا لزم
ان من باع ارضه في حال ما الغير يحرقه في شاة فيها عصا او عارة او لكان
ان يصفها لانه مالك لتلك الما وذلك باطل **قوله** من الوادي وهو ما اخرج الله
بقا **قوله** الا مع عامده ان المالح وسلح طالتم وحي من يدوم للمسم انه
ملك **قوله** من ارباب الاعا في المسلم السعة خلا القول الا فان **قوله** لا استطاع
حنهم عن الما الاعا قول الا فان **قوله** في السابعة وهم اول بها من ارباب سائر
الصاع فاما في الهير فتترك في سعة جمع اهل الصاع ان قال بعثك الارض
وخصها من الهير فان بالخقوقها ولا وقل لا فرق في الوجهين ان اهل الصند
اولي سعة الحربة والعبر والهراهم اخق وفي القبر عرس بالله في بين
جماعة ولله صنفه واخذت كالهير كرى طوق الى صنفه اخرى فسقط
من صنفه الهير لم يملك الذي يحرق ما وه سعة الا ان يكون الطريق ملكا
له لا خفاياه على الارض سعة ما خفوق **قوله** في الثامنة لصلح الرخا والمدة
سعة قال في بطن الا اما ان الما له سعة على اصله احد وهما ان صوح
الرخا ملك لصلح الرخا الا في ولا سعة ما خفي ومثل هذا في الصبر لا يبرح
السائر ان السعة بنت الخوار **قوله** والهرا لصلح الارض يعني حتى تص
قوله في الاو كانت لم اشعة طاهر شوب السعة بالمدا ومهم ما دله
في انه اراد به الاحدا الاوليه ومهم انه اراد ان لم اسات السعة فبها هو وكان
في اللوارت فبها في المسع حلطه او عدها مع كونه وارا فله الخار ان تبا
احدا السعة الخمسة وارتبا بالاولويه والعرو من الاحد من صرح الاول

قوله

قوله

1957

السعة على الفوز والاولوية على المراجي **قوله** السعة لا يطل الا بطل السعة لا
ولو لا تطل **قوله** السعة بالمش والاولوية بالتمه **قوله** السعة بعد الم
وسن والاولوية بعد ولا نصا **قوله** السعة فائده فيها الاحي للرب
له سعة السعة اتقاوا الاحدا بالاولوية لا تبا لكم **قوله** السعة لا مسع فائده
والاولوية مقتضى **قوله** مسع الوصي قبل المسع والسعة بعد المسع لغاير ادنهم **قوله**
فليس للورثة بعد الملوغ في السعة هم السعة وفي الاقار له السعة فان خلغوا
بعد الملوغ هم والمشرى وما لو كان لها مال ومصلحة والمكر المكرى فالقول
قوله لانها ساهل مسع من الوالي فيليم **قوله** في السابعة لانه دون سعة طاهر بالسعة
لقوله ليعا واولوا الاتحام بعضهم او في بعض وهو قول واحد في سعة
وجلا سعة وخملا كلام الهام على الساع منها فمعا وكلام ماعا الساع
بهم **قوله** واما قال الخ للعرض لا من مام كلام والتعليل مضطر لان قوله
اقر الى صناعه اراد اقر المساهمة مع انهم طاهر سوا كلمهم فصار للاخوين
طرقا فاما صاح الطارف منها سعة احد وحده في لاه الخار لاهم وان
اراد اهل المظيطان تسعة ايضا وان كانت العا فقار الكفة فلا مع لقوله
لاها اسحقا من جهة واحدة لان طاهر هذه الكلام ان مود السعة اشراكا
في جهة الملك وفي الاقوى لم يفسد ما خرا الكلام ايضا **قوله** اما الموضع الثالث
عند ارباب السعة لصية وقال في لا بطلها لهما فاد الملع طالها وعند
الناظر لا سعة للماسق فبعض اصحابه اتقاها على كونه وبعضهم الا اذ كان سركا
وبعضهم اذ كان خارا اذ ما فهم يحقون والحلا وان لم يملك السعة على الذي
ولله على الذي في حططهم والسعة والخس واجمع الاحكام لا سعة لهم علنا
وايعا بعضهم في حططنا لقوله ليعا ولم يجعل الله للكفر من دولا عليه السلام
يعا ولا يعلا ويروم والعباد مع المستحق انه حي وضع لرفع الضر عن المال
فاسوا في المسع والكافر كالمالك الرود **قوله** في المسع الذي ارض
عشره فالزم بغير اسرا فاسلم فالزم موافقا كان لا مثاقلة السعة عليه فاط

قوله

وهذا اذا كانت الارض في خط طم او على ما خاره از مع الارض المعلة مع منهم
 وهو احاديث ومخرج من الله وان كان يكرهها في كل معا قول طحاوي في معاهم
 ثم السعة على الميراثها واداملكوا العشرة فعدت لاسي علم فيها وقال
 رحمه الله الخراج وعما دل على معهما لم لا يسهل فيها شفعه فان قيل على قول
 الاحكام كقبح السبع منهم دون السعة طلبا السبع بالراضى والسعة بالغير وهم
 لا ينفروا **قوله** في الاول الا عاقدرا ايضا كما ان من اقام شاهدا مع من اقام اربعة
 تنافي الاحتجاج **قوله** في النامه مع له الشفعة فيه ولو مرر سعة وصورة عند مسلم
 من دهر رابع احدها بقصد من دعي فان التزك شفعه **قوله** في النامه خمس الاول
 المضاربة فاسد فالسعة كمال المال النامه مع لارخ فيها ولا فاب يرى به
 الخابط الثاني في الضامن للعامل ان يبيع له الارض كاله بيعه لملك ولا لا الله
 صححه ولا ربح وبيع ما يرى به شفع للمال وفسل يبيع له ولا يدخل الشفعة
 المضاربة **الرابعة** صححه وديها ربح ولم يوافق به الخابط الثاني فان
 لشفعة لصغار للعامل والمالك واحد هاله ولما كالحامته ربح وبقيا تشرى
 به فليست بشفعة والمال نصف لشفعة للمالك وعما قول محمد بن سليمان في المال او
 شفع **قوله** في البيع فلا يبيع اطلاقا فله ولا يبيع طلبها قبله **قوله** وبشيء بالطلب
 ولا يورث ارباعا فله لانه لا يشفعها ولا يخرم على المبيع الاستفاعة قبله **قوله** وملك
 بالحق فقبله لا يبيع من المبيع مع ولا يسه ولا يبيح احده ولا يقيه لو املك المبيع
 المبيع **قوله** في النامه عا الوحن كلها مع كان ربح او بقي فاسم به ام لا **قوله**
 فالسعة لما معاوه هل للعامل ان يبيع للمالك فيه الخلاف بين القصد **قوله** كانت
 السعة لرب المال وهل للعامل ان يبيع له هو على الخلاف بينهما **قوله** فما الارخ فيه
 وفي الصور النامه **قوله** واربع من مال المضاربة هي الصور النامه وقوله لكن
 له السعة يدرك على قول محمد بن **قوله** كما يبيع برار على قول محمد بن سليمان **الموضع**
الرابع عدم الاحتجاج فيه وما ذكره في الكتاب ساه على ان طلبها على العود عند
 الهالكوم والخفنة وقول للشر والناظر وقول للمبيع الماروك على الراجح اختلف

المالك ربح

اهل النور فالمره ووج والناظر له المحاسن وعدمه وشر غيب اللغظ واحله
 الراجح بالذات في سنة وقول للشر لانه امام وقول ابا امام بكر منه ما سطلها **قوله** لنا
 على اهل الراجح لا عام **قوله** كما دار القول في ما خفيه القول فان قوله خور في المحاسن
 ما لم يقع امر اخر له حد قولهم وطا وولما البار على الفور طاك **قوله** له فيه
 سعة في لفت لانه لو كان في ليا او وكلاما لطلب لم تنظر وعدهج وروحيه الاز
 من الماصية لا سطل لو كانت لفت **قوله** وعدهج عن مطالبة الميرى بطلبه من نضر هذا
 الاطلاق لم يحرر في ما يحكي الا ان يكون جاهلا ومدهم كما دل على وفي الروايد عن
 وج وشر سطل لمطالبة الناح ولو جهل السبع وكان ربحه عهدها لاسلام وولاد والا
 ساد ولا سطل ان جهل فاما لو جهل ان المبيع قد فسخ وطريقا المبيع مع الناح لم سطل
 وعدهج لم يطلب المبيع **قوله** او هسه لم يطلب لانه تراجي في تقرير ملك المبيع واعرا
 عن الطلب **قوله** اذا ناع مال فيه سعة بطلت وخذ زماخذ **قوله** لماسه بطلت ان
 كان مران ان عده شهود فطلبه لسانه عدهم هو مثل قول طحاوي قاله الا سهاد
 وان كان مران لشر احد عده فلا بد ان يطلب لسانه هذا في ربح والخفنة لاهم فالوا
 انه بقول لسانه اما السبع مخرج في طلب اليهود **قوله** بشفعة عدها نفي ولا
 في الاسهاد عا الطلب ولو كان عده شهود عده العلم لان حروجه عفت ما علم
 نفي انه خرج للطلب بطريق العرف كقولهم سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذ
قوله السلم على المبيع سطل وهو قول الميرضى والاساد اوف والا لير على انه لا سطل
قوله اتم ربحه تسها كالشهد والشفع كما قاله التفر كعنه ادولم خوله السبي
 فيها لما نوع له عام الفل **قوله** اشترع ما لم يصرى لا يفعول الشفعة عفتها فعلا
 هذا الوعلم في اول ذوق الرضا هل ان شرع فيها الحور فصلة الودع كاشع له امام
 الفكر لعنه ام لا كما سعة من سنة الرضا الى بعد فاذ لانه في النامه بها لانه
 قد شرعها وهام قد دخل في الرضا هو محتمل **قوله** لما حده لانه لا لطلبها العرب
 انه لم يطل في ذلك بغيره وكما ظهر من الاحوال **قوله** لا يصر لاصحابه ان يردوها في الا
 شهاد عا ان السراجلها بعد ما اشهد على طلبها فحصل من هذه الجملة انه ان شهد

كان السائل يطلب ان لا يقدسه واما العكس فوجه قولنا ان الامر الاول
كذلك ولم يرد في المحقق فقط واما السمع مع الالوهة والمقتضى بطر والى الصياح
ولكن النظر انه لو كان بطلا لم يثبت في المسئلة الاولى **اول** انه لم يعلم ذلك جعله على
العمل انه خلف على فعله **اول** وسيله في التردد والخلاف في معنى ان الاصل فما فعل
الا وهو الوحي الصالح ام غيره فمن غير هذا ان الله على المسبح ان السمع للصحة وانه
كان محذرا وكذا في مسلة مع الوحي بالسمع ومع الوحي الصالح في المسبح فان اراد
الشيء او الوارث الاخذ الاوليه وقال المسبح لم يكن مال وعلم في المسبح
اللاث قول قول المسبح في الاعتار وعدم الصلاح لان السمع صح في اذ بعضه
والشيء عليه الله واما ما يفرقها من الاوثره كما فرق السمع وعلم اوله او قول
بمرك الخط او لعدم المال او ذلك الخط او لعدم المال اما سئل فاما يجز
ان يكون بلا طه بالمال لم يثبت انه الخط او لعدم **اول** ولا يصح ان يكون من تمام
صالح كلام مع الالوهة كلام ان الصبح مع السلام ومعنى عدم الخط لا يصح كلامه
على هذا الالوهة لا يذهب الى حمل ما فعل الار على عدم الصلاح ودوله وسؤل انما يصح
سعمله اذ ان الله تعالى بالسنة انه قد عظمه بترجم هذا الكلام الى الصبح
منه في الله عليه فانه لا يقول بل في كلامه ان الصبح سكر السليم في قوله في
الذي يعني لاجله الى قوله والمقصود من كل لم يتردد لا يصح كلامه الله عليه
بل على ان الصبح سكر السليم واعرفه **اول** مدد ما سطر الامان ولم يعقل من اول
الوقت واخره **اول** فاشترى ما لو كاله لا سطر وهو قول من قال سطر كاله لو باع
فلا السمع سلام السلام والسمع يطلب السلام والسلام في السلام ومن لم يسمع
طلب السلام فلم يفعل ما سطر مطلوبه فاما لو لم يطلب الله ان يكون العقد
بالسنة ولا ارفع نفسه لانه لا كرهته ولا لم يتركه ولا طالع البائع
الا اذا كان عداد المسح مدد على وبيع ولا طالع موكلة لان حقوق العقد معلومة
وعلى الامر من طالع اما ان السمع في العدة في البيع والسمع يطلب
الوكلاء كان السمع مع مثل ولو قد سطر ما طالع الموكلة ان كان قد مضى والا

في قوله لا يقدسه واما العكس فوجه قولنا ان الامر الاول
كذلك ولم يرد في المحقق فقط واما السمع مع الالوهة والمقتضى بطر والى الصياح
ولكن النظر انه لو كان بطلا لم يثبت في المسئلة الاولى اول انه لم يعلم ذلك جعله على
العمل انه خلف على فعله اول وسيله في التردد والخلاف في معنى ان الاصل فما فعل
الا وهو الوحي الصالح ام غيره فمن غير هذا ان الله على المسبح ان السمع للصحة وانه
كان محذرا وكذا في مسلة مع الوحي بالسمع ومع الوحي الصالح في المسبح فان اراد
الشيء او الوارث الاخذ الاوليه وقال المسبح لم يكن مال وعلم في المسبح
اللاث قول قول المسبح في الاعتار وعدم الصلاح لان السمع صح في اذ بعضه
والشيء عليه الله واما ما يفرقها من الاوثره كما فرق السمع وعلم اوله او قول
بمرك الخط او لعدم المال او ذلك الخط او لعدم المال اما سئل فاما يجز
ان يكون بلا طه بالمال لم يثبت انه الخط او لعدم اول ولا يصح ان يكون من تمام
صالح كلام مع الالوهة كلام ان الصبح مع السلام ومعنى عدم الخط لا يصح كلامه
على هذا الالوهة لا يذهب الى حمل ما فعل الار على عدم الصلاح ودوله وسؤل انما يصح
سعمله اذ ان الله تعالى بالسنة انه قد عظمه بترجم هذا الكلام الى الصبح
منه في الله عليه فانه لا يقول بل في كلامه ان الصبح سكر السليم في قوله في
الذي يعني لاجله الى قوله والمقصود من كل لم يتردد لا يصح كلامه الله عليه
بل على ان الصبح سكر السليم واعرفه اول مدد ما سطر الامان ولم يعقل من اول
الوقت واخره اول فاشترى ما لو كاله لا سطر وهو قول من قال سطر كاله لو باع
فلا السمع سلام السلام والسمع يطلب السلام والسلام في السلام ومن لم يسمع
طلب السلام فلم يفعل ما سطر مطلوبه فاما لو لم يطلب الله ان يكون العقد
بالسنة ولا ارفع نفسه لانه لا كرهته ولا لم يتركه ولا طالع البائع
الا اذا كان عداد المسح مدد على وبيع ولا طالع موكلة لان حقوق العقد معلومة
وعلى الامر من طالع اما ان السمع في العدة في البيع والسمع يطلب
الوكلاء كان السمع مع مثل ولو قد سطر ما طالع الموكلة ان كان قد مضى والا

مطلبه وقال الله والسمع عكس ان طالع الموكلة في الحالين ان طالع الموكلة
مطلبه الا ان يكون السمع مع الالوهة بعد قد صار احدا وحقوق العقد لا تعلق به
اول ونقاط التي زمانا بعد من اذا تراخا الارضاة في قوله امام مطلبه لانا
فطر بها هل لانه مخطه **اول** ما قاله شراف في مثل الا وهو ان يصح للمسبح عمده
المسبح او السمع او يصح للبائع وذلك اذا ضمن المسبح لا يملكه بطلبه لانه رضى باسناد
العقد ووجه الاول انه لم يعمل للعقد لسمع في الطار والمخار والاوراق قال
ان كان المخار للمباح فطاهرا بالاسطر لان الخط لا يقدح في ان كان للمسبح
هذا ابراجي لانه ما حرم بالطلب وهذا ابراجي اعراض الا ان يكون في مجلس العقد
وراعا المجلس لم يفعل هذا اعراضا واما الصان فكذا في المجلس ان كان بعد
اعراضا بطلب **اول** حتى يدعو في الشفعة قال الصبيان بحكمه ان يحكم من
بمع انه او ادعا الملك الحاصل الشفعة فلم يرد احد في الشفعة وسئلوا فيه
دعوى الشفعة انه اراد حرم من الملك الحاصل بالشفعة وقال انهم روج
اما سئل قوله الشفعة اراد كرجس وهو الملك بالشفعة وسئل بل عند مع
السمع بمقتضى طلب الشفعة فاحرم محمد انه قد يتردد عليك مطلبه الملك
بحر عن شمس المذرا في الشفعة مع اذا الله انه احرم **اول** والافان
مطالب الشفعة وهو امر شرطه لكن هو شرطه في بيع بعلق الدعوى به
ولكن النظر ان طلب الشفعة مشروطا بالملك وان لا يثبت ما قد عرف فان
جعل هذا طلبا فتردد مع شرطه وان لم يجعله طلبا فقد تراخي **اول**
فمعلاله سطر لسمع الشفعة وبلغه في الالهة اربا كما رتب من شرطه
ان لا يشوبه عوض اخر فان شابه كان له وطلب كونه لغيره فانه الساسه
ان حقه ما عقده ما سطر على ان يكون العوض مطهر اربا لا بالوحد ولما
وعليه كان العوض مضمرا ولا شفعة في هذه بعض مضمرا بالالله
ان الشفعة في المسلك كانت الباسه بالشفعة كما رتب في قوله
ارشد من اي حقه لكان من قتال وهت لا يندى في هذه الالهة في قتال

المشترى فكذلك وليس عرض له كذا الورد فانها على السمع **ط**
هذا حيث السج البتة فان ما هو المراد من قوله وان ما هو المراد من قوله
ولم يثبت وول السج البتة من حيث السمع بع انه من السمع لان السمع بعد ولانه
في محقق لو كان في حال السمع **قوله** في الماخذ لم يثبت من السمع هو السمع
فولوا احد الاله في واما بعد فانه في القول الاول على ان السمع مستقل
ان السمع من السمع والبائع وحده في نفس السمع في القول الثاني على ان السمع
السمع وقامه السمع في القولين **قوله** في الماخذ لم يثبت من السمع هو السمع
ام من السمع **قوله** لو كان السمع عرضا لم يثبت فانما يثبت السمع في السمع وانما
في قوله ورد السمع عرضا الثالث لو ثبت السمع لم يثبت السمع في السمع وانما
فولوا في السمع **قوله** في الماخذ لم يثبت من السمع هو السمع في السمع وانما
المشترى في السمع هذا حيث السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
من السمع من السمع من السمع سوا السمع في السمع او في السمع في السمع
بعضه **قوله** ادله من السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
ان السمع من السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
له بعضه وانما يثبت في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
بطلانه **قوله** ما هو السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
لم يثبت في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
فعل السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
لواضع او اعتق بعض الوجود **قوله** في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
فان لم يثبت في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
السج وانما يثبت في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
كان في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع

المشترى فكذلك

قد مضى **قوله** السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
ادله من السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
ولما يثبت في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
اضحانا وهذا الخلاص من عدم الاعتقاد بالطلب وزوا في شرح الماخذ في السمع
الاعمال وان يعلم ان السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
طلبه في القولين **قوله** في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
قوله في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
احكام السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
وف السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
والا حصل السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
مع حضور السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
لم يعلم السمع **قوله** في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
طواضع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
مطالب السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
فانه لو لم يثبت في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
على الاحكام في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
طلبه لان مع ثوب السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
سور السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
ان السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
وجها نظر السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
لم في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
لم يثبت السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
قوله في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع

المشترى فكذلك

المعلوم لما ذكرنا **اول** طاهره من صحتها ان المسمى بلحد الزرع هذه السجدة
 ويدل على صحتها قوله تعالى ان العنكبوت لو لم يعلقه في السجدة ان السجدة
 بلحد الزرع يعني وتقرن المسمى في ذكره في الودع غرضه وان جرمه وولده في
 ذلك وقال ابن جرير عما اذا ثبت لاصد المسمى **اول** من حيث يعلم ما يتبعه
 هو بعد في البلد طهرانه وكما والسبع ما بعد علم السبع وتوله وكما ان قال هو للفس
اول والوجه فيه انه لا يفرق بين السبع على حده وغيره **اول** عند امره بصاد او داه مبروله
 طاهره فانه على امرين انهما اتفاق ولعل الهدية لعضاوين فيقولون قد فعل
 للمعا وفي قلنا فعل النماء والرياء **اول** من غير ان يكون معروفا من جهة احد علمه فيها
 نظر انه يلزم مثلها فماله رتب طاهره **اول** وان كانت الرياء الحاشية في المسع من غير
 فعل المسمى اعلم انها احكام اما ان يسميها سبعة وكلمة الحاكم وهي باقية او سبعة
 والامر وكلمة الحاكم ولا يبرو وقد اثمرت في الوسط واحدة المسمى او سبعة سبعة
 واحدا المسمى على حكم او سبعة ولا يبرو وكلمة الحاكم وفيها ثمة وكل هذه الاحكام في
 النكاح فالمسألة الاولى هي المسألة الثانية **اول** دون الزرع والمار الا ان يكون حليطا
 وله نصف الزرع والمهر فسمعه المصنف الاخر ولو قطعت المسمى في هذا الموضع في
 غيره **اول** وهكذا حكم الصوت المسمى فاما الولد فمكمل كالزرع ووجه كالتزويج **اول**
 ان يصر الى انه اذا الزرع المسمى فمكمل ففعله ووجه كالتزويج **اول**
 ملكها السبع وفي النكاح اذا السبع دسلعه المسمى في الحرة الزينة اصعب **اول**
 في المالة والوصية والشرع ما في الزرع ان الزرع في الحالة لا يمكن تقيده وحده **اول**
 في لا يمكن بعه فلو كان بعد السبع قد استخف قوم وحده لا بد من سبعة **اول** ربيع اطلع
 الان في كل سبعة وهو معانوه لانه لو كان معنوه لم يسم السبع فلا ينعقد لكن قال ولو كان معنوه
 في سبعة فمكمل ففعله الا ان يقال سبعة مع المعنوه وتقدر المعنوه ويدخل بها
 ذكره في الفوارق كما هو الحق الا ان سبعة في النكاح لا يدخل لان المعنوه لا يدخل
 فيها الا ان يدخل **اول** ويدل عليه قوله في قول ابن ابي عمير **اول** في سبعة
 الحارة والحر فادانته وحال الحدود في الحظان فلا ينعقد فلهذا في السبع
 قد زال ذلك عن الاصل فذكر هو وان يعنه **اول** ما لم يطلد في الزرع المسمى

جامع الزينة
 المسمى في الزينة

من هذا الوجه ان الواجب للزاد المسعة الى اذنه لا ينعقد فيها **اول** وقوله نعم للمسمى
 هذا بعد سبعة كلام في يتعلق في الفوارق 89 و90 فان ذكرها السبع في كل جهة
 المسمى فانه يكون اولى بها ونعم للمسمى **اول** واما على قول محمد بن يحيى فانه لا ينعقد
 لان هو منعقد في كل ما فعل بعد الشرا فله ولا ينعقد في الوحدانية **اول** ان صاحب
 جميع المسمى وان شاعره كحشر في المعنوب والذي اخرج الى معرفة السبع انه
 رباب سبعة عالما وزيادات سبعة وحطافا وقد رتب ان شاعره احطى عن سبعة
 سبعة دمار ومن القبة ارجح ولا غلا فعلا الغن سباع المسمى سبعة دمار فان
 يدرى حكم فيها وحصلها يوم السبع من المالى فاداك ان شاعره سبعة سبعة سبعة
 نصف السبع فمكمل نصف المسمى **اول** احده السبع كصحة من المسمى قال محمد بن
 قاسم السبع لا يدرى ان شاعره كل من السبع الا ان يملكه احد النصف الا ان شاعره
 النصف الاخر سقط عن السبع النصف فقط وكذا في الكا في المصلحة الوصي
 وسائر ماله ولاه في مال فدية انه يلزم صاحب المالك اسفاده قال في روات
 السبع اولى من غيره في كل ذلك ذكره شرح لمصرع الاسرار انه يلزم في خاصة ماله
الوجه الرابع **اول** اسم السبع الاول وهو الفظاظة ولو لم يصف **اول**
 الى السبع الاول وهو قوله صا ليد وطا ليد الطلوع من شرا من احضنه وقال
 في الروايد ان علم الاصل سبعة وان جعل قال الشافع ما قبل الاما فان اطلق احد
 سبعة الاخر ووجه على قوله ان طاله واحدا منه او من قبله في المصلحة السبع
 وان طاله من سبعة بطلت لانه كثر طاله **اول** ان كان سبعة سبعة
 اسفاده الاول سبعة لم يشره باقل ولا يرجع عليه ولا يرجع هو فان اسفاده
 ما كثر بعد اسفاده سبعة وراى في رجوع بالرياء والمسمى معا وقوله
 وكذلك ان يباع منه بعضا من المسمى او من اصله **اول** في المانة ربح ماله
 بعضا من الحاكم متى حكم بالسبعة لم يدر المسمى بل من مال السبع ولا ينعقد
 المسمى فلو اجره بالربح كان ربح ماله نصيبه ونصيبه لهما في الربح وقال انه
 سمي سبعة وكان الاول وهو الريان للبايع كما قالوا ان شاعره سبعة

اكثر اذ الاول وكان الريان حصل له عنه **وله** في الماله ولا يوصي ال حصه
 من هو اولي من ان يخاصه عالم ان هذا اولي قال المختص اذا علم حكمه وعنده
 حكمه كما مشروط بان لا يطالبه الاول **وله** ولا سله عليه وعنده الحكم من الماله
وله الرابعه بطالب الموهوب له لان الغرض منه ومن يقول عقده لا سعه ولا
 يطالبه بخلاف المستوفى بعد كل واحد منهم لو حبس السعه ورجع العقه كما
 قال الخ فان ابا طالب اعطاه الموهوب له من الماله **وله** في الخامس
 عقد لغير نفق العاقه وموان انه شاه بعد الطلب فان شاء قبله والناظر
 من ان يتصد ويغرم له السبع عراشه ومزار سله الثلث وبطاله نصه
 منها فاد احدى السبع فله هذه او جعله ثلثا او ثلثين **وله** في السادس
 والنزله واحده للمهر يكون له لم لا يكون لغيره كعوض الوقت اذا الملقه
 لانه قطع الوقت من حين الحكم لانه لغيره من اقله ولهذا ان المهر ان كان
 للسبع ولم يرم من هذا ان يحوز النهر في مثله المهر لوقته وعند ذلك
 من الوقت وعقد لا يحق المخذ وللصالحه في السبع والمعتقه قولان
 احدى ما يطلق حق السبع وقال ابن مردادق فيها المهر من حق السبع من احدى
 ما في الارض حصته من المهر او من المهر فله جعله استهلا **وله** في السبع
 للسبع نعم ما يقابلها الله لا يطالبها عليه ما في وقت **وله** كسبه لغيره ما في مال
 المهر فان قيل اذا لم يكن للفرع ولا للورثه ملك في المهر لاجل المهر فله
 للمهر في الزيارات والوصف ان لا يكون له ما في السبع فله ان ياتوا
 لم يرضى له من السبع ما في المهر ولا سعه **وله** وقيل لو اعتنى المهر بعد فاقله
 ان ياتوا واهي لعتى الزاهر بعد لانه ملكه ولم يرضى من كذاها فاحاق ما في حق
 السبع تاتي للمهر من بيع من المهر بخلاف حق المهر واهي انما سعه
 الشريك نصيبه شفعه فله فاد اكار بيع ارضه على المهر فله كذا اما ملك
 ولا يمنع من الحق الذي فيه للغير واطاع ان الغرض وقع في ملكه كذا
 الى اصل قوله هو ملكه **وله** في الاول والاول ان يرضى منها هذا المهر
 جعفر وانه والفاصل يرضى من موهوبه لغيره ما في السبع **وله** ما هنا

بتر **وله** ما هنا في المهر قال ابو صفير وزاهد السبع وهو ان لا يوارثوا
 الرجوع قبل ابطال السبع وملك المهر وقضا العراشه وقاددهم سله ان
 موقوف العتق لبيع الرجوع فله خلاف ما في الموقوفات وقد ذكر في سله المهر
 لورثه عن عتقه قبل الفكاك لم يرضى في المكان لو اشترى المهر ارا سعه لم يرضى
 ان عتقه موقوف في المهر عتقه موقوف لا يجوز سعه **وله** في السبع عتقه
 وعنده ربه والغير لا سعه فله ما قبل وفاسر على المهر المعصومه استوله
 المهر من جاهلا ان السله لا تكون سهلا كما لما لم يرد الى المهر في المهر
 وهما الخلفان من وجوه اخر فاذا كان كذلك فان حكمه بالسبع بعد الوضع عتقه
 المهر والسبع نصفه الولد الذي شفعه لغيره نصف لانه المهر عتق
 وان حكمه قبل الوضع فان شفعه المهر عتقه للمهر من جمع فله الولد وان شفعه
 المهر والسبع اما ان كان الولد لا من المهر فاما ان شفعها جالا
 وحكمه قبل الوضع كان للسبع كالمهر واما ان شفع المهر او وضع قبل
 الحكم كان نصفين واما ان شفعها جالا وضع قبل الحكم كان كله للسبع لانه
 شفع نصف الولد نصفه الذي هو ملكه واما ان شفعها جالا لم يرضى عنه وحكم
 قبل الوضع فان شفعه الولد المهر فله السبع والمهر نصفه للمهر واد
 حكمه بالسبع الماله والملك المهر وهو للمهر كله ما في حق منه او لغيره
 احره الخارج منه **المهر السبع** في الاول المهر على السبع لم يرضى
 المهر مقام المهر على استيفاء قلنا ان السبع نفيد الطاهر ومنعه الطاهر لقول
 قوله اذا كان يرضى عليه فله الا اذا كان يرضى به فعليه المهر وشفعه من موقوف
 يجوز الاسلام والمهر في دار الاسلام وقال ابن عدي وكثير وقال بل يرضى
 عليه السبع عتقه وشرطه ان لا يملك ولو كان يرضى عليه ارضه فله
وله في المانه والقول قول المهر لانه المانه للعتقه كالباع اذا اخطف
 به والمهر في المهر ولا يملكه ولا يملكه الا ما اقر به من شفعه عليه السبع
 ما سعه كما قلنا في الباع لكن في هذا لو كان يرضى للمهر المهر الى السبع
 كان بعد القول لانه كما مشاع **وله** فعند المهر السبع وهو زوج وقال

اسم المهر ما كان من السبع
 هذا احدى من على المهر كاحد
 سعه فله في ما اذا اخطفها
 والاول

تر ووجهه من المبرر لا بها شهد بالبرائة لسان من علمه الشئ في الاستدلال
 فثبت اولي اذا اختلفوا في السمع والسمع المبرر على الراجح ليعتد
 به في السمع على الراجح المبرر على نفسه فكانت اول او على غير ذلك الاخذ
 بالاول او بعد واحد وقع بعده خطا فله الاخذ بالبعد الخطا في الثالثة اعلم
 انما كان يلفظ الله او الله في الحق العقد كما في هذا الصبر وبعد ما كان يلفظ
 الخط والاعادة قبل الصبر في العقد فلم يسمع الثاني بعد الصبر في
 الحق ما كان يلفظ الامر بعد الهاء واحذروا من كالحظ والمان كالحظ وغل
 هذه الخطا في التوالى الاول احلها في سطر ثمة يلفظ الله ام يلفظ الخط
 مع العاقبة على سقوطها فلما الاصل هو الصبر من غير وهذه الخطا في
 طها ان كان يلفظ الخط ونهاها ان كان يلفظ الله فلا سقطا في التوالى العشر
 الثاني اقام المبرر منه انما يلفظ الله واهام السمع انما يلفظ الخط
 فلما في السمع اولي الايام على وقوع هذه حصة فثبت في الخط
 فلو انقضت انما في واحد كانت السائر بطلان وحاز التوالى الاول
 السؤال الثالث انما انه يلفظ الخط واحلها في سطر او بعد قلنا ان ثوبها
 من غير سقوطها من كون في فلا سقطا بالشك فلم يسمع عشر وخمسة
 ان يقال الاصل عدم الصبر والقول قول السمع انه لو اقر هذا الاصل وحلها ان
 يقال على اصل الهاء في احتمال في ذلك بعد والاصل ان لا يقر في مرجع الى الاصل
 الاول وهو ثوبها بالعقد السؤال الرابع اقام المبرر منه ان الخطا بعد
 واهام السمع منه انه قلنا على خطا في سطر عهده فان انما انما
 واحد كما دنا وهو السؤال الثالث في الله اذا كان يلفظ الله والامر لا
 يلقى الا على حمله في الامر الملتزم في الرابعة والثقة في السمع يعني عليه
 التمسك والسن العزم في الاقامة من غير تعرض لها في الدار والدار في الملة
 فاقوى في الصلوات ان الله على ما يدعى الراجح فان لم يتعلم القول قول
 المبرر في قدر المبرر في قدره لو كان زورا فلما في حمة هو ما سطره ما علم
 وثالثه اقام في يوم المقومين اما لو اقام منه انه لسو في شرح واهام السمع
 انه لو كان في حال من واحد الاصل فالج ان الامر هو الملة في ذكره من الروايد

والبرازات وذكروا في السجدة ان الترتيب في قوله شئ من الله في الخامسة لم يرد
 الا في الاخير للمبرر كالوكل له وماله الموكل له الموكل لا من حيث الحكم من
 في الناطق لاجل كقول الله في قوله فاحذر المبرر السمع لا المبرر معترف انه
 شئ ظاهرا ولا مرجع به في السادسة بصفتين الباراد في السادسة لم
 يسمع الا وان السائر في هذا قوله ولم يفتل من ان يفتل او يفتل في قوله لم
 فيها كما قلنا قوله في قدر المبرر في قوله لم يفتل من ان يفتل في قوله لم
 الروايد اما لو قال اسرت لثمنها لم يفتل او يفتل في قوله لم يفتل من ان يفتل
 بالانفاق اذ انبت الرضا صفتين فان كانا ماثبا فاشيع الصفة الاولى
 دون الثانية لان المبرر حلفا فيها وان كان مبررا فاشيع الما لاص للسمع
 شفعه دون الثاني انه اشك وهو حارة وان اسرى الما لاص لا لاص
 للمخارفة ثم اذا اشك في الما لاص فشفعه لهما فاعا وع في هذا من اشك
 ارضا لاصنع لم يسمع لثمنها اخرى بطلب شفعتها ولم يحكم له حتى يحكم
 لسمعها بالشفعة عليه ولا شفع في المسئلة له لثمنه حرج عن الله
 قلنا الحكم له ولا يشفعه لثمنها وقع في الله للثمن في السادسة وان
 قاله اطلب بطلب شفعتها على احد قوله والهدية ان الموزج اول من
 المطلقه فعليه الواشة السائر شفعه من ارض وطلبه كل واحد منها
 من صاحبه السعة فان اقام من حكمه للاول منها وان اطلقا لم يحكم
 لا يملكوا رانها وقعا معا الصفة في النامنة قول الواوي ويكون الحكم في الشرط
 وان لم يذكر الشرط فان جازا السمع فقل المبرر الحكم بالاساق لانه لو لم يقد
 الحكم لم يحكم له فله بعد لانه مشروط **كتاب الاحكام**
 احاطة الاعيان عقد على عن محضه في ما سطره ارضها لاسفاسا
 والاصوات معروفة ودر عليها من الدار في مبرر في شفعه واولاها
 ارضه لم يفتل من ان يفتل في قوله لم يفتل من ان يفتل في قوله لم يفتل من ان يفتل
 ومن السنة من استأجر احد ارضه لجهده والاحد ارضه لجهده

والاحكام ظاهرة الاعتراف والاعتراف والاعتراف والاعتراف
 لا يقع لها عقد على معدوم كسب المعدوم **قوله** كلام الاسماع به فلا يقع احكام
 الصفات الظاهرة والمهر اللواقي لا يقع به من مده الاحكام واما المهر فلهما الاصل
 له من مع اعطاء معدومه وشره في الاحكام للاذان والقيمة والناصر وشره
 وانما في حواجر الاسما والذات وتبجته والاحكام من قبل اما الخلاف في النافع
 واما الناصر في حواجر ولا يجوز على الحاجة اليه الاطلاه من الادكار انما في حواجر
 في **قوله** ١٢ ومورا استجارنا رانك وقال في الوضوء لاجور لا بها للمهداية
قوله او كانت المصلحة فيه عطفة فلا حواجر اسما والمسلم للمحل حواجر الدواجر في
 الوافي فالارض من وشارط انه لا حواجر ان حواجر من مدي مع فيه خيرا واحكام
 في الوافي في خطه **الوضع الثاني** القيمة والناصر وشره لاجور الاحكام
 المصلحة والقيمة التي للمهداية فعلى قولنا من استعان في حواجر وشره عليه
 في **قوله** ١٣ وانما لم يقع الشرط لانه من قبل احكامه منافع خطه وذلك الجور **قوله** لا
 بها في الخط والعار والنجس فان اسما حواجر مطلقا احكاما في وكما على
 به وهو هذا ولا يتبها لهما وان لا يقع من قبله فضا دكم في الوافي وطا من
 وزواه في الصف عن التبرعات **قوله** هذا الفصل لانه ورايع وهو ان يكون
 الموصي في ملك الموصي وحاش من وهو ان يكون مطلقا فلو احدا اراد ان يوصي
 لملكها لملكها لم يفتد الاحكام ولم يقع احكامها ولو احدا اراد ان يوصي
 الا ان ملكه لخاصة ولو احدا اراد ان يوصي في ملكه لملكها لملكها لم يفتد
 الصفه **قوله** ان ذكرنا فيهم منه انه في وفيه من قبله كاستحقاقه في الحال او
 فانه وعد من الموصي في اول المدة لسا ان هذا العقد ان جعل ان اوله حصر
 العبد في ان جعل على يوم من بعد فهو ان جعل على ما في **قوله** واما المخر
 المدة فلا يرد من ذكره في احوال احكام هذه الدار واما الوافي في احكامه
 بعد ذكر احكامه وانما في احكامها وكذا الوافي في **قوله** حواجر الاحكام
 في الوافي في حواجر الاحكام

سما في حواجر الاحكام
 وحواجر الاحكام في حواجر الاحكام
 بعت وقاله في حواجر الاحكام
 فيها عرضها معافج المالك عرض المساحوم عرض الموصي في حواجر الاحكام
 لانه احد لعرض بعت وفي الود بعد لا يجب لانه احد لعرض في حواجر الاحكام
 الشرط في الخامس **قوله** في الناصر وشره المشا حواجر في حواجر الاحكام
 المصلحة من العقد لا يرد لانه لا للمساحوم في النافع المصلحة فلا
 مطلق المصلحة في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام
 في الجرم بعد العقد فان قبل فان ما لانه هذا الحفظ ران محمول فلنا
 ولكنما في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام
 النص في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام
 المستحق في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام
 فالشرط ولما ارجح لم يفتد المساحوم في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام
 وشره في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام
 على المانع والحفظ في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام
 شرار المساحوم في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام
 بقوله علم الشرط امك بقوله الرعية غارم **قوله** في الناصر ما سكر لا
 سكر لا دونه محمل ان قوله دونه بعد دون الاحكام كالشوق والامم كحل
 دونه دون الاستعمال وهو المحل في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام
 موجب العقد لانه الاسماع في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام
 الحفظ في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام
 في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام في حواجر الاحكام

الملاح

لا يستمر وما فرغ منها الا اليوم والقول قول المشاعر لا الطاهر بهدله
 فان كان غير معر في الحال والقول قول المحر لظاهر الحال شهده وشله
 لعلم العاشر على اجماعهم لو اساحر عدائهم فمروا بالاوليات ثم حاشا
 صاحبه فقال المساحر من بعد السنة داكم فالكه فاد كان في الحال العالي
 مرفقا والقول قول المساحر دار كان حاشا فالكه والقول قول المحر **اول**
 في السانته كل شهر من معلوم يعني وساحله السور لانه لو لم يكن كما يراه
 واد اكانت سنة لم ينجحوا ولو لم يكن من الشك في فالح السهم الاول صحيح
 لانه معلوم فانه لم ينجح دخل المانع ايضا وكسبه في شهر فلكا
 يود الى بعض العقد في بعضه وسقط بعضه **ثاني** وان لم يدر فلا
 اجزه فالفان امكنه التيقن من جدار الدار او يفتك المعالفة بخار ذلك
 الاحمر اذ افعله وله ان يفعله ولا احمر وليس له في العطفه فاد اسلم
 المانع المانع ولا يختص بفتح من لعله طراقة والافطامه الساتر مع به
 كما او حرو وخيل ان يحب وذكروا في الاماذه اذ احمر سنة قال فان سكت بعد فلك
 اذ احمر سنة لكل شهر كذا وشك او قال نعم لونه ما قال ولم يكن عاضا وان اكره لم يزد
 الاحمر الملاك كان عاضا وهذا نوع من المعاطاة في المانع وحرجه ايضا
 فلهذا المولى علم **ثالث** في السابعة على المشاعر اجزها للاحمر في
 معالفة المانع فاد اعدت المانع ما في حمة تعدت نقطة الاحمر لانه
 المانع غير مصبونه ولو كانت الرقة مصبونه **رابع** في المانع فان كان
 احمر الملاك ان لم يسهل اجماعا العرض فان قال فان لم يسهل فلا في
 او قال ان لم يسهل الا عشرة فلا في كدح الشرط بعد الحقة والمداكرين
 وقد دخل بالاحمر ثم ما والا هو مضرع وقاله وشرا لانه لا يسهل
 فله عاينه ففدا حارة في الشرط ولاحمر كما لو قال العتق
 بعد لم يكن به وكذا خلا في المصارف على ان الرخ كله المصارف

كما او حرو وخيل ان يحب
 اذ احمر سنة لكل شهر
 الاحمر الملاك كان عاضا

وكذا ان قال ان لم يسهل العتق فلا في كدح او قال ان حوت ما وفا المدة فلا في
 لكه على هذا الخلاف والنظر على القول الاول لولف الشيء منه بل فضنه
 بعد رانه كان يسهل فزاد ولا لا مالا فضنه الاسد والرياء ولا يدرى
 كان يسهل او حصل الرياء ام لا **خامس** في المانع الحار لما كان يكن
 في الملاك لطل حانه ذكره في الواو وقيل لا يسهل لكران في العقد فاسكن
 من حله السهر وان في فعله احد ما تكرر وعذر في الجوز هذه الاحاز
 لانها لو هي ففعلت الملاك لانه لا يسهل المدة انه ان قال الحرك
 الدار سهر اول الحاز ملا مانع والملاك من غير الشهور فان كان فيها بطل
 حانه وكان اول الشهر لوم تكن وان قال الحرك هذا السهر ولا الحار
 ملا مانع الاحمال لانه ان سكر في الثلاث بطل حانه الاعا قول العقه
 وان لم يكن في كل شهر مع الاستعارة عشر **سادس** في العاشر والعقد
 مع من حاشا في الاحمر بحاشا ومع خسر اخر وعقد لا يسهل حانه
 الامر الشريك وسلمه عا ولنا كظم المسع باحد الوحن الذي عقد
 البيع وعطا وطا ومن لا حارة الارض والناصر والناصر والناصر
 لا خسر وعطعام وحله بعض الماصر عا انه ما خرج منها **سابع** في الثاني
 عشر على امر لم يكن معد من الررا عدا او كان لا يترفع معته ولا حاشا خسر
 فليس له البيع وان كان يترفع معته او لا يترفع معته فله عدا
 البيع فان يكن من البيع معته او لو كدح هو محرم ان شاف في وان شاف
 استتاب والحق الاستتاب لانه عليه فيها صرافان لم يسهل ولا استتاب
 فعليه الرجوع وان لم يترفع من البيع ففعل العتق الاحاز
 في كدح قطع ما الرجا **ثامن** في المائة عشر او طاهر معاه
 فدر او صر لانه حوت او من غير حوت **عاشر** في الراسه للمالك

في المانع الحار لما كان يكن
 في الملاك لطل حانه ذكره
 من حله السهر وان في فعله

فردع والاسقاء قال وحده حرة قال الوصل الحرة **المراد** وراعي
الشرط وحده ان يكون الحيوان مملوكا ومملوكا الحيوان الذي يملكه المالك
الركوب والجمال المملوك الذي يملكه المالك والركوب المملوك والاندلسي
الراكب ووطاء **المراد** مع نساء العتق جديداً فليس له ان ينفق والندوة والامل
والمدرك من المعاريه والوقف وقوله عبد الله بن بعض العلماء الخروفت
والمشاع وغير ذلك **المراد** لا يخلع المصاحف منها يعني من العتق الموصوف وقوله
لحسن اختلافها يعني المستعق مثل العتق باحلال المخرج والمصلحة
ان كلامه مستقيم لان العتق ان كان مملوكا من المالك المملوك والعتق
والحر من الحر من احره ما رخصه كالحقير والحر والعتق ولو كان الورث
ولحد **المراد** في الاولى مملوكا لعتق العتق والعتق كالمدره في المملوك
العتق فاما في الثاني فمخرج العتق الورث **المراد** والعتق احرها ما نسب
الاولى صح الاحاقن لانها مملوكا ولو لم يكن في الثاني ما نسب ما نسب
انها مملوكه في مخرج العتق **المراد** في الثاني على حال احرها غير الاحاقن
والجمال ولم ينسب المالك ان المالك العتق لا يملكه بعد اذ عتق الا
حلال العتق عتق العتق اما اذ العتق الاحاقن فقط فليها احكام مملوكا
ان له اذ احره عليه في اول المساقه ومنها لو لم يكن المالك وحده المالك منها
ان له ماله من مملوكها ومنها انهما لو لم يكن مملوكا ومنها لو لم يكن المالك
ليس للمالك احره في ماله وانما هو مملوك المالك المالك المالك المالك
استمع صاحب الاحاقن حكمه عليه في المالك فان لم يكن الحكم عليه لم يهره احره ولو
حظ الاحاقن منه ومن المالك **المراد** اذ العتق المالك العتق **المراد** في
حكام مملوك الاحاقن والعتق ان المالك ان يملكه والعتق الاحاقن
عاده ولو لم يكن الاحاقن مملوكا الا ان المالك المالك المالك المالك
لم يكن مملوكا ولو لم يكن المالك مملوكا ولو لم يكن المالك مملوكا

المعتق لورثه الاحاقن وان يتركه فيها مع العتق كما لو عتق الاحاقن وقال
تب احكام بعض المملوك والمملوك **المراد** من اطلق احكام المملوك كان مملوكا
او ستم له بعض الاحاقن والاحاقن عليه لانه لم يهره الا ما ذكره المالك
في الرابعه كان المملوك الاول احره المالك فان كان له ماله كان له
والاحاقن احره ما نسب وان احره المالك فهو مملوك منها مملوك ولا يملك
الاحاقن لان المالك احره من المالك وهو مملوك المالك المالك **المراد** في
فان المستحق لخاله المالك منها والاحاقن وهذا ان كان له ماله واحدا
او مملوكا وهو لا يهره في العتق او تهره في العتق واما اذ لم
يكن مملوكا لم يكن مملوكا ولا ان يتركه في العتق **المراد** اذ العتق الاحاقن في
المالك لا يهره في العتق الاحاقن لانه مملوك المالك في العتق او العتق
الاحاقن مملوكه والاحاقن المالك وحده المالك المالك المالك المالك
بدون ذكر المالك الاحاقن مملوكه مملوكه المالك مملوكه والاحاقن
والاحاقن في المملوك المملوك مملوكه لانه من ذكر المالك مملوكه
وطه وسواها كالا حرة مملوكه او مملوكه وعتق العتق في الاحاقن
مع التخرج نسته على احاد الشرط في الاحاقن لا يكون الا في بلاد اسيا
فان لا يملك الاحاقن والسبع وحره وان كانت احره اذ كان مملوكه
كما يقول في خوار الشرط العتق مملوكا ويكون المملوك من الامم المملوك
وهو العتق وفي المملوك من المملوك المالك المالك مملوكه مملوكه
فري متاعها من ماله مملوكه المالك المالك مملوكه مملوكه
مملوكه مملوكه مملوكه مملوكه مملوكه مملوكه مملوكه مملوكه
كان مملوكا مملوكه مملوكه مملوكه مملوكه مملوكه مملوكه مملوكه
لا يهره المملوك ولا قدر ماله مملوكه مملوكه مملوكه مملوكه مملوكه

في العتق او العتق

٢ المساد واليعين والكماد وكذا في المدة الحرك الدار شهر امكدا او شهرين
 في الجبل وسيا وفان شتا في السادة كانه الوسطا لزا الحازه
 فانه والسم صبا كما تنعم في السبع في السابعة في الاحمر والبرق هذا
 جمع في المسار من العرك المدة مع ولا ملغود ذكر المدة وقال يوم مصر بلغوا
 طالع الاحاة كما من بعد ان شالله وذكر ان يعرف ان هذا السور جمع
 من العرك والمدة لذكر المدة هنا وقصه للجبل وفي كلامه نظر ان الوصف
 هو ما لولم يذكر الوصف حدث كالمراعي والدال في الخاصه ووكذا الحصر
 لولم يذكر المدة حدث الاحاة وفي مسلمان لم يذكر المدة في الاصحار كالم
 القاري على ظاهره وان قيل عند ذكر المكزي وما رآه في الجبل عن الوصول
 لهذه المدة واستمر كما روى عن العسليم كالم الاجم فليس العلم لم يعرفه
 عن اوله يدري بالاجم في نفس الامام السبع فان كان الامر على العكس في
 علمه المالك تترجم او صلة سبع وليس المالك معه فان لم يكن معه
 وارسله الاخر من المسمى واحده المسار كانه الاصل من المسمى واحده
 المسار لا يكون حاله مع المحالفة احسن حاله مع الموافقة وعدمه سحر
 احده المسار كالملة في الناحية فليس علمه الاجم وهذا طريق ان لا يتصور
 مجموعها لتور كونه وقلة طرافه وان لا يمكن العول فان لم يكن ممكنه
 في انبها له اجرة الواج دون الرجوع وكسبه ان جاف ان برال سكر
 محمد الميرضني يعني من اجرة الرجوع لانه لا ياراك افا ما اجته
 الواج فحقه وكذا الورود فاحاطا عليها شالهم الاجم ودد هو رضى
 بالعبس في الناحية معذرة معاوماته بالكلية كما ان الحجة
 فاما العلف قضا وقضا فلا يصح بعد من ما لولم يامر به ان العلف فلا
 يستلزم عوضا في الطان ولكن يذكره كراه معناه واما ما روى
 في العائنه فليس الجمل من صفة فيها خلاص من حرم الاولين

تكون الوان سلبا ما تروى في الجمل عديج وشي بعضه على حال الثاني كحد
 الموت فليس بالحد وحده كراه وسلبا لا يجمع الجمل المسمى الا بالان في الاجم
 وسلبا اذ اذ ان الاضاح على حمل بقية اجتهاد في النقل السلبا
 لغير الجمل تعليقا للصار كالملة بالمتعدي وهو دون غير المتعدي كالملة الجمل
 ما الخارج مع ان المتعدي اذ المرون عترة تزدى بعقله وبالمخبر وقصه الخارج عليه
 وعديج يحصر الطار على الماكور فيه وغير الماكور يحصر حصه عالم بورد فيه
 وهذا بعض عليه ما ذكرناه في الدر ومثله مما في الجمل القاري فانه قال
 لهما طار الكل على كل واحد وقال هناك المصف هو قسمة قولج هذا وفي
 الاقان لوان اشهر لم يرد جعله الخو الوارد من سلبها الى اخرى فليها على الدية
 وجده فليها على المكزي الا احدى الرايد لان الحال هو الماشقان جمله معا
 فعدا على المكزي الخلف وعديج الروح ولوا طهرى له كراه في عديج
 لعقل الفع والصر فخره على بقية الا ان لا يمكنه الروح فليها من اركنه وان كان
 لا يعقل على قول او مصر ولا ينظر في قول على جملته في المركب في الحاشية
 فسلكت طريقا اخر فمن مع الى هذا الملة ولكنها اضعف او اضعف ان سلبها
 في هذا الناس سلبوها ما حرم واحد لم يضر فان سلبها الى بلد في اللز
 فافترق مساقها في المعروف ما سوا في السهولة والوعود فلم يضر كراه في
 ترج من ريد والناحية والوعود والعقود لهما لسلامة كالحديد
 وحسبه ملته كالحديد او كالمصنوع والدر والناحية وبلده كالملة
 للراية هذا هو الصحيح كما لولم يلف فانه افاق وقال لم يكره الملة الاصل
 ولما كان وقال في الملة للراية في لانه حرم جاوزها وانه يعقوبها التلف
 ملك من جبر نهي فلا لولم عليه صانع ملكه سلب في ذلك طريق الا يعطاف
 كما قال في اثاره في الملة المستروق وكذا قال في الجمع اذ ان السبع الذي فيه الحمار
 للماع ملكه الملة في قول من قول السبع طريق الا يعطاف واجه طاع على

بمثل المودنة احربه ولو لم يلد له وافقها **الخلافة العارضة**
 مساوين فاما مع م في الدانة **في الدانة** في الدانة عشرة فبسته انما مع م بالله
 باقية **في الخاصة** وفي الطريق يعني غير جبر **الملك المعام** معه
 فله اتماله ولا ينزل له الله تعالى في نفسه للسلطان حفظ مال غيره وعنده
 ونقول في هذه العلة ولحقه من انظر الى طعام الغرة **على ما**
 ساء الخاج الى اسراط العمان لان حفظ واحد بالاجماع وقد ركة **في**
 جمع الاحوال يعني وقد انما راوحي على نفسه او كان الله او بعد ما وحصل
 المسئلة اما ان يرك في الطريق خوف على نفسه ام لا ان لم يكن خوف صبر ولو
 اودعه لكره بالظلم بعد الله الرد واحده فيها الحفظ واحده وقال اذ كان
 فيها العمان مشروط وهو صعب وان كان خوف فان اودعه لم يصح ان
 له ان يودع للعهد وان شئ فلما ان يكون في نفسه ام لا ان لم يكن
 بحسبه لم يصح اتفاق وان كان بحسبه فالخلافة **في السادة** غير صفة
 العفة بحسبه لانه كمن استأجر حاليه الملقاه الجبر على والامر فليست
 بالحق له امانة في يده فلا حرجه الاحتجوز له احرازه وهو وان يودع عند اذ
 رادها الحان فاستد فلنزل احرازه مريد فاداه حرجه مريد كان يودعه
 وقول من يودعه للامع فان كان اراد ان لا يظلمه الثاني فبسته نظر **في**
 من الفزعات اسأحر داهم تحدها في الطريق فقال المكري لم يمعك الحان
 واقام منه مئة فليست الطريق لم يضمنها لان صاحبها مفران مسمى لركوبها
 فان عطف بعد المسافة وهو بان على جحود ضمن فاما لو لم يرك المكري اياها
 احازه ثم اقام منه عليها واقام الراشدين اياها احازه بمركالودع وكذا
 لو احرازها مئة معلومة وتحدها في الله فلا حرج عليه حتى ينقضي الله
 فبسته عسبها امكة الردام **في السادة** لا يصح الجبر **في**
 الميركة وهو احد قولين في الميركة الميركة الميركة الميركة **في**

والسحر
 العنق مدهما مادن لما لك فاذا كان في الحاضر لا يصح فكذا الميركة وفان اتجا
 على المستأجر فانه لا يصح لان العنق مده مادن لما لك فاذا كان في الحاضر لا يصح فكذا الميركة
 احده معقبا فكذا الميركة لانه مريد يوصل اليها عملا ولا الحاضر **في**
 ان في معاملة عملها عتوا مديونا فاقابلها كان مضمونا شئله كالنقير والسحر **في**
 بقول العمان فان قال في الحاضر لا يصح فكذا الميركة فاداه حرجه مريد كان يودعه
 على الميركة وقال لا يصح لان الاخذ واعلم ان حاضره الحاضر **في**
 المدة وحاضره الميركة ذكر العمان في جمع الميركة مديونا فاقابلها كان مضمونا شئله كالنقير والسحر
 ذكر المدة وقال اودعه في نفسه ولا يظلمه وقال طاعة لان اجماع خاصها مريد
 ثوبها وثوبها تسليم بان الاحكام الخاص لا يصح في حق الاحد مريد على
 والميركة يصح لان الحق الا بالملك وانما لو دمج من الميركة تعصم الله المساه
 قال المسأحر ردا على بان المدة مديونا فاقابلها كان مضمونا شئله كالنقير والسحر
 وعلم بان لو كان مديونا احدها لولدت الشيء مع صفة نصف الحان ويظلمه
 الظلمة قالوا لو كان الميركة مديونا فاقابلها كان مضمونا شئله كالنقير والسحر
 لو لم يملك اسحق نصف الاحد وفيه نظر لانها فاستد في العانة لا يصح بالملك
 بل لا لا يظلمه اذا **في** فاداه حرجه مريد فاداه حرجه مريد كان يودعه
 او يعرف احدها وسكر الاخران عرفها فاما ان يمدد كذا الله او الهللا ردي
 بذكر المدة فحاضر وان يمدد بان يكون العمل خاج الادكر الله ام لا ان
 كان خاج كذا الله لا في الرعي والخاصة ووكيل الميركة الميركة الاحاد وكان مريد
 وذكر المدة وصف العمل لم تذكر في الاحاد وان كان العمل الخاج ذكر
 المدة تسلك الخلاف وان يمدد بان يمدد كذا الله فحاضر وان يمدد كذا الله
 لم ينع وان يمدد بان يمدد كذا الله فحاضر وان يمدد كذا الله فحاضر وان يمدد كذا الله
 وان يمدد بان يمدد كذا الله فحاضر وان يمدد كذا الله فحاضر وان يمدد كذا الله
 لغير من يمدد عند الحان مكانه عرفها واراد الميركة الميركة **في**

في السحر
 في السحر
 في السحر

والمواضع من قواعد الشريعة من الساعات **قوله** فلهذا سطرها سطر اول
ظاهره ان لم يفسد وقت الاجرة وخلافه ان السطر الاول كان في
سقوط الاجرة في الخاتمة عدت لسر اللان بعض اطرافه بعد
في الاراد الاجرة او دار الامر او عده من تعلم ايدى بيع وهي باقية كما في غير اجرة
داره عشر سنين بعد او غير سر او اول قوله العجم اطلع واركان الجوز ابو عبيد
وهنا سطر الاول **قوله** في حوزانه شبع سن وهو امر غير معد امر
واذ عا اثنى عشر ولا والله عليه فقد جح في العبد من رايه وما لا يفسد
العبد فليس له خلاصه ان لم يجر احاءه كما لو باع ماله وما لغيره السار
لما لا يفسد في احاءه منه الا احاءه عده فليس الوباغ العبد بعد فذا
ما بعده طلاق الامر **المال** لما لا يفسد في احاءه منه لا الوباغ اوه
فليس النكاح هو المالك فطلق في الاحاء مملوك للملكه الا ان يفسد
فليس فليس الوباغ منه لها البيع لانهما مملوكه فليس افسد منه الاجماع والخبز
ونظير البتة الله لو عرفت ونظير الامر العبد يفسد **قوله** وقد ادعى
العبد فله الماذا قاله الوباغ ان كان السد قد نحل الاجرة فكلها له وان
لم يجر ما يفسد للعبد واحدا ما سئل للعبد ان لم يفسد وكذا لو كان هو الف
اخرية ما كان سده لكن هو الذي يفسد وقال القائل ان احرى ما كان
سده فكل الاجرة للعبد فصلا السد لا واركان الجوز السد فان
كان فصلا فكلها له ان لم يفسد في وان لم تكن السد ففسد فكلها للعبد
والسده هو الفاضل فليس اذ احل عليه للعبد اذ اعطى ان يفسد في الاحاء
لا والله فله وحده الامه اذ اعطى مروه فقولوا كما ضمن اشاع احمد
مروحه او موجه له الفتي لا سدا لرفه فليس للعقود فسرى الى السد
وافصح كما سرى الى سائر الرفه ولا يفسد الحاء والسبع والسابع
العتق ان عبا العهر وفي الاجرة لسرى اسطر من مهران في
السادس ولا يفسد في الما لا يفسد من الاعمال الفسده والدينه في
في السد ففسد الاجرة هو الفاضل في الاجرة ففسد في السد كان السد

باطلا الا ان نقره بقدر واحد من هذه في الودع والفتار والخاصة
 فصر كالمسرد في الصان **في** بعض الاجز في مبالغة المبالغ صوانه
 بعض المبالغ في مقابلته الاجم ولا يستقيم الا هكذا وقوله فصر احدا
 مذكورا ولا يصح الثابت **فذكر** بعض اصحابنا انه لم يصر الضمان على اذا
 شرط صان الثابت لان شرطه اطلق وقوله وجوز الصان بالشرط مع
 الضمان للمطابق بان يقول عريضا واحركك على انك صان من غير شرط ولا شرط
 الثابت ونزل الخلاص على هذا المقتضى **لا** المحقق ان الخطأ الموت بعد
 لان خلاصه يستقيم لو طما الموت فاما اذا اطلق الصان بعد كماله ما بعد علمه
 وقد ثبت ان العاصي الممرتين بينهما الموت ولم يقل ذلك لكثرة الاستيفاق
 في الماسة فانه كونهما منزلة الخاص بها الا موضع شواهد واهل السنة
 مل عليه لان هذا المعنى مدحها وهي مقيدة بما عليه فقامت عليه في الموت
 على حقيقة المسرد كجرح ذكره ابو نصر ومن بعده **في** الاصل المسرد كانه يصور الاجم
 معلومه في الجواب معلوما وبالنسبة يكون الجمل قد وقاه فلا يصح استبعاد
 الاصل القطر المصحف والمناقص لكن المسرد والاعمال في السبع والاشياء اعدت ورائع
 ان يتصور العين التي تصنع فيها في ملكه ذكره في الزادات في منتهى الخاتم وظاهر
 المذهب صحة كما ساجد على شراوية من بعده من زعمي بالمناظرين وادعاء
 عن ابو نصر بالمسرد من بالا والاضاف الى كل واحد منها كما دعا عن من خلاصه مدح
 هما قول وجعل في ملكه الصمد والله يدور احده وما نزل على
 اقر الى قول ابو نصر في كل حيوان الاول انه في هياكل قول واحد على ظاهر
 كلامه في هياكل على ظاهر قولنا واما ان قولنا في قولنا في قولنا
 فليس كذلك فانها مضمرة في ذكر المله والهاكل لا ينفصل بل بوجه كالجرح
 من بعض الجملة والملافة بطريقه للهاكل والجملة المقصود وصول الجملة الى المله
 فعل او حيوان وصل فقد حصل المقصود اذ المحصل هو قولنا في قولنا
 الجمل واما ذكر المله في المسرد فالغرض من ذلك ان يعلم ان العلم في الاعلى

وذكر في هذه المسألة انه الاحد فان قيل على قولك تمام النص في
 والوفاء والاحرام وغير ذلك طلب الوفاء والاحرام سواء التصرف في
 غير فرائض كانت الاحكام فائدة ورافع في غير فرائض لا يحكي على المقادير
من الاحكام وهو ما يعنى مقدره المقصود **قوله** او مخرج في قوله
 يفتح برزخا من الاحكام واذن الساجد على المخرج من الاحكام حتى يخرج من
 السجدة وان استلجم للراعي لا يحكي عن قصد الرفع ويدونه **قوله** سقط
 للوارث فان جازا المقصود وهو هو او غيره ما في الاحكام وان كان المقصود
 وحاصلها لم يحكي شيئا وان لم يقصد المقصود استلجمه بطلان الامر
 كما لا يخفى **قوله** فان كان فائدة او فانه لا يدر على احكام فان قيل
 لما احكي على ما في الاحكام والقائد من الاحكام فلما احكي على الاحكام
 المقابلة وهو لفظ المقصود وفي القادة العقد لغو ولم يدر على العمل
 ولا المسمى الاحكام وبقي ما هو في العمل فاجل من المقدمات هو ما عورده
 فيكون مستطاع **قوله** نعمين السجدة يعني فصل السجدة **قوله** سجد
 بعضه عن بعض كما ذكر على بعضها ولا خير بعينه **قوله** والله خله
 الحرج والفتن **قوله** لا سيما قصدا ليعايد الوفاق العيني حتى يدور
 ليس بتماما يعني القصد استلجمه وشكرا ليعمل على الاستغناء عن كمال الوفاق
 شيئا وكفه وفي هذا نظر لانه لا سيما قصدا لواحد التوجه لخصه بطلان
 وطلعه وسرته لم يحكي كما لو فعل في موداة او احدا استلجمه بطلان
قوله في السجدة وليس له احد الا ان لم يخطا الا ان يكون عرفه في الخط
 هكذا استلجمه في السجدة على ان يفتح في عشرة في اي عشرة فاعلم العشرة
 على ما انشأه من علة وتعلق في الراعي فليكنها فليكنها على ما علمها
 على علمه وهذا مع قوله ولم يحكي للراعي شيئا فان قيل فليكنها
 مستغنى بكونه في السجدة استلجمه غايتها التي هي عشرة فاعلمها

الحد لا يحد له الملك بل الملك هو الذي يحد له هو الذي يحد له هو الذي يحد له
 له بالحي على العشرة والقطع الا ان في الراعي من مطلق في سجدتها
 مدها لتمام سجدتها وهو غير ما ذكر في كلامها فقطاد وحطاط لا يفتح
 على هذه السجدة الى في الجمع وفي قوله منه لا يها امارت لغيره لفظه عرك
 كبر اسبه لا مخرج من سجدتها عا ما امر وزاد عليها وحطاط اسبه
 سجدتها لغيره منه لغيره لفظه عرك لا يفتح على عشرة فمرفق آخر
 فحطاط اسبه عشرة فالف السجدة لتمام سجدتها وحطاط اسبه في الجمع
 ايضا على ان العشرة امره في من اسبه عشرة لفظه لوياسه لتمام
 عشره على الوصف الذي امر لغيره في حاله عشره بكونه حطاطا
 في الحار **قوله** تضمنه القول يعني مثلا لانه من ذوات الالهي **قوله**
 تضمنه اسره وها الاحكام للضعف لانه ضعف في حاله في الحار والاول
 الضعف **قوله** والتاسعة مجرى ما ذكره في قوله او لولا انه معزوم من جهة
قوله منه غير مجرى لولا الاحكام لولا الحار وها احد قوله والباري بالالا
 سجدتها وفتنوعا فان قيل كيف تضمنه الضعف ولم يفتح ثلثا
 اتصالها الى التوكل في سجدتها وجرى التوكل في يده كما قال ام اذا
 وحل الله في الفاعل بالضعف وتعلم الله الخالق فلو كانت القوة بعد
 الخلق والضعف وقبلها سواء او بعد ان يقرب او هو مردوان الاشكال وقال
 اطال الله بعمته قبل الخلق والضعف كما في ذلك كذا الضلال في المسئلة العامة
 والعلوية غير الخلق **قوله** في العاشر ضعف اوله وعنده روح من
 والامر لا يفتح هذه الاحكام لانه الساجد على ملكه وملكه ان قدر الاحكام
 فيضاد له وقد استلجمه عاجلا الكمال فلو قال على ان يخطا بضعه
 العاقل والحي على علم فان قال الساجد في هذا العاقل لوياسه فلو
 لم يخطا لولا ان العاقل من ولا يخطا في هذا القول بطلان السجدة لولا ان
 هذا حطاط الاحكام ساجدا ما يوجد اوها شي لم يوجد وهو لفظه

في قوله منه غير مجرى لولا الاحكام
 لولا الحار وها احد قوله والباري بالالا
 سجدتها وفتنوعا فان قيل كيف تضمنه الضعف

لانه مما فاد الاحتان بالاحتان وحده المجمع شرط انه احد عوي
 على واحد فلم يتركها خلاه للمجمع وعلى المير والادان الا انه يمكن العوان
 انما المر هذه عارات محضه ولا يمكن سائر الواحك فقد قالوا الذي المر من هذا
 والودعه جعلت كذا فاد لواله احد الاحد على واحد وهو كذا الصريح عليهم الذي لا يقوم
 والنام لوصف من مقامه ولم يترك عليهم وقال تعالى قد واثق منكم صدق ونسب الوجوه
 لم يترك الخوار وكلكم سيم المؤلف كل ذلك احد على واحد فكله في ان يترك
 عن طلقه وهو لا يترك الا بقوله انه لو كان يترك من دون قوله لم يترك التام
 واحدا واحدا احد الاحد **السما** يجوز احد العوضين على ما في بعض الاحوال
 وذلك انه وما هو المتردد من شرط الاخرج من المله اذا اخرج ومن لم
 تحمل السمان فخرج اورد من المعبر شارب هذه من غير عمل لم يترك فيه
 وهو طلب الى غير خارج **والمانه** والارشاع على الحكم جرم على القاضي
 وقد علة والكتاب فاما على الراشي فقد ورد لعنه سبحانه ان يترك الرشي
 لما لا يجوز انما الحكم له بالاطل او لا الحكم عليه **الحق** والاشكال ان هذا احرار
 وان شاء الحكم له بالحق ما لا يترك في كذا هو بوصول الى المباح كحضور
 وحيد بان مثل هذا غير ممنوع **دلالة** اربعه اصول اولها على بطلان
 احدا جدي ما صورته صور الخطوط من جهة الصاع **احد** الظاهر
 وهو من تعقد صح ما يتناول بغيره والمعه لا تعقد ذلك بقوله هو
 بقوله **احد** على صاحبه يعني ان احدا شرط **في** الرابعة الذي
 اصله هذا على احد قوله ان الظاهر ما في ابراهيم انه حلال وانما حرمه
 احده في مقابلته محظور **اما** حرم احده شرط من صوابه بل قد حرم
 في الموصد في طرق المحظوف قال ابو نصر الرضوي من يفتق الطرق
 المحظوف لترك المحظوف والشرع عن المانع فهما واخرهم من سبب المانع فان لم

من هذا المانع بعد اموالهم واعمالهم وسيمون من الاجم بعد سببهم
 وعملهم هذا ان كان الخوف من غيرهم فان كان منهم حش ان يعطوا او لا
 ليسوا لم يتركهم في قضا وما يحدونه هو على وثوقهم وسببهم القلي سببهم
 للمنهة ان لا يوقعه فاسم في تلك الحالة كعلمهم المجمع والخوار احد الاحد على
 بقوله انه من باب السبي عن المنكر **كان** المال الذي في معاملة جازا لسله
 قوله تعالى قول لم يترك ما كتب عليهم وويل لهم ما كتبوا من عدمه على التكم
 على ما اخذوا في مقابلته من الكتب وكلامه هذا دل على ان العوض اذا كانت
 فطلق او نظيرها فانما لم يترك المال ولا يكون الا احد ويد من اوجه **احد**
 على الفاضل الى الله فاما لانه كما لم يصب الا في لار فوايد هذه ولحد
 والمانه لا ترفع عليه اذ لم يستعمله والمانه ذكرها على حليله اذ الحقة
 وتخطا لانه لا يدور من المانع للامانة لانه فاشد البيع القاسد
 واذا جاز ذلك لم يترك ان يتركه او موهو الوصفه قال بالحقه قال يترك
 العلم بحق والناصوم قد ما حكمه الحكم المظهر والمظهر **اما** الحكم بحسب
 هذا القول غيرم فالاول لست ليم الاول واحد ان يتركه على هذا القول احرار
 اما ان يتركه او يتركه وليس ليم الاول واحد ان يتركه على هذا القول احرار
 ذكر الوصاياها او ان يتركه عليه **اما** ملكه ما لهما انه يبيع به خرجه **مسألة**
 ربح المعصومة انه ملكه وله الاسباع في الاول فاشد بطلان المعصوم
 فانه فقات له ربحه وهذا الشرع ضاه **انه** اذا كان ملكا لم يتركه
 لحدوه الا بطله ولم يترك الوصية المجمع القول الثاني وهو انه بطله
 ذكره في اخر الكلام حجة على ما لا يتركها بالها انه بطله الاول صان على انه
 لا يملك والمانه كلها منه على انه قد ملكه **في** الوجه الثاني والقول
 الاخر انه لا يملك المال هذا حجة الوصية من بعض اذ انصار فاشد كسح
 ووهو زائد المكسر لم يملكه والحق ويحسب حجة هذا المخرج وانكر

قوله
 على ما لا يملك
 والمانه
 قوله
 على ما لا يملك
 والمانه
 قوله
 على ما لا يملك
 والمانه

بني بعد اوله اولا وادامه الاجر من قبله من هذه الاحاز
لكل واحد من شجرة على النصف الاخر والاولى المعاشة وقد ذكر في الكتاب
انه سد مان وجر من فان كان على حية الارشاد والاهام لما هو من هذه
الاولى لم يكن له نصيب هو من نصيبه وان كان نصيبه انه لا يصح فله نصيبه وما لا يصح
ان يدان شجرة على النصف من حية النصف وقد قال آخر الخا في نصيب
الاحاز على هذه الوحدة وقد نظر لا يمكن سلم المهر على عبد الاحاز
لا يمكن الاعتد احاز على ما في الارض وهو الخ او بالقيمة ولا يصح عليه
لانه يقول هذا من اومان يربح معه وكل بلد الخ في المالة وان لم
يكن ما من القاضي الوصي قال فيهما مع وجودها وقال الكشي السيار
في كشي وكشي من ربح عندهما اما مع وجودها فيكون عاصيا لشر حال
فكسلاها على قول الاول اما ان يكون هذا كماله او وصي ام ان لم يكونا فعلا
فلكل واحد من المالكين والحد قول من شجرة انه لا يرضى ان يمتد قوله الثاني ان
كان هذا لوجوه المصالح او لا واحد اذ ان علم صر و ان كان هذا وصي او
حاله فان فعل ما من هاهنا وان فعل ما من هاهنا فله نصيب في كل واحد من
الوصي والتميم والمحد فان جعل احد الوالدين من المصالح فولاد احد او اعلم
فوان لا يظهر ان يكون هو الذي ذكره هذه المسئلة واما على قول الكشي مع
وجودها عاصيا لشر حال ومع عندهما فان قال فيهما ما لو اهدى
المسئلة انما ولو لا انهم من هاهنا انما ارادوا ان يكون القاضي والوصي مع
دها فاحلوا الى الاول لما ضعف المسئلة عنهم والتسديد الرضا واما
الطلب وهو الخ والحد في هذه نظر ليس من ربح واما ما ساريد
عادل وهو العمان للتميم والربع له واراد المرد عا دمه في الخ والطلب
في الخ الا ان الوصي وقال الوصي ان كان الوصي هو راد اكان الوصي على بيت
وقد انشأ على اللقطة في الارض فاحفظ للغير من غيره ولا يملكه ولا يملكه
للمسئلة لا يملكه من غيره ولا يملكه انما يحتاج الى الوالدين لانه يملكه ولكن ليس العرف

بان في اللقطة ليس هاهنا من هو احق من هاهنا من هو احق منه وهو
الوصي والحاكم فانما انما في المالك اجماع المالك والاحد ربح
له ادا صعبا فاما الاعراض على ان يصير يقول لا يصح من المهر لشر الاحاز
الحد ولا يصح ما سوى ذلك فانما فلا يرضى عقد مسد او لا يرضى و قد قلنا
حقا هو انشأ على اللقطة لا في الاعراض هو ما ذكرنا هذا القول وهو
الا ان يصح انه فعل كغيره مع وجود الحاكم والوصي له مسأله في المحمدات
التي سكران يجوز احبها مع الوصي الحاكم وقول وكما خلافة في انه
يصح مع العلم لا يصح له نصيب لوجوه فاما ان احد ما وانما في
والسند المعتبر وحجم نصيب الحكم لا في كره ولا يملكه على علم ولا قال من
ان حية ادا انصوا ما ادا اكتسب الولاية واما ان يملكه لوضعه في الشرع
غير من هذه وكونه ليس لشر اهلا لها وحق المالك في الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر الخا حاز نصيبا بالاساق وانما قد يرد عليهم ان الامام الخا
نصيبا فاولى ما هو دون ذلك في الرابعة له قول ضعف بل هو طافان حسب
الاعتدال روح بعد الخور وقوله يدفع الى العذر يعني لوجوه من العذر قوله
او ما حذر القاضي يعني شجرة لانه ولله ولك الوصي احق منه فاذا اخذ
منه ضعف في الولاية واذن الاخص في القران الثاني بان يكون عا من في
ما خون من جعل حذر والمهمل حذر وصادقها لهما الاخر والمدة وقال
ح للشيخ وعنه ريد وانما صرة السادة العادق والداعي و قد في كشي
ورد في شرح الامانة عن كشي ومورداه اسير وعنه كشي فاما حذر
في سوج باروي ان حيا الله عليه في الخا من وقال من لشر احاز
فله نصيب احد وقل ان الرسول يملك حذر والحاكم اسير من ربحها لشر
نصف الربع ليعتد له ولورود نصيبا في يكون للوراء كذا المله في
ان الاسان لوجوه من العذر لشر لشر رابعه او غير الماله ربح في
احد مثله واما احد الاخر في حية نصيب رابعه الارض اوسطا الرعا

٢٢

في الناله على ظاهر
 خلاف الفرض و قوله في صامع الوعد على الوعد في الناله على ظاهر
 المذهب الا ان يكون عليها ما ذكر حتى لا يكون الا جزء وصعد من قول
 ان الشاخر الحارس ولعلها لا تدركها بالقبه لانه ما شبه العاربه
 بالعد من الوعد في الراسه الصحيح ان هذا كده من لانه الاطمان الموت
 والناظرين بل هذا في العقد وان كان فيها ما راجع والوعد بطر الى
 ان الاحكام لا يسمي شيئا فاحسن المانع سحيقنا فشا لا العقد و
 بطر من وجه احد فالمرء ان لم يملك الراسه السابق ان اسرها ما علكه
 من الا الموت او العقر كذا لا يسمي عندنا بالناله على
 فعد من ما فعد ان كانت العله العقر فواجب او مات وان كان ساعله الموت
 فتوا كان مضمونا ام الرابع تولد الاحمر بعد الموت من الملك فيقول ان كان
 ود بطر الاحمر على ما قدمت فليس له احد لا من الملك ولا من الملك ولا من الملك
 مذهبنا وان كان لم يسمي بالموت جهات يقول ان الاجم مستل الى العقد
 وهو المعقول فالمرء لا يسمي او الى الجهل كما اثرته اليه فهذا ما يشون في
 الفاسد وهي محكيه وصورة المستل احذر ان يسمي من جهة واحدهما
 عثم فاما ما روى بعد شهر فدا سحيقه ربه وصف ولحمي الثاني
 نصفه من جهة ونصف النصف الحروصه هذا على قول الرضا وقد
 استل المقتل الى الوربه ناه عما امكن ان يملك الموت لسزله حدسيه الله مثل
 والقضه كالحش **في الناله** قال ابن معرف الفرق بين المروعه في انه يجوز
 فيها ان يركب بعض الارض ويحصل المراهجه لعل بعض الغزو في المسافه
 لا يجوز ان يركب بعض الارض ويجعل الكراهجه للمسام بالثاني ارا حان
 الا اذا ضجرت في الاصحار ذكره في **في الناله** قوله من المراسل
 وكذا الذي ذكره من بعد وفيل يجوز ان لا يسمي من بعد الموت كثر
 عظم الميت كثر الحي في الناله في الناله والوعد الام فاد في المستنف
 فاما في قتالها بالاسرار ان يسمي من واما المراهجه فصل في المراهجه بالاسرار

في الناله على ظاهر
 خلاف الفرض و قوله في صامع الوعد على الوعد في الناله على ظاهر
 المذهب الا ان يكون عليها ما ذكر حتى لا يكون الا جزء وصعد من قول
 ان الشاخر الحارس ولعلها لا تدركها بالقبه لانه ما شبه العاربه
 بالعد من الوعد في الراسه الصحيح ان هذا كده من لانه الاطمان الموت
 والناظرين بل هذا في العقد وان كان فيها ما راجع والوعد بطر الى
 ان الاحكام لا يسمي شيئا فاحسن المانع سحيقنا فشا لا العقد و
 بطر من وجه احد فالمرء ان لم يملك الراسه السابق ان اسرها ما علكه
 من الا الموت او العقر كذا لا يسمي عندنا بالناله على

ودل المراهجه لانه شبه المثلث اما ان يكون مملوكه وملكه من جهين
 احدهما مستق عليه وهو اذا اعاد ارضه للغير فهو باع على ملكه وله
 الرجوع قبل الدفنه من شرا وتبع عاد الى ملكه ومن رجع بعد الدفن
 للمعتد السابق بخلافه وهو من رجع من مضافه كذا الوعد من الناله
 ان لما لا يشد وفي شرح الامام عن موطائه استهلاكه والمستهلك
 الدار وعلى المالك الارض واما كلام من رجع في بيعه الا ان في البيع فعمله
 اراد المملوك هذا فمكرر في قوله مع له حقه ويحمل انه اراد الاول يجوز
 وراعه ما راول الحرب لانه لا حربه لهم في الجين فعد الموت في وجهه فمكرر
 ان ذلك من الناله في الناله وفيه شبه بالاملا ان يطر الوادي هو شتم
 الاملا ولا يجوز احاوه وخمسة المولى شبه بالاملا ان هذا ضعف اليه
 احاد الاحكام الملك حقيقه فعد المراد بعد الدفن من المراسل احد
 فيه ملك والحق والافاق مثل الملك الجديل الى الحر وفي هذا النظر انه لو
 اراد هذا في الدعوى منه ومن النضا فالاول ان يراه ما يعلق به جوف
 حيا المثلث من محصورين وقد شبه عليه من بعد بعله فكأنه انقطع عنه
 المحصور وبعله من بعد فاما المغيره من الوعد على وجهه لو دى الى
 الضرب المطلق ولست نعرفهم الحق لهم فيه او ملكه على من يسمي
 وقد روي المخرج للامام ان لا يملك على وجهه فان ضعه وضوانه
 ان ذلك يجوز على وجهه لحدها ان يكون في عماره والبار ان يكون
 انقطع في الاول يجوز بشرط ان لا يملك الامام وان الضرب المطلق وان يكون
 ما يعلقه على عامه كطريق شقه متحدة او المادون في مطلق عامه
 كالهجر والامور والمدرست والمجموع والمسام شتم مصلح المله وبل هو
 مدخل ملكه من ربه كسكبه او لا يخل بل يعلقه اسدا كالماله في قوله
 كالماله في قوله كالماله في قوله كالماله في قوله كالماله في قوله كالماله

في الناله على ظاهر
 خلاف الفرض و قوله في صامع الوعد على الوعد في الناله على ظاهر
 المذهب الا ان يكون عليها ما ذكر حتى لا يكون الا جزء وصعد من قول
 ان الشاخر الحارس ولعلها لا تدركها بالقبه لانه ما شبه العاربه
 بالعد من الوعد في الراسه الصحيح ان هذا كده من لانه الاطمان الموت
 والناظرين بل هذا في العقد وان كان فيها ما راجع والوعد بطر الى
 ان الاحكام لا يسمي شيئا فاحسن المانع سحيقنا فشا لا العقد و
 بطر من وجه احد فالمرء ان لم يملك الراسه السابق ان اسرها ما علكه
 من الا الموت او العقر كذا لا يسمي عندنا بالناله على

لعقبة عن سبل المال فهدى في الحق عام لحمل المسلم **على وجه** الا
 حصاص يعني ان يترك ما في اذن الامام وما در لعبي وقدر وعنه **هذا**
 عنه قدر الله روحه فاما ما نوارا اذ احار مصلحه في الطريق **وجه**
 في اوطافاته على العضة وظاهر هذا ان عده الحاج في العضة اذن
 الامام فيهم من وضعه اذ اعد طحاح كالموات وتلك هي الارز
 طافا في العضة في مثله في الموات وما قاله في الموات في العضة
 وتردد في الموات الارض الساقية في الطريق على ان لا يجره اذن الامام في نظر
 الوادي في السوا واما نوارا في العضة لم يعلو بها من المملوك ولا يطر
 للوالي في حقهم معلقه **وجه** وذكر ان الموات من الاراضي يحتاج لعبي السوا
 ويحكم في الله **وجه** واما يكون يقر فاما هو او اما المملوك فيقر في ارض الطريق
 لانه نصت فيها في ذى البات في لم يحل حرمه هو الطريق في حرمه **قاره**
 في المالة في المالة والدار وهو قد طول للدار وقد على ارض من شارع وتلك
 التي تطل على الحداد لو خرج مع الاستواء ليس لاحاد بعمر وهذا العذر
 وحرم الدبر والهيك الفنا وكذا الحربة اذ كان حولها سباح لانه لما من
 حريم لما حجرة الدبر التراب وغشا الحربة والمشى حولها وعنه **وجه**
 واما الذي يسهل اسفل عنها فانه لا يجوز الله في الرابا راجوان وان احاطه
 واما الذي يسهل الذي حرس القربة من الطريق والمصلح والمدار في جميع الانعام **الناهي**
 ويحكم في شمع طاه وهو قول في محله يطلع ضوء الصيت من سور اللد
 في نوبه ساكن الرياح والاصقوان **وجه** في المملوك في الواحد من كل العدة
 او من غير اصلها ان يقر بها وليس لاحد منعه قال في الرواية لما قطع الحارة
 الا القربة فيكون يقر في او يحط ولا يجوز لانه من اوصاف **وجه** ولا يجوز له في السوا
 الموات وهو قول في احوال وبيع في المملوك احاطه الارض العشرة في الذي
 مع اول حارة فهدى الله لاسفل اعشاء لا يخلع في على اية العدة وموط
 على الدار **وجه** **الاحياء** قوله كن حرمها وراعتها

في قول الله عز وجل

ولولم حرت لان العضة بكم فيها ذلك وقوله اذ حرت ورتع يعني في السوا
 فلا بد مع الحرت من الورد على ما ذكره ان ثا الله **وجه** سوا في التملك ام لا
 يعني وقد قصد المملوك فملكه ولولم يقصد المملوك المملوك كالسوا والاهل
 المحاط بعمر ونما فيكم فملكه لحياء ولولم يقصد والملك فلو اموار وعنه
 للحد حطبها فاما اوله كن يقر في ملك الارض فلو واحد وخمسها اولى لم
 يملك الا في ذلك لم يقصد العقل فيها ولو سقط من يد باره وحامل لها
 حرم عضة لم يملكها ولو حرم حرمه المصد ولم يقصد الملك لهما **وجه**
 احدها المراتبة والوراء في المراتبة القنا البذر في السوا وتلك
 في الورد عن الموصى اليه من الورد وورعه تحت لسان وعن رابع الورد من
 الورد او المسمى قال وعنه في الحرت **وجه** والناهي يطلع حرمها على
 الحرت ولولم حرت ورتع عن عدم روح وورعه في قول الله والناهي في الحرت
 لا بد من الورد والحرت بعد قطع الاحبار **وجه** فملك داخل المساء وهو ما
 حفر او ما احاط به حائلي الميناء من حرج في الما فاما ما زاد على ذلك
 واستد لما اليه ولم يعرفه يكون حقا **وجه** في الاول في الحرم من احيى او اموالا
 يعني **وجه** لسرعة وطالم لغيره من سور في عرق يعني لست لعله حتى
 ولو نفع غرم فاما سور في فقد نسا الظلم الى العرق وهو محار **وجه**
 قول المصحح موتا والارض لله لرسوله في الموصى بعد فاعلم الامام
 اذ كان لم يملك المملوك ولا يملك **وجه** والوقت انما يقر من يملك كالعق
 في نظر فهدى الامام بعقوبه من قبل بعده واذن لم يقر في نظر الوان
 لمصلحة عام كسجد وطريق اذ اقلنا انه لا يدخل في ملكه قوله فلو المملوك
 ان يقصد ما اشبع بعد الوقت **وجه** فان كان مضافا فهدى الى الامام يعني في
 في مصالح ديارهم كالطريق للمملوك لا يملك في ملكهم **وجه** في المالة هي الله
 احدهم يقول انما الذي خشيها او بعضها او لا واصلا فانه جعل الحق
 عموما لا يملك **وجه** كانه المحار له دون الارض طاهه طاهه او باطلها

فانه وهو الذي يرد على حيله وضربه وقال الوضربا طابقا كذا كره
 فهو كل شئ مضمون في واه لفته كانه باطبا فقط **وله** هذا بعد علم
 حرم من قوله اذا استدل بان في الحيل من العند ومن قوله اذا استدل
 جماعه في معدي حار ومن حرم الاستدلال على حرم في المباح ومن استدل
 الصانع واشرككم **وله** محمد بن النضر في لفته طاقه وحمل الكل
 وساه على انه الذي في الدلوه الما وسعت الارب في المعدر وضاحه سفل
 وحمل في حرم النكاح ولصاحبه الاخيه **وله** خلاصه او امر باحار من
 هذا اذا كان مع المهر كفا كان في المعاصي مردود في بعض فحاشا
 خطه وحسن في هذا المعنى كانه لا امر ولو لم يكن معناه هذا العقد
وله وان كان معي يكون الامر ظاهر طاهر او باطبا فعلا في امره
 خليلك توتر في العاصه طاهر او باطبا والامر في الحريم ولا توتر
 طاهر او باطبا وقال الوضرب فيها توب باطبا لظاهر او بغير العصبان
 سلمان في حرم لان في الوالي ذكر ان الاحمر لشر او بغير من لفته
 كانه باطبا ولو كان طاهر اقال الوضرب ان الاحار ولو قد سئل في حاله
 فاما امره عن مد شك في صاح للصدق الامر باق بما وقع فيها من صدق
 كالامر ما سئل وكلام في معنى من له امر الصبي في فاسد واذ لم
 يكره عقل هلاك الامر كانه لاله فله ان يملك ويكره نظر والى ان
 ان الامر زوج وعلمه سواء فعله لفته **وله** والمراحمه كان للموتى
 له سكرام التولي الاخيه ومعناه انه علمه لصي له علمه وانه لاله لو
 كان يكره ما كان معناه لفاعله ولزم لانه قد قال بعده وكذلك كان
 العبر من كانه الامر فكيف يعطى الى حلي غير حسنه ولا يصح مع البيا
 لانه لا يجوز للعبر لفته الا ان يجوز له علمه وانه قد سئل اللام
وله ان كان في وجه الدم في سائر قوله ان حرمه نظر الذي جعل
 فيه طهر والدم فيه اشكال في حواها لانه يكون كالعائنه والامر في المعبر

هذا هو الذي في الامور المباحه

من غير امره ولا ولد عليه فويلته وكذا الولد بولته ولا غايه
 ولا هو ما مورثات لفته **وله** في الامور المباحه
 قوله قطع الاعضاء لا يكون محررا انما هو اذا قطعها الصلاح النجم
وله في الاول لا سطل طفي لا يستين كما لا سطل حرم المراه في وقت
 المولى يعني مد يد وعيد سطل حرام النكاح **وله** في الماسد قال الملك
 المحي الذي وعد ما في حرمه ملك فعفا ولم يكون احادها الثاني
 احالته ولا الفجر وعلمه الاخيه قال الوضرب طاهر هو الصحيح
 للمحر وقدر نظر لفته ماله وكثر في الفقه على انه ان المحرم قد ملك ما حيا
 المحي فان ملك ما له وعلى قول من النجم ملكه العاطم لا الارض ملكه
 المقصود الارض لا النجم فانهم في العال طهر حريم ولا من حمله الخلا فان
 سئل لم قد بالعلم **وله** اما الملك فقد ملك علم او حمله لكر مع العلم
 ماله لامع المهد وهذا خلافا من محرر فمقتضاها فاطم لم يملكها لانها
 المقصود ولا يملكها المحي بل تكون لفته الماله **وله** في الماله وعدم يكون
 للمقاطع لان عده الاكره اثر في ان جعل من كلاله وعدوا اثر في جعل
 عمله كالعقل **وله** الارض له تسمى ذلك في انه يكتفي العقل ولو لم يحصل قصد
 الملك وهكذا اقل طافله كان في قوله نظر **وله** او كانت المعاصر اهل الذمه
 يعني لانها لا تسمى معاصرهم لانه لا حرم لهم **وله** عن الطراد لا يحا يكون
 مساحه هدا لانه يرد منه كره في اهل الملك وم يقول حكمها حكم الميت
 وماله انما في المعاصر والطرق وطون الاونه **وله** النجم لمان الارض لمان
 هل حكم باقي الفرح حكم موضع الميت في انه الخسر عليه ولا يملك على الغرض
 لفته طافله **وله** في الرابعه واما النجم فانه يكون مباحا فاما قد يملك
 الله الاعضاء لا ولا في ملك **وله** في الخامس
 العود فان قيل لم قال احدهما ولم يعل له المعاصر من احدهما ومن قطعها

هذا هو الذي في الامور المباحه

٢٧

عانه لم يملك ذكر صهر فقط **والخلف** استهلاكه قال في آخره الاموال
او الخلف استهلاكه ضعف على فصل الاربع دوا ان الخلف او الخلف
ام لا وفصل الاول دوا الميراث والاربع دوا الخلف وفصل الاول الامانة
والثاني في الامانة والاربع احوال ذلك كله وهو ان استهلاكه يعتبر من
الصار عن الملك فعوله الخلف استهلاكه يعني لو كان الملك فعوله الخلف
مضمونا وقوله القول بان الخلف استهلاكه ضعف يعني لو كان الملك فعوله الخلف
استهلاكه يعني لو كان الصار يعني ومن جوع وان كان الخلف يعني الخلف
بني وعنه في خروج الخلف عن الملك ما ذكر في الاحتجاج فقال وبالله
حلاط يعني نصف المخرج عن ملكه بالانفاق لعلمنا انها لو احدثت ما اخرج
لم يخرج بالانفاق قال الام والاربع الميراث والاربع دوا الخلف والاربع دوا الخلف
بالحرج والملك قال الام والاربع الميراث والاربع دوا الخلف وهو ان سلف الخلف
بالحرج وشبهه حيث لا يخرج الميراث بفعل وهو مع قوله على وجه هذا هو
الاول في الام والاربع دوا الخلف ولا يخرج على وجه وهو لا يخرج الميراث
سلف الخلف **والاربع** مراعى صان الخلف وقوله على وجه وهو ان
سلف الخلف قال الام الميراث **استهلاك** لو احدثت يعني لو كان الملك
الاربع الميراث في الميراث في الميراث الميراث يكون هذا اذا كان
مثلا كما في المثال الثاني بالاربع وله ان لا يخرج هذا الاربع خلاف
الاربع والميراث والميراث يعني ذلك فيها وانما يخرج في الميراث في
كلتي **لو** يكون استهلاكه في الامانة يعني لو كان الصار يعني لو كان
مضمونا وقوله ولو لم يستر استهلاكه في العطف يعني لو كان الصار يعني لو كان
مضمونا يعني لو كان في الامانة انه لو كان الملك لانه متعدد وقوله
فاما العطف في السارق او خلف الاربع والملك يعني ان الامانة بالميراث
في الملك معناه ما ذكرنا **ولو** الميراث لانه الميراث لانه لم يكن

رد عن المأخوذ ولا مثله فصار كذا والتميم وهو فرع المخصر وان لم
 رد العين فصار كذا مثلها ورد ظل بقوم مقام العين الامري ان من
 اسلمه شافه وان المثل عليه قتله ومرد وان العير عليه فمئة لما كان
 المثل معذرة **اوله** ودكوع ان الخلط استهلك بعضه لملك **اوله** بعد
 عليه رد العين لامله ومثل العين ايضا لانه من ذوات العير **اوله** مع انه
 ما وعلى هذا المالك ليع وليس له ما خرج عن الملك والاختلاط عنه
 خرج عن الملك فكسده مجموعا **اوله** لمعد رد العين يعي على السيد **اوله**
 فصار الفداء كسده الجاء ونقص هذه الملة ان الخلط اما ان يكون
 علقا حاله ام لا ان لم يكن خلطا خالطا ولا خالوا اما ان خلط ملك اوقف
 بوقف او وقف ملك ان كان ملكا فملكه خرج عن ملك انا به لا العير
 على قدر املاكهم فان اختلفوا في الاصل فاعيا مدعي الرأيه السنية فان
 لم يتبين فاشبهه للاصغر بينهم سواء النظر وعما هذا الوعد انما واحد
 كثير من طاهره ونصب الاخر طر بالمرة ولا يصح المعدن انما اصغر
 في الحزن وخوها كيف يكون الحكم والافق فبعد التسمين ذوات الاسال
 وذوات القيم **واما** اذا اخلط ملك بوقف كالجميع لملك المال
 وكسده اذا اخلط شي لشي لا يملك لانه ليس بها امر يمكن اصابه
 طر اذا كرهه وفيه نظر لما لا يقول بالمر اصابه بل صرا بالمدعي فمخرج
 نصفه عن علم النساء وان جعل فلكسده ان لم يتم منه **واما** اذا
 اخلط بوقف بوقف والوقف ما وعلى حاله ان بالحد واحد وموالده على
 واما الفداء فخالوا لما ان يكون ادمي او قريش او احدهما الذي
 والاخرى قريته **والاول** اخلط ملك بملك وقد قدم **واما** اذا
 كانا قريش فاما ان يكونا من الميراث واحدا او مختلفا فان كانا واحدا
 فهو له وان كانا مختلفا فمنا والمصنوع والاولى ان التسم

وما تباور الوارثه انما لم يكن عليه من متعرف ذكره من معرفه
من حصره قال في حصره انما لم يكن عليه من متعرف ذكره من معرفه
على انما عدا الموت **قوله** لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
فان كان الرجل يموت في حصره من حصره لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
فان شاء الله تعالى واعطوا من المال ما دفعه لان مع حصره من حصره لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
عن موته فكم كان له السبع ليجوز الرجوع كذا في قوله وان شئت لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
احده يعني هو اول من عثره كالسبع والورثه او في السبع لحقه من قبله فاما ذلك
اولي ارباعه فاما اخذه من غيره **قوله** لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
فان قيل لا يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
اذ اطلق المالك الاصل فمتى كان في يده حال الموت
هو اوله وان حصره ان الاصل فمتى كان في يده حال الموت
بما اقره بطاوعه ان الوديعه والعاريه والمجهوم والماله الذي في يد
الحي والوكيل سائر الاموال **قوله** لا يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
وانه انما لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
فدليله على ان لا يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
كقوله **قوله** على الوصي ان كان او على الورثه الرد هذا الا في حصره
للمضربين كان العقب فان كان مرادها بعد ما وقع من الورثه فظاهر
وان كان مرادها هو لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
تخرج انسان الى ارضه من تحت يده فمتى كان في يده حال الموت
لما حصره وهو في الفاقه لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
مكره ولم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
فان قيل لا يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
فان قيل لا يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا

او لا لا اذا مات فاني لم يكن عليه من متعرف ذكره من معرفه
في الاصل ان الوديعه فقال قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
كانت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
حي لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
ذكره فمتى كان له السبع ليجوز الرجوع كذا في قوله وان شئت لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
مهما في الحال بالحق لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
قوله في الماله اذا مورثه فمتى كان في يده حال الموت
بطلت هذه الممانعه وما الاصل ان قال وقد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
وارثه بعد ما كان في يده حال الموت **قوله** لا يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
صاحب الماله لو توطأ على شراها لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
بعد ما لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
فما حال وما لا يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
فاما الماله فمتى كان في يده حال الموت
في الماله ان الوديعه من حصره من حصره لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
يعني كثره الرجوع وسيم رابع الماله يعني هو الماله من حصره من حصره لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
عده ما وعد من الماله من حصره من حصره لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
حاصره في الفقه اعطاه الماله من حصره من حصره لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
الاخر وان الفقه فان لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
وان كان رجوعه لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
فقد تقدم في السبعه **قوله** والرابعه فانها باطلا لا يوديعه فان
استأجره بعد العقد على حصره الماله من حصره من حصره لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
ان يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
بعد من حصره الماله من حصره من حصره لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا
لصنعه والوديعه من حصره من حصره لم يمتصرت قد انقضى يعني وهو متعرف ان لا

في العنان زدها عتبا وكما لا يفي في العنان ايضا كما عتبه فان
 على اكل واحد منها احرم ترك لصاحبه وفي ترك العنان اذا
 فدت استحق كل على صاحبه احد المداين الذي كان يتي افساه على
 قدر ما لهما **و** اذا فدت للترك المعقون على غير مال شركة الوحي
 والا على فاذا اشترى في الوحي بفضلا في الرج فسد الشرا وتبع الرج
 راس المال فان فدت لا الشرا النفس والكل واحد منها اشترى اذ لم
 من الآخر وفي شركة المداين اذا فدت للمال في الوكيل فلهما على
باب العنان هو من العنان ما خرج من عتار السوا وهو ما
 لعرض من من عتار او من قوله عن امران عرض فالمع انهما معقون
 عرض من المال كله او بعضه والكثير ما خرج من عتار العتار فادرك
 على ما لا يفي على احد **و** لا يجوز ان يفتق في الوضعة وراس المال على
 الاخر ليس على صاحبه في الرج فان فاد ان يفتق في الوضعة هاهنا كان
 احدهما من غير صاحبه وهو الخور فالتسريح الامانة عبد راج سطل
 الشرا لا العقد وقال من سطل العقد **و** واجاز صاحبه الرج وعنه
 اذا كان لا يفي الا حصه السلم **و** لا يفي ان يجوز راس المال اذ لا يفي
 بعد عقد الفاتح مع غيره **و** لا يفي في احد منهما **و** لا يفي في ثلثه
 وقال بعد ذلك لا يفي لا يفي في عرض من العرضين في حال ستر
 عما دلل في اخر كلامه هذا الكلام يفتق فيهما وصادرا في العرض
 رجا ووضع ويلزم من امتنع من البيع ان يبيع لهما شركة لصرف
 وفي الكلام الاول الشركة لا يتوزن الا في التمس في البيع هاهنا
 في العرض شركة اما في الآخر واحد منهما عما يبيع في العرض
و لا يفي في البيع الذي لم يزل احد للشرك في مقابل العمل
 ولا يفي في البيع الذي لم يزل احد هاهنا في البيع الذي لم يزل

وولد فكل احد هاهنا لم يزل الآخر وذلك لا يفي في البيع **و** ان
 احدهما اذا كان حيا فليس للاخر ان يفتق صوابا للفتق من السراج ان
 لفتقه ولا يفتق الا كسدا **باب شركة الوحي**
 وولد في الوحي ان جعل احد هاهنا من الرج احدهما في العنان والآخر
 ان هذه الشركة مافيه على الاصل وهو ان الخارج بالان وسرعة العنان
 استبد الثاني من حيث ان جعل واحد منهما معقون على المال وقد است
 الاجماع في المطاوعة ان العامل يفتق الرج من عتار **و** المداين هاهنا
 سقر فان يفي اذا فدت العنان في نوع واحد فاما الواجب العتار فان
 غير ذلك في المطاوعة وكذا في شركة المداين فالتسريح حكمه حكم
 شركة العنان الا ان يفتق المداين كسدا **باب شركة الوحي**
 شركة المداين والترك في ان يجوز بيعها واحد وموضع سطلها واحد
 وموضع شركة الشركة ان يقول الحاجب لحياتك من الحياطة بعد ان يفتق
 على سطله فاذا حياطة بواحد فليس سجلي الامر **و** في رجحان الوحي يفتق
 صار التوزن لولد ومن حيث انه امن ان يفتق له بعرضه وسجله له
 لصرفها في نوع واحد هاهنا في سطلها كسدا **باب شركة الوحي**
 الوكيل في الحياطة هاهنا كالعنان سوا وفي العرض عن سطل او ماد وراهم
 الصان يفتق سوا في اذ المداين احدهما في نوع واحد **باب شركة الوحي**
 ما يفتق الرج في الاصول لا يفتق وقار من الشرا في سطله في آخر
 للرجحان في سطلها من سوا في اجها **و** عدد ذلك كلامه **و** في هذا
 ان يفتق لولد في ان يفتق عنه **و** لصادق الرجحان احد المداين
 قبل ما يفتق الحضر قبل يد رجا كما يفتق في عرض وقت الحضر وكثير
 سوا في الاصول في الحضر يفتق في وقت الحضر لولد المداين
 لولد الشرا في عرض الا ان يفتق في وقت الحضر لولد المداين

في البيع الذي لم يزل
 في البيع الذي لم يزل
 في البيع الذي لم يزل
 في البيع الذي لم يزل

فان المعتبر من الاسل امر بان يرد كما كان في الاصل على اسمها فان كان كل واحد
منها جردا نه بعد فالاحتمال واحد فان كان كل واحد من واحد سلم دانه
الى صاحبه فان جردا الترتيب فكل واحد له صاحبه واحد على واحد منها
اصاحبه احد مثله والخاصه بانه يصح ان كل واحد من الاثنين ولو
بصلا جردا من معلوم ولم يصح بالاحتمال الاحتمال منها بصفان وقد
من قال ان العاين ما اشبهت النجوم مرسى مرسى وسكنه زد عدد الاثني
معا ومال لا ولا يصح من احد هاتين الشريكتين **الاصح** صاحب
الشريكتين في السبل والنقل فانه العبر السبل بالخير والامر والعلو والحر
بالوجهين **والاصح** لو قال صاحب السبل العلوي ومدى على غيب
فالتول قول وقال انما لو اهدم العلو حاز صاحبه مع ماله عند لانه
ملك وعدا وج لا يجوز لانه حتى والناصر ويدر وصر الله فوج وش لا يجوز
الاسل فالناصر وش الخير فلو لم يملك لانه العلوي في السبل مع صاحبه
من الاسل فانه زود في العوضه ذكره من شريكه فله حصة في شريكه
بعضه ما عزم وحصة فلو ان لم يملك العلو حقا في السبل لانه لا يمكن
من هذه ولا يثبت فيه ماله الا على السبل على الاسل اصلاح تعلقه لم ينع
الا على السبل كذا العبد من الشريك وكما لو حذر له اراد دانه ماله الاصلاح
والعطف ليس للسبل من الاسل حصة وحده من هذه العلوان
كل من له حتى من كونه فان على صاحب المله اصلاحه على واحد سفع
صاحب الحق فانه اذا اقتصر عن عاينه فله بواحد سبل في ارض العاين
على صاحب المله الاصلاح وكذا الوجه في الارض التي هي لها وهي العلوان او
الربع الاعلى عاينها تحت بطل الاسل فانه الاسل او بعضه اجبر العاين
على الاصلاحه ودها فانه لا ينع الاسل بحد ولو كان جردا موقفا
لا من فانه ينع مدغها في نصف الما الى موقرها فان كان العاين جردا
المدة بصلحه من عاينها حتى يمدد الما وليس له ان يمدد وان

س

فان المعتبر من الاسل امر بان يرد كما كان في الاصل على اسمها فان كان كل واحد
عليه للحد من الما حقه **والاصح** ان الما ستم من جرد من موضع فان
بصلحه عاين بطلها الما فكل من بصلحه سبل المتشرا الى موضع
ارفع لصله الما فكل من بصلحه سبل حقه كما كان في الاريا وان
بصلحه ان له ذلك **الاصح** لصلح العاين من ومان على وجهين
احدهما ان يرد الما فانه ستم من الاسل ما عزم من الاسل ما عزم من الاسل
اخره بالان من عزم لانه لم يكن الا في هذا عاين وجهين احدهما ان
بصلحه انما لا يملك لصلحه سبل من الاسل حقه لو دانه فله او لصلحه
والما وان بصلحه سبل في اها يكون له سبل من ماله ولا سبل احد ماله
لونه سبل في الارض ذكره في العاين حقه الله تعالى **والاصح** لصلحه ان
مع بصلحه فان ينع وعلم الما في كل من السبل وان جردا لصلحه العاين
وخصه بالاطلاق في الشريك اذا اصلح الما ذكر او علم والمدين والوجه
بصلحه وانما لا يملك الما ان يكون في ايدهم ما ان الما لاهم او كان
الما فله لانه له ولا يرجع ما اتفق وان كان له فاما حاضر او غايب
فان عايناه فكل من بصلحه الما لاهم امام رجع وعنده وسلا رجع الا
ان ياد له الما حقه وان كان حاضرا فان العاين رجع وان العاين لاهم
فان لم ينع من سبله رجع عليه وان كان رجع فان كان رجع فان كان رجع
رجع وان اتفق لاهم فان لم يكن في السبل حاكم رجع وان كان رجع لاهم
في رجع وان لم يكن في السبل رجع وان كان رجع لاهم وان كان رجع
اهم فانه سبل رجع لاهم ودفعه معها على العاين لاهم رجع
فان كان الما حاكم الما دون فانه سبل فانه العاين لاهم الما حاكم
فان كان رجع لاهم فانه سبل رجع لاهم وان كان رجع لاهم
اذا اقل او بصلحه سبل العلوان فان كان رجع سبل العلوان

لو كان الجمل العلو وكان اذا ذكره فخطا احل النفل **في الناله**
بالله وان من نفعه في جنة مع ذكره المجرى **الامانة**
مكتوبه وصحة في حكي ومانته على كل يوم انه في نظر ان من نام
الغبار ان يجرى في الجمل ان كان ناضجا فهو جمل العلو ولو كان جمل
كان القول بالاولى في الجمل ولو اقر بالانه لا خير **في الناله** من تركه
للطمان اذا كان جمل من دارين في الناله منها الجمل واحد لا يوافق
يترى وجزءه وفقره ما دام في الجمل الا الحد منها وذلك لثبته احده
لا يسل الى وقت من بل **نصفه** وان طالعها من اجله لم ينجح لانه نضج
في الناله والناله او في نفعه اذ لم يكن الحد او موضوعا للجمل
كالحد من بيتين او مرتبة غير فاما لو كان من الدور او الحوام فالأصل
في قولنا لا يسل ملكا لا يسل به ولا يسل واحد من صاحبه العلو
وذكر من ردا الحد احد فاداد الحد في الجمل فاجب القول في نفع الحد
على ما لم يسل والناله في الحد لا يسل احد كجاء ان امر جنة في
حد او موضوع على الحد وان كان النفع في الجمل لا يسل في نفع
للانوار الى ملك لا يسل به والاصل ان الحد ليس بها ملكا لما موضوع
لملك الملك هو داران المستند لملكه وهو موضوع لملكه الا
كم ولا يسل في نفع الحد والحد واحد لا يسل به في نفعه عين
كسند الحد وكسند النفع **في الناله** في الرابعة لم يكن احد مما ان نفع
عليه ان اراد العلو في الناله الاولى وان اراد في نفعه ونفعه هو
على الناله لسله ذلك او يكون المراد به انه حاطب من ارضه في نفعه
فيكون على طالعهم **في الناله** او على ما به ونفعها طالعها فاداد نفعه على
نصف الحد وما يسل من كسند النفع الاخر او من كسند النفع
حديث واصل نفعه حدعا او يكون الاخر والنفع على النفع في
فيكون الناله والنفع **في الناله** في الخامسة نفع من الاسد او نفع

الاول وضع عاوجه **في الناله** هذا الوضع نفعه او هو حد او النفع
في الاولى من بيتين السكك المستوية فاحد الطرفين والمجرى
مستوي الطرفين والنفع بها نفعها كالنفع الاما والنفع في
داخل **في الناله** وان كانت غير نفعه لم يجرى الحد في الناله لانه لم يسل
لانه مد على الحد ونفعه ان نفعه فاما النفع فله ان يسل ما سار
من الانوار والطافات اذ لم يسل ونفعه كانه ان يخرجه داره فصار
كلها ناله واحد وكسند اذا كان نفعها الى نفعه او نفعه او نفعه
الناس من الاسطر او نفعها الى نفعه الرقاع والمستند نفعه مع ما
عليه في من النفع فان كان نفعه ان نفعه الرقاع والمستند في
طالعها دارا الى نفعه نفعه او نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه
من النفع الى نفعه نفعه او نفعه او نفعه او نفعه او نفعه او نفعه
ان يسل ونفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه
من دار الى دار الى دار ونفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه
صاحبها النفع في الرقاع والمستند لو كان لرحل نفعه نفعه نفعه نفعه
اخرى الى النفع في نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه
المجرى الى نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه
عشرة افعاله اذا نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه
في النفع بها نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه
وشلوا منها نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه
لواحيوا الدور في ارضه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه
امع حال ومن اهل النفع من نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه
وذلك لانها نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه
نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه
وما نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه نفعه

ان تقول الحق بالامر صاحبه **١٢** اما اذا حوله يقولان اذا لم يحل
 يقولان بما ولا حولا لمساها على ان لا يحل او ملكا او فلما ملك لم يحل
 حولا لم لا وان فلما حوّل حولا لم لا يصح على خلافه ان يحل ان لا يصح
 وان يكون الحق والخافه وجه الوجه ان لا يحل ان لا يحل ان لا يحل
 وصعب القول الثاني لا يصح على خلافه الذي لا يحل ان لا يحل عليه
 او مدق **١٣** على قوله قد ما انه ملك فقد اختلف في قوله هذا ضعيف لان
 اخلاف قوله ماها على انه حي او ملك لا انما على انه ملك ولهذا قال في
 الاطلاق الاول اذا كان الما لم يوافق في الثاني اذا ملك واصحابها على
 ولم يعل انما ملك **١٤** على خلافه **١٥** حفظ وجهها على على ان يقول ان
 حتى يجوز وذكر الوجه وجوا في الاطلاق ان احل على الصلة ما انه لم
 يكن له صفة عنه بعد وان كان بعد ابدية فله ذلك فلم ينظر الى الحي والمالك
 على وجه بعد التسميع ولا يصح ما اخذ منه كما ذكر اول المسئلة
١٦ في الاول له ذلك نعم اذا قلنا انه ملك وفي الثاني ليس له ذلك نعم اذا
 قلنا انه حي لا يصح قد صاروا احرار **١٧** بالحق في الاستماع للحي من سبق
 الى المالك من قبله جزاؤا به **١٨** كما تقول في الخلو من السوق في حرة
 الرواد عن المصارعة نحو وان خلت النخلة في السوق الواسع اذا لم يصر
 بالماره ومرسوق الى موضع هو او اياه الى العتق وله حرة كل حارس
 قد رتب في قتله والبيع والشر او قال العتق يكون اوله اذا
 مالم يصر منه وكذا من قبله من بيع معاد في المجدد اوله اذا **١٩**
 ما دام على المير والمير تحت ما قد احرره فله ملكه وقد ذكر ابو مفضل الحق
 وان ساق الى املاكهم **٢٠** ما دام في مرقع وسمع خبرهما الواسع في عتق
 فارتله في مرقع احد كان احرره وهذا يدل على ممران الذي سبق
 اليه وهو اوله ولو لم يكن هو ملك اذن له ام لا خلاف ما تقدم في الماشية
 حيث قال في الوحد الاول له ذلك **٢١** ليس له البيع من الثمر ما دام في
 حراة يرد ما لو احدث الى احره فله البيع والحق الوحد **٢٢** ان يكون

حافة البهر لم اراد المحرر قبل ذلك الوكالة الحاد حلالا للمال الحاد
 ليس البيع من الما فمحاذ له احد وجاؤه **٢٣** في قوله الذي له
 اذا لم يصر حقا في ما لم يصر واحد منهم ان يحل حصة الى احره او ارضه
 مالم يصر عنه حوا ونحوه لعدة حتى يصر عنه تنقطع ما حراة الى
 موضع اخر **٢٤** **باب الفسخ** **٢٥** عده وج ورس الدور لا
 نعم بعضها في بعض للمروءة ولا للصالح وعدم وداوود محمد نعمتها
 للمروءة والصالح وحملها لان نعمتها للمروءة والصالح وكذا الاراضي
٢٦ قال في الدور والارض صورتي او الارض صورتي انما يجمع في احاسن وليس
 طر نعمتها الاحاسن بعضها في بعض قوله نعمتها بعضها في بعض طر اطلاقا لا جمع
 واجازة في قوله دار فيها مازال نعمتها في بعض خلاف الدور نعمتها
 للمروءة انما اصاب اربعة الاول **٢٧** الاحاسن نعمتها بعضها في بعض واحد
 هذا احسا وهذا احسا وان لا تسمي نعمتها في بعض ولا تسمي كل حصة منهم
 الثاني الدور في نعمتها بعضها في بعض واحد هذا دار وهذا دار وان
 تسمي نعمتها في بعض نعمتها كل دار من السوكا المال الدار الواحد نعمتها
 نعمتها في بعض ان لا تحدها من غير هذا كذا وان لا تسمي نعمتها في بعض
 ان تسمي كل منزل من الدور الرابع المير الواحد نعمتها بعضه في بعض ان
 تسمي كل منزل من الدور في تسمي كل منزل من الدور في تسمي نعمتها بعضه في بعض
٢٨ في ان الوكالة لا تصح نعم مالم يصر عنها او حقا فطلان الوكالة يدل على انه
 شبه الاحاسن واداشته الاحاسن لم تسمي بعضه في بعض **٢٩** ان فيه
 الدور والاراضي مختلف ضعيف الما لم يصر عنه عدد امن دور يقوم به
 بالثبوت **٣٠** والدار الواحد التي فيها سوق اخرى يقوم واجد بمالك كذا
 شبه الدار التي تسمي نعمتها في بعض الثبوت والمروءة تسمي نعمتها
 طر اذا في حاله شريك في حياضه وهذا في نظر لا يصر عنه في
 الدار والاراضي التي تسمي فيها الاول ان الارض في الحواشي المير الواحد

او ربح ماله وبتدع قوله والاحد وسد رمه من ظهوره وسد رقبته فبوجه
وعليه الاحد وكذا قال الناصب الاحد عليه واربع عشرة امة من رهبان
مهوره وسد رقبته طه وعليه الاحد ويكون لها والناصب الاحد عليه الملك
والناصب ليعاوج والعترة بها مخرج من امة الرضعة والكافة واعلم
انها طرقتان روح المروية من رهبان وجه اساور المروية من الروح
ومن عن لاصع عبد الله من لاصع المني والاولى فلا تسمى البكر كالماء
وعدمه لا ولا يطاها الا مع المني وحده فان استل بها بطاها من
حلالا للناصب واساور روح المروية من المني من رهبان ماله ايضا
وداها الناصب لاه اما من ربح من الملك المني والاولى ماله ولم
يجز ولا ربح في الكاح فان سقط الدر من راسه فله في الكاح اذا سقط
كفي للروح فتجد وان لم يخط الحارة او راسه فله روح في الكاح اذا سقط
في الرابعة او ابداله رها اخر قبل ربحه ان كان في الرهبان او اخر وطاها
طه والاولى روح الدلالة قدره ماله جوفه قلبيته فيل الا يكون
الاولى شر والناصب لم يجر اكثر لهم مثله اما لو كان الدر اكثر من رقبته العبد
لم يجر الا بعدة فاذا اداءه عن العبد بعد احتجته من الدر او اقل
فلو كانت تحت احتجته بعد العبد لو بقي له في حق المني طاهر بعد ولا
يسع ان يقال الى اخره فكله قد افاضل من احدها انه قد عوق اكال
كارة فيه فكله لا يكون له ولها تسعة تسعة تسعة تسعة تسعة تسعة
في طامع ما اعطى من حق العبد الناصب انه اعطى ولو كانت فيه اقل من
الناصب في كل والسعي الاقل من رقبته او الدر من راسه او اقل من راسه احتجته
ولم يخط من رقبته هذا الحكم من رقبته وان المني حلالا والمعدن بل
ها سو افعه من المني في المني ولسر في المني موزن اكار مولا
او مفعه او مفعه في المني في المني في المني في المني في المني في المني
عن رقبته لاهاه وكذا في الكافة والرافد كما لو اعطى المني في العبد فله رقبته

وهو من رقبته او مفعه في العبد والناصب ماله الا في رقبته او الدر ولا يجر
طامع ما اعطى من حق العبد الناصب انه اعطى ولو كانت فيه اقل من
الناصب في كل والسعي الاقل من رقبته او الدر من راسه او اقل من راسه احتجته
ولم يخط من رقبته هذا الحكم من رقبته وان المني حلالا والمعدن بل
ها سو افعه من المني في المني ولسر في المني موزن اكار مولا
او مفعه او مفعه في المني في المني في المني في المني في المني في المني
عن رقبته لاهاه وكذا في الكافة والرافد كما لو اعطى المني في العبد فله رقبته

ادامه من رقبته

7

انما هو الذي لا يملك
 انما هو الذي لا يملك
 انما هو الذي لا يملك
 انما هو الذي لا يملك

السبع فاصبر المسع خرج من جانه كالرهر
 فالت على الراهن وقال قلم والمسع اذا احلها عند من جره العيب
 فالت على المسع في مودته المهر بها فالتا العرف ان المانع يعني دفعه
 تلتها على البيع وتقاء القول قوله والمسع يعني فتح وهذا الراهن يعني
 المهر بعينه السبع كانت السبع على المهر يعني جره هو يعني ريان في الراهن
 والراهن مكره خيرا لا حال قد خسران لك من الذي هو الا لا على
 ولا يصح ان يقال ان الراهن مبيع ايضا لانه غير مكره قوله لانه غير مكره هو من
 عام كلام الراهن ولكن الجواب قوله لانه غير مكره فليح الدين فحيث ان
 يكون القول قول المهر مع ماله لانه المدعي عليه في الحاشية ذكر في
 المستند العاشر ان يكون له المال ولو رجع احدهما الى المصدق
 فان رجع اليه اسفاه الا بعد رد الرهر يعني الذي صادق في عليه وقد
 تقدم ما خذ العدة في حكي هذه الاطارات والمسع في هذا المانع وهو
 هذا احدهما الى السبع ان المسع لو كان يافيا في يد المانع والقول قوله في قد
 المهر لا يتم لم يذكرها هناك في السادسة وهو الاول على اصلي حكي من
 ربه هذا عينا قوله وج اذا احلها في شرطه هو ذكر في القول قول مدعي العتق
 ولكن الاول ان القول قول مدعي العتق عتقا له اذ سوا احلها على جهة الاطلاق
 او العتق شرطه هو ذكر او هو غير ذكر مسال احدهما اقام كذا واد
 مهابته ان الرهر يملك بر صاحبه فبما المهر او في ايهما كنه العتق
 وقد نظر لانه العتق المكلف منه النكاح وهما مان النكاح مسال كان
 فظن ان ربي الرهر على الاصل هو ما قاله هسكه هسكه هسكه هسكه
 والقول قول المهر في عكسه عليه الفقه فان اسما على هسكه هسكه هسكه
 المهر تعادله الفقه من الروايات ان المهر من حرام الرهر فاجره
 خرج عن الرهر لولا الضيق عند الفقه قال الاصل لا يخرج المهر لانه
 استوار القصر
 الاغارة من مال المانع اذا اعاد ارجح لم يرجع ولا ان يعيد ولا ان لا يكون
 رجع فانه مضمون ومرفق ان راجعها فاعكس ذلك

انما هو الذي لا يملك

في الماله
 انما هو الذي لا يملك
 انما هو الذي لا يملك
 انما هو الذي لا يملك

انما هو الذي لا يملك
 انما هو الذي لا يملك
 انما هو الذي لا يملك
 انما هو الذي لا يملك

استوار القصر

فكما لا يخفى ان السبع مطلقا لله لا يخفى ان الله مطلقا للسبع وكان ان خاصية السبع
خاصة الله عدمه واللافاطانية في اختلاف الاحكام وان كان المعنى
واحدا الا ترى انه لو كان ذلك على سبيل درهم وعطرك العبر وشبهه ان يقول العبر
احل الله درهم الذي على سبيل درهم ولا يخفى ان يقول بعد منك درهم الذي
لا على سبيل درهم ان يقول احل الله درهم الذي على سبيل درهم ولا يقول بعد
درهم الذي على سبيل درهم الذي على سبيل درهم ولو قال بعد هذا الدرهم درهم
نوده يوم كذا لم يخفى ولو قال افرسك درهم نوده يوم كذا لم يخفى والاولى
يرجع فيها ان كانت فائدة في مراضتها فان تشارا فلا بد من التماس كماله
الفائدة سواء قولك او في مريضها في اكلها من دوا الفهم والافهم فليها وقوله
وفيها التماس عوضا عن اضره ولم يذكر كماله في قوله وان كان التماس
فيه وسواء كان معينا او في الله لا يضره الذي في الرجوع فيها اذا كان
يعرض لم يحل ما كان او عرضا وعدمه لا يجوز الا ان يكون ما لا عرضا
كما ذكره السابعة وقوله فاش الاول هو ان يطع الموهوب له من لغيره
فاثر احد هما على الاخر في الرجوع وفي لغير الرجوع مع العلم بالاستهلاك
لم يكن له ان يرجع بعد اذا كانت الهبة لغيره لانها لو كانت لغيره او
وواحدة كان يعرض لم يحل وانما اذا كانت لله المضمرة ولا
رجوع في حال وقوله كما لا يكون للمبيع ان يخل واحد جردا لغيره ملك
الغير فطالب على العترة وهذا مقرر في الاصل المباح في قوله صرحت
بغير عوضه الذي هو في مقابلته الثالثة لانه يصير الفقه حقيقته الا ان
يكون قد مضى من ان الله ودفعه من الله وكذا قوله في فقه المسع وقوله
معناه ان الموهوب له لم يملك الهبة بعد قبل القبض او بعد القبض
لم يملكها طحا مفسرا لانها موقوف على غير الخاتم او فقه في الثالثة
الا انه اذا مضى بعد ملكه سواء لم يملكها الا في قبليها فليساها سواء
في العترة الا ان هذه صرحت في المضمرة في تلك الموضع سواء في ذلك
حكم الخاتم بعد هذه الهبة فلا يخفى ملكه ووجه الامر ان اولئك اولئك لا
سبح ولكن فائدة في الخاتم الرجوع بالفتنة لانه اضرها وهو مالكه المضمرة

وقال ابو عمر حكم الخاتم بالهبة في هاد في الحج الفاسد مطلقا كما مر على
والرابعة كانت للعوض ليس من حرمها كما مر من قبله وسد وقوله
ان لا يشهد عوضا ما كان شاهدا كان للعوض ويطلق قوله وقوله ان
العوض معلوم انه للعوض ليعلم منه ان العوض مضمرة في هذه الفتنة
نظر على الله في ما هو مضمرة من الله وقد فعلنا في الفقه وقوله
قال لا يعتقد السبع الا ما هو والله سبحانه فلو كان فقهنا ان لا يتقدم فيه
قال محمد سليمان في قوله هذا رضى عن ابي حنيفة في كذا ان الاول اذا ذهب
للاثر فمسته موقوف على هذه المائة في المجلس فله الرجوع وله المائة فان
لم يرجع في المائة في المجلس فله المائة في الفقه فان قام الثاني عن المجلس
فله المائة في المجلس الاول وانما قال في المجلس اذا قال له هذه كذا فعلى ان
يطلق فان طلق في المجلس في الام لا يخفى الله ولو قل الله ولم يطلع على الله
كذا انها في المائة الثالثة بعد هذه فوهما ما شارع في حلاله
الله الاول هو وقوله على العوض جعل الله المائة كما مر في قول الاول
ويجوز جعلها كالعوض واصل الحلية المجلس او العترة ولا يخفى الرجوع
على ما ذكره من بعد ان كان له طرد وهما ولم يخله في هذه فتبين
يعول لم يخفى الله الاولى في السادسة في حكم الريا دون عترة بغير الله
مراحم السبع فله الريا وهما اذا كان بينهما ما طرد وحدث الريا ولم يخل
بطلب الله كلها كما لو كان مطلقا السبع بل يرد الريا فقط وما في احكامها
احكام الهبة في ان لا يرد العترة لا استحباب ولا عترة ذلك بخلاف الريا والسبع
في المجلس في الفقه وقوله وهو مشبه بالعترة يعرض وان لم يكن عترة
معترة فيعلم شرطه ويظهر وقوله الاعسارية مثل ذلك يعرض في الريا
بالعوض والما ترصد من سائر العترة فمستحقا ما يلفظه دون ما هو
وفي الريا في المضمرة وهذا احد قولها ان المضمرة الريا كما يظهر وقوله في المضمرة
مراحم غلا ويطبقه وكذا لو لم يكن ان ان لا يصدر في السبع في
السادسة كانت الهبة صحيحة وسطل الشرط لو جهز احد هاتين وهما موهبة
فطلقات وثابت والسادس جعل رجوعها الى ملكه مشروطا بالانذار

المصنف قال وقد بلغني عن بعض السلفين انهم قالوا انما
القرية بعد ذكر القرية وهو مثل انما
وقد اذا كان في سبيل من سبيل الله تعالى ان يريد بالسلف مقصدا فيه وجه اذا
ذكر السلف في بعض ما يقع في قوله **وقوله** او قصده فلا بد في لفظه
الوقت من ذكر القرية او قصد لا وهذا اول من قوله بعد في الوقت الحسن الله
لان من اللفظ انما سائر اللفظ لا يقع المقصد بل لا بد من لفظ القرية
ومثله في النكاح في عرط الله في لفظ الوقت لفظه في سائر اللفظ لا بد من ذكر
القرية بعد ذلك لانه طاعة في لفظه وقصد في لفظه ولا ذكرها لا
يصح وهو قول جمهور المصنف والمصنف في لفظها صرح وتولاه رجح الى
شاهد الخال كوار يقال في الوقت من الزمان والوارث يقول وقت ارضي
فعله انما اذا القرية وقوله **واذا قال** او قصده فانه رجح الى عار قال
اراد القرية فلا بد وان قال اراد على المخطور او المباح بطل وان قال لا قصد
في لفظه لا يصح وعندهم مع قوله **لا بد** كقولهم في لفظه لا بد عند المسلمين
على المسلم على الصلاة وانه لا يقع على المخطور بل لله وهذا ظاهر فادامات
فلهما في الواحد حمله على هذا انما النظر لو قال ما قصدت شيئا بل مع ام لا
لا حمله على المخطور في لفظه من لفظه من واحد والخطوع وقوله
مثل ما قال في صريح الصرخ والمحملة في معنى ما قال في صريحه بعد ما صرح
وما ترددوا في وجهه بعد ما حمله في انما قوله في الواحد **لا** حمله على
وقد قال من قبل لا بد من ذكر القرية بعد سبيل لخصلا للشيخ في سبيل
الاول في هذه القسم وهذا هو الحق والاول ان يقال لا بد من ذكر القرية
فيها هو صريح وقال في سبيل لا بد من ذكر القرية كونه صريحا لا بد قرينة فلا بد فيها
من ذكر القرية او القصد حمله على لفظه في العسر والعسر في لفظه في سبيل
الى ذكر القرية والقصد في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
فليس اما طاعة قال لا بد من ذكر القرية في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
قوله **لا** وادامه الوقت في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
مراد في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل

او عرو
شاهد حال العمل عليه وان لم يعلم بالمرح وقوله **وقوله** قال الومض ويكره اذا
لم يعلم العروفا فانما يقع في قوله **ولا بد** في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
عله واللفظ وانه القرية فالواحد شرطه ان يكون بالغا عاقل حرا مسلما
غير محجور عما له والموقوف شرطه ان يكون عاقل الا سماعه مع ناعته
والنظر في دفعه عن حصة للغير وسبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
الموقوف عليه شرطه ان يكون في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
على المسجد والمعدة على هذه الاعنالا لانه اذا ما توارجح للغير وانما
اللفظ بعد علمه وامسالة ولا بد من سبيل القرية في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
حالات من محضها هذه القسم وكذا في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
انه ما وقع الا المتع السبع مائة وقوله **ولا بد** في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
ولا بد في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
الكسابة في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
بالغة لقرينة في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
ولا واحد او في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
عله **فصل** وماها شرط للعلماء **الحديث** في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
احد في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
بعد احسان في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
وان القرية له ماها منها الا المتع المائة في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
سائر وكثرة غيره الى الموت وعلمه او المتوفى في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
والرسول علم ما امره من غير خبره في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
او بحجة مخرج الوصية وان يكون في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
الصفة للموتور والقرينة في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
القرينة للموتور في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل
لا يكون مشاعا واحدا في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل في لفظه في سبيل

الموقوف عليه **والاول** حكمي عليه العاقل **والاخر** ما حاصلا له امان
 يكون ما سمي ام لا ان كان الناصر ما الاتفاق وان كان ينقسم فاما ان يقع
 ما ذكره من ان يخرجه ام لا ان كان الاول من وان كان الثاني بالساع اما
 مقدار الموقوف حاصلا مع او مستخرج عنه او مستقدم عليه **فالاول** ان يقع
 بوقت ارضه بعد موتهم **والثاني** ان يقع بوقت ارضه وحياته
 ولا يحتاج الى ارضه وبان الوصف يحتاج **والاظهر** الوقف **والثاني** ان كان
 بوقت موصى به ماله على خلاف الميراث او على احد من علي من وقد عاد
 الميراث ملكا للورثة **فما سميهم** الوصي **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 ومن اخرج وفي هذا المذهب **او** **القول** في **الوصي** **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه
 وارضه عمر التي وقفا ما مر من ان يوصى به **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه
 العتق للشريك فهو ما كان في وقت ارضه الذي كان ملكا وما كان ملكا
 في وقت الوقف **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 ان يوصى به او ارضه عليه **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 فداخرا الوقف **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 فاما ان يقع بوقت ارضه منه **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 ملكا وقد صار الوقف حل فيها او بغير حل فيها فلم ار له البيع او
 لقول احد من هؤلاء المحققين على المذهب **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه
 الطلاق **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 شبهه مع لو دون عند العتق الى مع الوقف **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه
 على ذلك هل ارضه بعد حسم البيع **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه
 فيها او معناه فهو حائل فيها **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه
 لمحق عهده المستوفى **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 لا يصح حتى يصدق ان الحق الخيل **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه
 سواء كانت شبهة بالبيع او بالاداء **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه
 ومنه من يملك ان يوصى به **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 سمي وصفا او ارضه في مصر غير المأوى **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه
 في الكسوف لم يعرف ذلك من غيرهما **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه

لم يجرها واخره في الوقف **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
والثاني ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 حرمها من الورثة في جميع البركة على سبيل الشاع ولم يذكر الحكم بعد ذلك
 بعتهم ام لا وهو بعتهم فاما في موقوف من الشاع الطارئة **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه
 الوقف الطارئة **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 فاما ان يقع بوقت ارضه منه **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 حتى يوصى به **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 اطلاقه حتى لا يوصى به **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 بغير من وجوه **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 ارضه ارضه ارضه **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 كان الموقوف عند ارضه على بعتهم **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 طنا وحصل عتقه **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 في سبيل عتقه **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 الرجوع بالبيع فظاهر فاما القول بعتهم **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 بغير كالتق **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 في الزيادة **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 من لراحمته **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 ان لم يوصى به **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 ويحكم بالبيع **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 حتى ما يوصى به **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 انه لو وصى به **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 على الجاهل **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 ارضه الى اخرها فان لم يوصى به **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 ارضه **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 في حال الوض **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 لم يوصى به **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه
 هذا ان يوصى به **والثاني** ان يقع بوقت ارضه منه **والثالث** ان يقع بوقت ارضه منه

ويحكم ان يوصى به
 ان يوصى به
 ولم يوصى به
 من الميراث
 لم يوصى به

حاشا له فسلم قال ص من نحو والوقف على اهل الذمة وقال الهاء يجوز
الوقف عليه قال صاحب الوصية انقص منه في الوقف والاصل في ذلك
قوله تعالى ونطعمون الطعام على حبه مدح على اطعام الاسنة وقوله لا يسأل
الله عن الدين بل يسأل عما يؤكل الى قوله ان الله يحب المفقطين وظاهر الاسنة
ان ما يعمل اليهم من وقوف مدروسة وعلو حار من مدد وقدره الى
الله تعالى وقال المراكزون المراكزون المراكزون عليهم اذا كان على حبه
معسر حتى يتوزن المراكزون فان لم يكونوا من مدد مدد وهذا
في نظر الالة على الوجه المذكور في الاصل اذا كان المدد مطلقا كما
لو وقف على الاسنة مطلقا لم يقع وكذا كل من وقف على مدد مدد
ذكره والله في مدح على اطعام الاسنة فان المدد من اطعامه في
ذلك المذكور قال فابدا خرج ط الموقوف على الوجه في نظر على المراكزين
لم يعد من حيث ان الوقف فيه والوجه في المراكزين وكذا في المدد
حاشا له فيم بالوصية والوقف واما العتيق بظاهر الالة ان عتيق
الدم في قبة فلهذا الوجه اطاره عتيق في الكفان وكذا في
وتصور ان العتيق والعتيق عتيق عتيق عتيق عتيق عتيق
فعبده بالامان فاما المدد عليهم فالامان انصاحوا ان
عليهم اما على المدد من بظاهر الاطلاقات والامان

والله اعلم بالله فاما الدرع والعمى من السيف واليد
الوجه والاذن حوان لدم الحار الوقى على امسلي اقل دخل
علم بل اقل الوقى لونا الحسا فستعد الدرعه والما
العاسق المعبر طاحي استوا حوالا امر الله في المدا كحيتا
افدر على الله في وعلى العاسق اولي واليه اعلم

كتاب درة

فان العوضا فعلى النحر هل يدخل الاولاد وحيوان اجدى الا ان لم يدرك
والثاني مع ائمة سموا اولاد اولاد اولاد فان العوضا فعلى النحر هل يدخل الاولاد وحيوان اجدى الا ان لم يدرك
في الرابعة وكان فيهما من الطرفين عوامه لو كان لهم الوسايط في الاما والاولاد
ولادوا الطرفين الاحق والاعوام لا يها اقرت الى الميت فنه نظر فان قرنتها متوا
ونكر الاولاد يقال لهما اقرت لهما **المع** وان لم تذكرته وقوله صعد الى
مرتبة السور اقرت ولو بعدت وسانظها ولا يحد منها سر عده الوصول
الى الميت لهما اقرت وسورهم اقرت ثم عموه **قال** في بعض كلام السادة
سوى الجمع وقال فيكون الاولاد من ذوى الرحم المحرم كما اذا كان الاولاد
اسرى فصاعدا فان كان واحد فقط اصف المير يلبس من المير **قال** واذا
قال وقد عمل افاده في بلاد مرات الاولاد الاولاد والاولاد اقرت اقرت اقرت اقرت
المائة الافار بفعالهم وعلى جملتها الاولاد اقرت اقرت جمع اقرت وهو اللغ
وقال في مير والمير في الوصايا اقرت للمير كالميراه وهو العود والام المالة
واسى اقرت واسى فاعا وعيم اقرت للمير وقال في المير في المير **قال**
وفي الوجه الملاء كلها لا يحا او الاولاد الملاء لا يقرت وفيه نظرا لما مر من هذا
وقال في مير الاولاد اقرت للمير اقرت للمير اقرت للمير اقرت للمير اقرت للمير
ائمه حصول المير الاولاد اقرت للمير اقرت للمير اقرت للمير اقرت للمير
ان جمعها في الاستلام الى اخواتها تلوا بالاجماع **قال** ما تولى سوى مير
الغنى هذا الفصل الثاني **قال** اذا اقرت على اقرت اقرت اقرت اقرت
فيما تلوا في مير المير المير وحل السورة وكانوا كالمحصولين لا يقرت
والفصحة ان كانوا اقرت ومانع غيرهم حاد وفسلح حد سلك حال الاولاد
ان بعض اقرت كان لهم ولو اقرت **قال** ان اقرت لميراه فان الميراه
في المير اقرت حال الوفاة الوفاة والنفق اقرت اقرت اقرت اقرت اقرت
دار **قال** في الحاشية الاستدلال الرابع وفي عرفهم مع ما عساه الناس
ولا اعاد ميراه العاهة **قال** في الاستدلال الرابع وفي عرفهم مع ما عساه الناس
او عيم في بلد والاقا الرابع في ميراه **قال** في ميراه **قال** في ميراه
شبه هذا من طريق ميراه **قال** في ميراه **قال** في ميراه **قال** في ميراه

[illegible]

أوصى بها لهما الوضوء حارة واحدة والاسناد حلالا مالهما وضوءا
وصلى الله والامر بالخير احاداً لهم الوضوء والندد والوقت المطلقا على الفم
والمطلبة في اللامعة من العقل الى الفم اسرار البلدان سواء المالك حفظ
العقل حتى يفسد بهم احد في الوقت على هذا المبدأ الفم والرجل الفم كالمسح
لم يفسد في عينه فليس في الرجل والفم ووقف على عنيما والعين باقية ولم يفسد
عليها شرط الفم وفي مسما ووقف على من هو وصفه الفم فلو اعلم الفم هو
وقف لقطع مفرقه فمرفق في سائر الفم او قول والفرق سعلن يفسد الى
غيره بل من هذه العقل حواء الفم في الفم وجوده في البلد وقوله
لا بد من الموضع في نظر ان الموضع لا يستلزم المقرب اذا كان على او خلفه خلاف
المستحق في ان المقصود من حكمه اهله وهم المملوك قال على حلال شرط العين
الموضع في وقت وضوءه في وعينه لا بد وقوله وذكر له مرفق فمرفق وهو
الفم لم يذكر ذلك المرفق فمرفق فيه وهو الموضع فلفه على سوا الان
الاولم احاداً حلالا طعامه وغير ذلك الموضع وهو الوضوء اذا علم بطعامها
موضعا في وقت في عينه فليس في شرط ما شرط في الوقت ان يجوز فيه
والامكنة لا تعلو بها الفم فاما الوضوء في المباح السوا الباق ما
المؤمن من هذا ومنه وقد وقفا وجعل عليه تطهير في محدد بعد الطهر في
عينه فليس المستحق احاداً الماسك فيه وعينه له والطعام معهم ولا فيه
في اجتماعهم فيه الا ان يكون من مباحات المملوك اذا وقت على الفم
اعين واحد وحرف في الوضوء وانتهى وهل يدخل مواد الفم في الوضوء او لا احدها
ونحو رواه في الواقي من الفم لا والنا في الجملة في اللامعة والوقت على الفم
لا يفسد الى الله لم يفسد فيه كما ان دفعه للمرفق فيه وقد منح الله من طعم
الاسر وقد قال لانها حرام الله من الله لم يعلموا في الدين في قوله احاداً من
ولاه الله الى عداوته عدا الله من هذا الصبر ما لياه وهذا لا فيه في الوقت
والركوع اليه وتكره من ط الطاه وكذا الصاكين
لا وقت في وقت الله الا ان شاء الله انه في في اللامعة في موضع محصور

بمع محاد احاداً او مشهور من هذا الصالحين الاول من حيث لفظ هذا
الشرط وكذا اذا كان في وقوفه في ذلك الموضع احاداً مطهر عام وقوله
فيها ان يكون المرفق وعينه معناه انه قال ما دام في ذلك الموضع / انه حلالا في
شرط او عقد فان سئل المرفق وعينه فقال الوضوء شرط وقوله ان يفسد على
الواقي الفم لا يفسد على المملوك ما في مطلقا وقوله او قول وهو مفسد
مرفق في عينه في وقت المرفق وعينه فلفه في الفم والواقي احاد
وقوله في المطلبه ذلك بها الاحاد لا حقيقة المملوك خلا والعشر وقوله
في ان يفسد وقت الفم في الفم عامه وهو سوا الفم احاداً من العين
لم يفسد في الفم والارض ليست في ذلك فلفه في وقت ان حلالا في وقت
الفم في عيان مستحق فاند في مرفق ما يحتاج اليه المملوك للعان من وجوبه
وعينه لما كان لا يفسد في المرفق من الركوع كسب في هذه المسألة كانه اشهر
الارض من يفسد على المطلب المملوك او امام فيقول في ذلك في حقه
المملوك وقوله الوقت لفظه صلفا له فمرفق في الفم احاداً من وقت في وقت
ومسألة اخرى وقوله هذا قد اختلف في قوله حرام الله اعلم ان فيها عيا
طريق في هذه المسألة فيقول هو قول واحد لم يفسد في الفم او احاداً في قول
في قول واحد او ما قول لا يفسد في في الحال وقوله لا يفسد في قول واحد او هو
الذي في قول واحد في قول واحد ومنهم من يقول في قول واحد في قول واحد
من في الفم في المطلب في قول واحد في قول واحد في قول واحد في قول واحد
لعل في لفظه فلفه المطلبه وكسب في الحام لوليه وانما قد ذكر في الفم
صالحا في الركوع في قول واحد في قول واحد في قول واحد في قول واحد
لحقوق في هذه المسألة قد ذكر ان الوقت على الفم فلا يفسد في وقت في قول واحد
العقل حقيقه وقد ادعى على العاين الاحاد ان لا يفسد في العقل لما في
وقت في قول واحد في قول واحد في قول واحد في قول واحد في قول واحد
الاول في نظر انهم في قول واحد في قول واحد في قول واحد في قول واحد

فقد وروى في النظر المتولى المصاحفة الواردة بعد اذ قال الولاء الى الابد
وارت او قال الى يوم الوقف انتم حكمه ويوم هذا عما احسنه ان خلاف قد
المرص في هذه المسئلة ولكن لا يحق قوله العذر ان خلاف فعليه تعام المتولى احسانه
الوارث وقال الوصف حتى ارجع المظالم تنطق بالهوت وهذا في نظر الله
وقد فتحه في الخاتمة قد راجحة تع من السعة فقط الله الاكبر
الا ان حريه عرف العرفية وورع مؤسسه لعنه وغيرهما احسنه
وارت ان خير من ذلك الميع وسوم على انه فعل المصروف فلم يبع وول
الا ان في المسئلة ان الوصف على فعل المصروف للمواقف متى ما والحق ان كلام
على طاهر والله ليس المصروف والذات وقد ارفقه ولم يجعل العلة لواحده
للمع اذ حل الله فيهم في حقه بعد راجحة فهو اهل الوقف وضعه الا ان
اليه وهذه السالمة على صور احد ما جعل الرقة غر مطلة ونسك
عن العلة في السابعة الرقة عشر ونسك عن العلة في حلا ولم ياله الله
عن مطلة والعلة عن مطلة في الرابعة الرقة عشر والعلة كنسك عن
الحاكم خلاف الخامسة العلة عن مطلة والغش في السابعة السابعة الرقة
عن مطلة والعلة عن كونه في حلا واحد ولم السابعة الرقة عشر والعلة
لسته في عبد الحاكم السابعة الرقة العر واحد والعلة لسته في السابعة
الاولى العر واحد والعلة عن عشر في حلا واحد ولم العاشرة العلة في
ولدت العلة العر واحد وصورة الله في السابعة في حلا جعل العلة
له فان جعله العر اجرة فطاهر وان جعله عر اجرة كان احد اثبت كذا في
الاخر من حرم المظالم والفعل فان لم يحمل في الله فمدرار لم يبق فيهما ما
مضى ولا ما سئل فان كان يروج في الله رغبة او اخراخ من حلا
دره حصتها وكسبها العلة هو على ما ذكرنا في السابعة فلا خور ان
تسحبها الرجال يعني على وجه الاستدلال فاما سئل للتا كزوجها ولدها
والخاتمة لها فبعضه نظر يقول ان قد علم من بعضه من هذا ولم يدر
الرجال في هذا ما وروى في هذا ما في المتولى في سوان هذا في السابعة

طالع وصي محمد بن احمد

الجموع فكيف في الوقف وهو كالوقوف على الباس أم عاتيا محصورا فليس يحسن
أن يقول الأعمى قلنا ان أراد عمر ما فلا بد من صفة فيه كالمعاني والمعارف
فليس في المتنوى الأعمى وان أراد محصورا فليس في المتنوى من جهة الوقف وهذا ما سمع
هذا النظر لو قال قلنا انما قالوا قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
هذا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
العرفان انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
في مدخل الاول يعني صفة بعضه وقوله ولوط في الوقف الذي في الوقف انما قالوا
اوى من الصفة في الوقف انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
سئل البور وما لو انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
لم كان الحكم في الوقف انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
المعوية قلنا المتنوى اشار اليها انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
ما الظاهر ولو واجهها طالعها وانما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
وقوله انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
عظيمة فالسجد موقوف على المسلمين فيكون المتنوى طعام المسلمين فاصل عليه
فانما عاتية المله وكان يدور المله في مرقع السجد وقوله من وقف على
بعض من المطامير والركوات والبدور هذا الذي قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
الركن فيوقف على الركعة الاخذ من هذا فانه يعطون على ما قبله والبقية قلنا في
الوقف وطلعتا فوقفنا هذا في السابعة والاعشار بلها كما كان هذا
احد وانما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
فما سقط منها في السقط ما في العلة انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
في الحال في الاول لم يعرف انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
عموم بل عتية فلو كان من هذا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
جعل من انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
في بعض طريقه في الوقف انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
وقد اختلف في الوقف انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا

وما ذكره التومر هنا من بطلان الوعد على الكافر في المقام وذكرا في كذا
المشبه ملك المصالح والمناش على الطوبى في الهواء الطير وذكرا في كذا
مراد في ارض الطوبى فالمراد ان اذا كان صفا فارق استغفار وساء على
حوار صفا موال المصالح فرجه الى جهنم لا يظهر ان العزة لصراحتهم
عرفانه نرايد للتحديد بعد شرط والمحدد في الصلاة وقوله حاد وعبر
مستحدا قد احار المستحضر عن مالك في الماله او قطعها للحد في بعض
لبر القطع من الملك كذا او قول حتى لو دعيها غيرة لانه الاولى كانه
في ثبوتها احكيه فوادعيها هو او غيرة من غيره في وقوله الثاني في الاصل
لا يصرح ان دعيها غيرة وقيل ان ادما ذكره هنا انه يصح ليجها ما يصح يلج
الا حجة لا اهل غيرة واراد ما ذكره الا حجة في الاخرى وقيل في ههنا ساء
اسراها وههنا كذا ههنا غيرة وقوله لا على واحد الاحوب ان اد احدث
ما لو اسراها كذا له سعة وشرا غيرة احدا من ههنا واحد مع الهدى غيرة
وربما خور من قوله اذا اولى من شرا غيرة سعة تطوعا فاسر وان غيرة
ما لم سعة ولو اوصى بان يروى كذا في حارب لم سعة وغيا لجملة ههنا الاخر
كحاج الى بطر وقوله سعة الصلاة اشبه في نظر لانه ولو دخل في الصلاة لم
يلزمه على غير فاسر ان العاسر ان الوصل لا باللفظ وقوله واما اذا
سائنا للعله محدا احد اختلف في قوله في اللفظة كذا في قوله واحد وقال
قد صار مستحدا في الظاهر وحت واللم يصر محدا في فاسه ومن الله
ادام سوف السلام من اوله الى اخره على هذا الاصل وليس يقول واحد
الى قوله لوى او لم سوي كذا الظاهر وقوله فاذا كان غيرة لم يوجد
ظاهرا صعبا الظاهر حاصل في اللفظة سعة كذا في كذا واحد في الظاهر
والثاني في الدا طر اما الظاهر فاذا ساء ما هو على صفة المحد او وضع ما
العرواية لا يقل من مجموع في الظاهر الا واحد وجهين اما ان يكون
عامة فعلة لسعة او شرط فعلة انه فعلة لا للحد واما الحكم
الداخري فلو ان لم احدها خرج لمود الله عز ملكه والى الاخير السلك

لفظا ونصه او مضمنا اما محتملا في صراحتهم على لفظ الى بل حجة
وقيل كذا في وضع عليه حرم الماء العسرة طر يوقو والماله ساء والماله ساء
قوله هو الشافعي والمغير السويق محله الى السعة وقيل سلك في
الراية ما ذكره فيها غيرة وشرا حد قوله واما الحصة فعلا والامر السلك
مع المصنف فسل ان يصلوا في جماعة وقيل بعلاء واحد وبقدر واحد وخوارج
بعد والمسلم شرط ام لا وقوله قال في كذا يعبر والوجه في انه يصر
محدا ساء او شرا له المحدد ان السه قارت فعلا ساء الغيرة كذا في كذا
قوله لانه الغيرة في الاولى لاجل قوله في نظر فادعج اذا خلا الملك
بطل المقتضود فداد على العا حرك الكفر اذا سيع المثل وانما صعدا من
الغفارة عند شرونا لما لا على لاهد الا حجة ووقد ذكر الغيرة والواقي انه سلك
الى كذا في كذا والمناش وهذا هو السعي فلو سعي باية او سئل في بعض
لم يصرح في النقال صلالة وطلت ولا شرا ويطر في كذا يدعج ام لا وقوله
سعد فان على الطرية لاهد من سعي واذ ان ساء ام وضربان على الطرية
بعد حاز تركه فلو عرف الام عليه ومسا اذا ادوارا ان ساء طر خور
الانما عليها فاصلاحها وشرها من على الاول كذا خور من على حرمها لما
والخلاص الا ان الساد لا خور لان لم يصرح الاول فهدا من سلك ومسا
اذ اخرت محدا فانه فعلا على ما يمكن من ساء او اصغر ولو ماسع واحد او اذا
مكر اعانه قبل المونة الاول فعلا ما يمكن ومسا انه ساء لعمارة
ما لم يصرح لانه لا الا وفاقلا ساء لعمارة كل من ساء حواسي الا ان وال
الومر وكذا توسع المحد من الشايع باذن الامام الا لم يصرح لما من
في اللفظة او فعلا على الطرية لما روي ولا خور بالطر واذ يحصر
المحد فكل خور على ساء من المونة الا ان خور الا ان ساء اول المونة
واذا نام في مصطر فاحلم محصر خور على ساء على كذا في كذا
طعام الغيرة نعم له وكذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
نصر العارضة ولا يلزمه غسل الثوب لاجل فيه حرج وقوله في كذا

ملها الموضع القبة يعني لو ذكر خضرا مهمته مثل قبة الملبس وهذا على
 ان الخضر وحدث على المسجد او لسط في المسجد فصرقته للمصالح وهذا
 المحذور احصاها الله الموقوف عليه وشرا مثل الخضر او لم يسم الموقوف عليه
 الموقوف عليه في سائر مواضع المسجد ولو صرح بمصالحه او في سائر مواضع
 كان المحذور من مال المسجد وعلاوة من دونها وندبه عليه فعليه في المحذور كل
 حال في الرابعه ان كان الماسر الخضر من الاماكن الماد او قد ولودها الماسر
 والفضه واركان في الخضر من دون عكسها وان كان الخضر الاكثر فلا وقوله
 وقد لودى الخضر من الخضر فكما لودى الى المحذور فعليه لو لم يسم مال المسجد
 كما ان هاتين القبتين في الفضه وندبه كالمركب والمطامير والمساكن والمنازل
 والخضر والقطر والنحو والطعام من نجبه بالمرأه في الخامسه حار
 للموقوف عليه ولو كان في قباله فمطل الاستماع به في الوجه المصنوع وكل لا
 حوزا اذا كان قريبا وفي الثاني اذا استلجحه الموقوف عليه فصرقته الخضر الى
 الموقوف عليه التي الاخران قدما وكذا الموقوف عليه اذا استلجحه في المحذور اذا
 لم يستلجحه في قباله في الموقوف عليه في الدار اذا اهدى في الاخران في
 المصالح قال الموقوف عليه بالدار اذا اهدى مع اخرها دون موقوفه كالموقوف
 في الاول لا يجوز بيعه ولا استلجحه فموقوفه كلامه فاما ما هو موقوف عليه
 من ربحه وعثرها فكذلك الا ان خشي فسادا فاما ما هو موقوف عليه من ربحه وعثرها
 فموقوفه او لعرضه عليه الله ليس وقفا عليه سوا المصالح مع الوقف اذا اطل
 الاستماع في الوجه المصنوع ولا المستلجحه في الموقوف عليه او ما هو موقوف
 فيها مع الموقوف في الماسه خط او قامة وعلاوة من الموقوف عليه اما
 وقفه وبيع به فموقوف الى عمره على ما تعلق به يعود وقوله ان كان في وجه
 موقوف عليه فاما اذا وصفت المصنف وقال بمرأته في هذه المسألة فالحذر في
 عمره وكذا ان كان له ربحه وقوله في حصره الى سائر المصالح قال على
 حلاله او اولاها مستلجحه فموقوف فان خولعه المالك بعد ذلك فموقوفه

قال الموقوف

فموقوف الى عمره الموقوف ما عدا ربحه كالموقوف على المصالح على الايام
 من عمره وليس له ان يبيع او يهب او يهبه او يهبه او يهبه او يهبه او يهبه
 العوضه الى من يهبه ذكره رحمه الله وفيه الطم والمسد للصف
 فقط بل الله امام فقط ان جعلها الموقوف لله ربحه حار او قال لا يطعم الا
 الصالحين والاسام ويحكمهم والمصفا وعطاءه الماهدين ان يهدى الموقوف
 اطعام غيره حار او هو وعرف الحاجه وكل وعثره لصف المسجد ما كان في حار
 عنه ويطعم غيره من اهل الموضع وغيرهم وكل الخور واحدا له وقد
 ما ان الاوى حوزان يعني حوزا السبع وقيل يصرفه في سائر الشراذيل لم ينفذ
 في الرابعه لا في طول او عرض او سائر السبع وكل واحد واحد حار واحد
 حار واحد وقوله يجوز قدر الحار يعني موال المسجد وقال ابن الله يجوز جمعها اذا
 كان في ماله سعة فاما ان لا يدخل ان يبيع مرفعه حار جمع المسجد لان المصنف
 يعظم نظام الله والقطر عن سائر المصالح وقوله ما كان في ماله سعة فاما ان لا يدخل
 عن العهد من غير ماله المصالح من جهة المصنف على ما كان عليه على وجه
 المصنف وقوله فان كان له الماسه من جهة المصنف على ماله واما ان لا يدخل
 ولا يجوز موقوفه في المسجد سواء كان سماء او اسفل او في ماله سعة
 الصادر من المصنف والحدود ان يدخل من الماسه الموقوفه وهو معروف ولا معنى
 للموقوف على من جهة الموقوف لانها لا تعود الى اذن المسجد وقوله عند الموقوف
 ومنه يعني على ما به الذي يخرج من المصنف من قباله او ما يكون خاسا فليس هو
 الذي يخرج الربح واما من جهة المصنف فان ضربه او اشترا او استؤما مكره وان كان
 اشتهر فعليه في الموقوف الا انه اذا المسجد واللاسا ان كان واحد المصنف
 سوي فيه ورنه وكذا الخضر سطر والمصنف لغيره مرفعه اذن الموقوف لا
 يصرفه في غيره من ماله الموقوف وعثره الله عنه في الخامسه حار لكل
 يعني لم يبق حار الا في وجه المصنف من ماله سطر والا فلا يجوز وقوله
 ولله العرش واللقية والعراة كنهه في لقيه فاما المصنف فيطرق

٧٩

الرفقة هذا الموضع محو لا سفا
حو واد اكا ر الحار النافع وقال لا
حار را اورد الموضع محو
هذا الموضع لا سفا محو
ان الياض لو سلم بعض الدنار
هذا هو الحار النافع
اذا سلم بعض الموضع
الحار النافع
كل واحد من الموضع

لم يكن قصدنا بعد من سائر
 علماء دمشق عليه السلام في البلاد و
 روي في مع المساجد الا هبط في حج
 لعمد و سجد في حقاب الورد الى لا
 سمع النقيض اعطاه في الابرار
 في اجتهاد الخراج و زرع مالي معه
 (لطا) عبد

اربع اشاراته في الاطراف الخلال في الوجوه وعملها ان يلهه الاكثر لثوب
واحد كالمساح ولوعضه وهو سوي عشره فلهه فمصرجه على اقطار
سوي عشره زده وانه الصبر بان العرقا لوعضه سوي عشره فلهه
بعد فلهه سوي عشره من الاله **المسح** عقيب ثوباً فلهه سوي عشره
او وري بعد فلهه سوي عشره من الاله وورد الماء وكل واحد وحده السوي الاخر
او عضه لحدتها فلهه سوي عشره من الاله فلهه نصف المائيه او مائه فلهه
المتان الحاصل بالثوب كاف في نظر **المسح** عضه اقصا صداهوز
طال الله اريد العدم عليه فلهه سوي عشره وليم مع فلهه سوي عشره الاضداد
المسح والزم داخله بقده بعد فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره
كل واحد ما اكل والذراع ما من فيها حده ومدرجه **المسح** من المربع
ربا ما لمعقوبه او مائه زدها فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره
م زدها فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره
بالعقب ولو جعل الامم من زدها فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره
عنه بالاولان صهيها **الموضع الرابع** ولاننا احدثنا في
بني المالكة ان بعض السوي الصنع وكثره لكر الخار فلهه سوي عشره من الاله
باجه هو هاهنا **المسح** ولان العاص ان بعد الصنع عنه فان علمه لاد
الوزن كما كان قبل بعض الصنع ان مالدا السوي فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره
الا ان بعض الخلق قد نظر **المسح** ولاطوا ان صاحب السوي حده فلهه سوي عشره
وانما الخلال هل يصير الصنع عدلا ولا لا وتبين فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره
في فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
وان سوي عشره فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
انما طبعه احد موصوفا لا يتكلم وانما طبعه احد موصوفا لا يتكلم
بحد او من بعض قولنا انما طبعه احد موصوفا لا يتكلم في سبع ١٧٧

احد

عن العاص فلهه الصنع **المسح** والخلق في الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
او وري عاصا ان كان لا وري عاصا فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
العلم من احد الصنع وفي الروايد لوعضه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
للعصه الى الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
فاما ان بعض فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
وسميته اسحق فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
بعار بل واطاحه **المسح** في الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
في الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
الربع للربع طراف الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
لصاحبه الصنع لخير الولد للرب فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
المسح في كلام الصنع وللعاص لكر اسكل الاله مدهج والكر حجه حده سوي عشره
وجله في الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
للمسح اذ ارضى لاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
اسملاك له فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
اي ما راد على الذم الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
صاحبه الصنع فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
الربع ووجه له الاجرم اذ الحار صاحب الارض احده **المسح** الربع للربع وان
كانها صاحب الارض فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
الصنع الانا فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
اذنه الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
لغير حاكم لا لاله ولا لاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله
طاهر واما العقل لانه فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله فلهه سوي عشره من الاله

العتمة تكونه حال من المالك وعنده في هذه المملوكة **قوله** اذا كان بالحق حصة
 المالك فادامته تصح بالعتبة على الصانع وقد شوا ان يكون في حصة
 العتبة فليست له وفي هذه ايضا فانه اشتراما على حصة **قوله** في العتبة النافذة
 هذا هو الصانع والعتبة هذا القول بناء على ان المالك هو المالك وقوله الصانع
 يراد به المالك وهو الآخر يتوهم ان المالك هو المالك **قوله** ان المالك هو المالك
 المالك اما انهم يرجعون عليهم بالعتبة لا المالك **قوله** في الصانع والمصنوع ان المالك
 المصنوع عنه يتوهم ان المالك هو المالك ومن يبايعه وقال المالك ان المالك هو المالك
 الى ان يتجلى على الاصل حكم المصنوع **قوله** وقال الخطا والعاقلة ان المالك هو المالك
 المالك عليهم بول المالك عليهم ولا يبايعوا وان يبايعوا بعد حكم عليهم بول المالك
 عليهم لا يبايعون عليه وان كان قبل الحكم في بطلان المصنوع في المصنوع وان كان
 الله **قوله** فليست للعاقلة ان يرجع بالعتبة في واحد فوليهم مرجع لان الاصل
 في الامر اذ لم يملك كلام المالك **قوله** الخطا لا يملك المالك واحد فليست له
قوله لا يرجع على الاصل **قوله** انه يملك مرجع **قوله** في العتبة النافذة اذا ملكه
 بعتبة او غيرا او غيرهما فله الرجوع بالعتبة على من يملك في يده او اوصاله
 وهما له اذ لم يملك في يده فليست له الرجوع لانه قد قام مقام المالك
 والباقي الا انهم يبايعون المالك **قوله** في العتبة النافذة عتبا على العتبة
 لانه قد صار في عتبه فله الرجوع او يبايعه فاذا اصالح بعتبة او مولى فهو قد صار
 ماعليه ويكون عتبا **قوله** لا يملك ما دفع لان الوكيل يملك المالك
 واما يبايعه فاذا اصالح من لهما فهو من المصنوع فيكون **قوله** لصاحبه احد
 الرأى الا على قول المالك فليست له الرجوع **قوله** في العتبة النافذة فان اخرج
 احد من العتبة اطلقه فانه متى علم على هذا القول ان على كل واحد منهم
 ولو كان يملك ما كان ان يملك فيه واحد منهم فالحق ان هذا من عتبه المالك
 الباقى ان يملك في المالك فليست له الرجوع لان المالك هو المالك وان كان
 اخرج احد من العتبة فهو من المالك فليست له الرجوع لان المالك هو المالك
 عه اخرج من العتبة في حواله لا يملك فليست له الرجوع عليه وفي بطل

١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥
 ١٤٢٦
 ١٤٢٧
 ١٤٢٨
 ١٤٢٩
 ١٤٣٠
 ١٤٣١
 ١٤٣٢
 ١٤٣٣
 ١٤٣٤
 ١٤٣٥
 ١٤٣٦
 ١٤٣٧
 ١٤٣٨
 ١٤٣٩
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠
 ١٤٥١
 ١٤٥٢
 ١٤٥٣
 ١٤٥٤
 ١٤٥٥
 ١٤٥٦
 ١٤٥٧
 ١٤٥٨
 ١٤٥٩
 ١٤٦٠
 ١٤٦١
 ١٤٦٢
 ١٤٦٣
 ١٤٦٤
 ١٤٦٥
 ١٤٦٦
 ١٤٦٧
 ١٤٦٨
 ١٤٦٩
 ١٤٧٠
 ١٤٧١
 ١٤٧٢
 ١٤٧٣
 ١٤٧٤
 ١٤٧٥
 ١٤٧٦
 ١٤٧٧
 ١٤٧٨
 ١٤٧٩
 ١٤٨٠
 ١٤٨١
 ١٤٨٢
 ١٤٨٣
 ١٤٨٤
 ١٤٨٥
 ١٤٨٦
 ١٤٨٧
 ١٤٨٨
 ١٤٨٩
 ١٤٩٠
 ١٤٩١
 ١٤٩٢
 ١٤٩٣
 ١٤٩٤
 ١٤٩٥
 ١٤٩٦
 ١٤٩٧
 ١٤٩٨
 ١٤٩٩
 ١٥٠٠
 ١٥٠١
 ١٥٠٢
 ١٥٠٣
 ١٥٠٤
 ١٥٠٥
 ١٥٠٦
 ١٥٠٧
 ١٥٠٨
 ١٥٠٩
 ١٥١٠
 ١٥١١
 ١٥١٢
 ١٥١٣
 ١٥١٤
 ١٥١٥
 ١٥١٦
 ١٥١٧
 ١٥١٨
 ١٥١٩
 ١٥٢٠
 ١٥٢١
 ١٥٢٢
 ١٥٢٣
 ١٥٢٤
 ١٥٢٥
 ١٥٢٦
 ١٥٢٧
 ١٥٢٨
 ١٥٢٩
 ١٥٣٠
 ١٥٣١
 ١٥٣٢
 ١٥٣٣
 ١٥٣٤
 ١٥٣٥
 ١٥٣٦
 ١٥٣٧
 ١٥٣٨
 ١٥٣٩
 ١٥٤٠
 ١٥٤١
 ١٥٤٢
 ١٥٤٣
 ١٥٤٤
 ١٥٤٥
 ١٥٤٦
 ١٥٤٧
 ١٥٤٨
 ١٥٤٩
 ١٥٥٠
 ١٥٥١
 ١٥٥٢
 ١٥٥٣
 ١٥٥٤
 ١٥٥٥
 ١٥٥٦
 ١٥٥٧
 ١٥٥٨
 ١٥٥٩
 ١٥٦٠
 ١٥٦١
 ١٥٦٢
 ١٥٦٣
 ١٥٦٤
 ١٥٦٥
 ١٥٦٦
 ١٥٦٧
 ١٥٦٨
 ١٥٦٩
 ١٥٧٠
 ١٥٧١
 ١٥٧٢
 ١٥٧٣
 ١٥٧٤
 ١٥٧٥
 ١٥٧٦
 ١٥٧٧
 ١٥٧٨
 ١٥٧٩
 ١٥٨٠
 ١٥٨١
 ١٥٨٢
 ١٥٨٣
 ١٥٨٤
 ١٥٨٥
 ١٥٨٦
 ١٥٨٧
 ١٥٨٨
 ١٥٨٩
 ١٥٩٠
 ١٥٩١
 ١٥٩٢
 ١٥٩٣
 ١٥٩٤
 ١٥٩٥
 ١٥٩٦
 ١٥٩٧
 ١٥٩٨
 ١٥٩٩
 ١٦٠٠
 ١٦٠١
 ١٦٠٢
 ١٦٠٣
 ١٦٠٤
 ١٦٠٥
 ١٦٠٦
 ١٦٠٧
 ١٦٠٨
 ١٦٠٩
 ١٦١٠
 ١٦١١
 ١٦١٢
 ١٦١٣
 ١٦١٤
 ١٦١٥
 ١٦١٦
 ١٦١٧
 ١٦١٨
 ١٦١٩
 ١٦٢٠
 ١٦٢١
 ١٦٢٢
 ١٦٢٣
 ١٦٢٤
 ١٦٢٥
 ١٦٢٦
 ١٦٢٧
 ١٦٢٨
 ١٦٢٩
 ١٦٣٠
 ١٦٣١
 ١٦٣٢
 ١٦٣٣
 ١٦٣٤
 ١٦٣٥
 ١٦٣٦
 ١٦٣٧
 ١٦٣٨
 ١٦٣٩
 ١٦٤٠
 ١٦٤١
 ١٦٤٢
 ١٦٤٣
 ١٦٤٤
 ١٦٤٥
 ١٦٤٦
 ١٦٤٧
 ١٦٤٨
 ١٦٤٩
 ١٦٥٠
 ١٦٥١
 ١٦٥٢
 ١٦٥٣
 ١٦٥٤
 ١٦٥٥
 ١٦٥٦
 ١٦٥٧
 ١٦٥٨
 ١٦٥٩
 ١٦٦٠
 ١٦٦١
 ١٦٦٢
 ١٦٦٣
 ١٦٦٤
 ١٦٦٥
 ١٦٦٦
 ١٦٦٧
 ١٦٦٨
 ١٦٦٩
 ١٦٧٠
 ١٦٧١
 ١٦٧٢
 ١٦٧٣
 ١٦٧٤
 ١٦٧٥
 ١٦٧٦
 ١٦٧٧
 ١٦٧٨
 ١٦٧٩
 ١٦٨٠
 ١٦٨١
 ١٦٨٢
 ١٦٨٣
 ١٦٨٤
 ١٦٨٥
 ١٦٨٦
 ١٦٨٧
 ١٦٨٨
 ١٦٨٩
 ١٦٩٠
 ١٦٩١
 ١٦٩٢
 ١٦٩٣
 ١٦٩٤
 ١٦٩٥
 ١٦٩٦
 ١٦٩٧
 ١٦٩٨
 ١٦٩٩
 ١٧٠٠
 ١٧٠١
 ١٧٠٢
 ١٧٠٣
 ١٧٠٤
 ١٧٠٥
 ١٧٠٦
 ١٧٠٧
 ١٧٠٨
 ١٧٠٩
 ١٧١٠
 ١٧١١
 ١٧١٢
 ١٧١٣
 ١٧١٤
 ١٧١٥
 ١٧١٦
 ١٧١٧
 ١٧١٨
 ١٧١٩
 ١٧٢٠
 ١٧٢١
 ١٧٢٢
 ١٧٢٣
 ١٧٢٤
 ١٧٢٥
 ١٧٢٦
 ١٧٢٧
 ١٧٢٨
 ١٧٢٩
 ١٧٣٠
 ١٧٣١
 ١٧٣٢
 ١٧٣٣
 ١٧٣٤
 ١٧٣٥
 ١٧٣٦
 ١٧٣٧
 ١٧٣٨
 ١٧٣٩
 ١٧٤٠
 ١٧٤١
 ١٧٤٢
 ١٧٤٣
 ١٧٤٤
 ١٧٤٥
 ١٧٤٦
 ١٧٤٧
 ١٧٤٨
 ١٧٤٩
 ١٧٥٠
 ١٧٥١
 ١٧٥٢
 ١٧٥٣
 ١٧٥٤
 ١٧٥٥
 ١٧٥٦
 ١٧٥٧
 ١٧٥٨
 ١٧٥٩
 ١٧٦٠
 ١٧٦١
 ١٧٦٢
 ١٧٦٣
 ١٧٦٤
 ١٧٦٥
 ١٧٦٦
 ١٧٦٧
 ١٧٦٨
 ١٧٦٩
 ١٧٧٠
 ١٧٧١
 ١٧٧٢
 ١٧٧٣
 ١٧٧٤
 ١٧٧٥
 ١٧٧٦
 ١٧٧٧
 ١٧٧٨
 ١٧٧٩
 ١٧٨٠
 ١٧٨١
 ١٧٨٢
 ١٧٨٣
 ١٧٨٤
 ١٧٨٥
 ١٧٨٦
 ١٧٨٧
 ١٧٨٨
 ١٧٨٩
 ١٧٩٠
 ١٧٩١
 ١٧٩٢
 ١٧٩٣
 ١٧٩٤
 ١٧٩٥
 ١٧٩٦
 ١٧٩٧
 ١٧٩٨
 ١٧٩٩
 ١٨٠٠
 ١٨٠١
 ١٨٠٢
 ١٨٠٣
 ١٨٠٤
 ١٨٠٥
 ١٨٠٦
 ١٨٠٧
 ١٨٠٨
 ١٨٠٩
 ١٨١٠
 ١٨١١
 ١٨١٢
 ١٨١٣
 ١٨١٤
 ١٨١٥
 ١٨١٦
 ١٨١٧
 ١٨١٨
 ١٨١٩
 ١٨٢٠
 ١٨٢١
 ١٨٢٢
 ١٨٢٣
 ١٨٢٤
 ١٨٢٥
 ١٨٢٦
 ١٨٢٧
 ١٨٢٨
 ١٨٢٩
 ١٨٣٠
 ١٨٣١
 ١٨٣٢
 ١٨٣٣
 ١٨٣٤
 ١٨٣٥
 ١٨٣٦
 ١٨٣٧
 ١٨٣٨
 ١٨٣٩
 ١٨٤٠
 ١٨٤١
 ١٨٤٢
 ١٨٤٣
 ١٨٤٤
 ١٨٤٥
 ١٨٤٦
 ١٨٤٧
 ١٨٤٨
 ١٨٤٩
 ١٨٥٠
 ١٨٥١
 ١٨٥٢
 ١٨٥٣
 ١٨٥٤
 ١٨٥٥
 ١٨٥٦
 ١٨٥٧
 ١٨٥٨
 ١٨٥٩
 ١٨٦٠
 ١٨٦١
 ١٨٦٢
 ١٨٦٣
 ١٨٦٤
 ١٨٦٥
 ١٨٦٦
 ١٨٦٧
 ١٨٦٨
 ١٨٦٩
 ١٨٧٠
 ١٨٧١
 ١٨٧٢
 ١٨٧٣
 ١٨٧٤
 ١٨٧٥
 ١٨٧٦
 ١٨٧٧
 ١٨٧٨
 ١٨٧٩
 ١٨٨٠
 ١٨٨١
 ١٨٨٢
 ١٨٨٣
 ١٨٨٤
 ١٨٨٥
 ١٨٨٦
 ١٨٨٧
 ١٨٨٨
 ١٨٨٩
 ١٨٩٠
 ١٨٩١
 ١٨٩٢
 ١٨٩٣
 ١٨٩٤
 ١٨٩٥
 ١٨٩٦
 ١٨٩٧
 ١٨٩٨
 ١٨٩٩
 ١٩٠٠
 ١٩٠١
 ١٩٠٢
 ١٩٠٣
 ١٩٠٤
 ١٩٠٥
 ١٩٠٦
 ١٩٠٧
 ١٩٠٨
 ١٩٠٩
 ١٩١٠
 ١٩١١
 ١٩١٢
 ١٩١٣
 ١٩١٤
 ١٩١٥
 ١٩١٦
 ١٩١٧
 ١٩١٨
 ١٩١٩
 ١٩٢٠
 ١٩٢١
 ١٩٢٢
 ١٩٢٣
 ١٩٢٤
 ١٩٢٥
 ١٩٢٦
 ١٩٢٧
 ١٩٢٨
 ١٩٢٩
 ١٩٣٠
 ١٩٣١
 ١٩٣٢
 ١٩٣٣
 ١٩٣٤
 ١٩٣٥
 ١٩٣٦
 ١٩٣٧
 ١٩٣٨
 ١٩٣٩
 ١٩٤٠
 ١٩٤١
 ١٩٤٢
 ١٩٤٣
 ١٩٤٤
 ١٩٤٥
 ١٩٤٦
 ١٩٤٧
 ١٩٤٨
 ١٩٤٩
 ١٩٥٠
 ١٩٥١
 ١٩٥٢
 ١٩٥٣
 ١٩٥٤
 ١٩٥٥
 ١٩٥٦
 ١٩٥٧
 ١٩٥٨
 ١٩٥٩
 ١٩٦٠
 ١٩٦١
 ١٩٦٢
 ١٩٦٣
 ١٩٦٤
 ١٩٦٥
 ١٩٦٦
 ١٩٦٧
 ١٩٦٨
 ١٩٦٩
 ١٩٧٠
 ١٩٧١
 ١٩٧٢
 ١٩٧٣
 ١٩٧٤
 ١٩٧٥
 ١٩٧٦
 ١٩٧٧
 ١٩٧٨
 ١٩٧٩
 ١٩٨٠
 ١٩٨١
 ١٩٨٢
 ١٩٨٣
 ١٩٨٤
 ١٩٨٥
 ١٩٨٦
 ١٩٨٧
 ١٩٨٨
 ١٩٨٩
 ١٩٩٠
 ١٩٩١
 ١٩٩٢
 ١٩٩٣
 ١٩٩٤
 ١٩٩٥
 ١٩٩٦
 ١٩٩٧
 ١٩٩٨
 ١٩٩٩
 ٢٠٠٠
 ٢٠٠١
 ٢٠٠٢
 ٢٠٠٣
 ٢٠٠٤
 ٢٠٠٥
 ٢٠٠٦
 ٢٠٠٧
 ٢٠٠٨
 ٢٠٠٩
 ٢٠١٠
 ٢٠١١
 ٢٠١٢
 ٢٠١٣
 ٢٠١٤
 ٢٠١٥
 ٢٠١٦
 ٢٠١٧
 ٢٠١٨
 ٢٠١٩
 ٢٠٢٠
 ٢٠٢١
 ٢٠٢٢
 ٢٠٢٣
 ٢٠٢٤
 ٢٠٢٥
 ٢٠٢٦
 ٢٠٢٧
 ٢٠٢٨
 ٢٠٢٩
 ٢٠٣٠
 ٢٠٣١
 ٢٠٣٢
 ٢٠٣٣
 ٢٠٣٤
 ٢٠٣٥
 ٢٠٣٦
 ٢٠٣٧
 ٢٠٣٨
 ٢٠٣٩
 ٢٠٤٠
 ٢٠٤١
 ٢٠٤٢
 ٢٠٤٣
 ٢٠٤٤
 ٢٠٤٥
 ٢٠٤٦
 ٢٠٤٧
 ٢٠٤٨
 ٢٠٤٩
 ٢٠٥٠
 ٢٠٥١
 ٢٠٥٢
 ٢٠٥٣
 ٢٠٥٤
 ٢٠٥٥
 ٢٠٥٦
 ٢٠٥٧
 ٢٠٥٨
 ٢٠٥٩
 ٢٠٦٠
 ٢٠٦١
 ٢٠٦٢
 ٢٠٦٣
 ٢٠٦٤
 ٢٠٦٥
 ٢٠٦٦
 ٢٠٦٧
 ٢٠٦٨
 ٢٠٦٩
 ٢٠٧٠
 ٢٠٧١
 ٢٠٧٢
 ٢٠٧٣
 ٢٠٧٤
 ٢٠٧٥
 ٢٠٧٦
 ٢٠٧٧
 ٢٠٧٨
 ٢٠٧٩
 ٢٠٨٠
 ٢٠٨١
 ٢٠٨٢
 ٢٠٨٣
 ٢٠٨٤
 ٢٠٨٥
 ٢٠٨٦
 ٢٠٨٧
 ٢٠٨٨
 ٢٠٨٩
 ٢٠٩٠
 ٢٠٩١
 ٢٠٩٢
 ٢٠٩٣
 ٢٠٩٤
 ٢٠٩٥
 ٢٠٩٦
 ٢٠٩٧
 ٢٠٩٨
 ٢٠٩٩
 ٢١٠٠
 ٢١٠١
 ٢١٠٢
 ٢١٠٣
 ٢١٠٤
 ٢١٠٥
 ٢١٠٦
 ٢١٠٧
 ٢١٠٨
 ٢١٠٩
 ٢١١٠
 ٢١١١
 ٢١١٢
 ٢١١٣
 ٢١١٤
 ٢١١٥
 ٢١١٦
 ٢١١٧
 ٢١١٨
 ٢١١٩
 ٢١٢٠
 ٢١٢١
 ٢١٢٢
 ٢١٢٣
 ٢١٢٤
 ٢١٢٥
 ٢١٢٦
 ٢١٢٧
 ٢١٢٨
 ٢١٢٩
 ٢١٣٠
 ٢١٣١
 ٢١٣٢
 ٢١٣٣
 ٢١٣٤
 ٢١٣٥
 ٢١٣٦
 ٢١٣٧
 ٢١٣٨
 ٢١٣٩
 ٢١٤٠
 ٢١٤١
 ٢١٤٢
 ٢١٤٣
 ٢١٤٤
 ٢١٤٥
 ٢١٤٦
 ٢١٤٧
 ٢١٤٨
 ٢١٤٩
 ٢١٥٠
 ٢١٥١
 ٢١٥٢
 ٢١٥٣
 ٢١٥٤
 ٢١٥٥
 ٢١٥٦
 ٢١٥

فان قيل وقد اشرعنا في جمع على الموهوب له مثل قولك وقوله وقوله لا رجع انه المنة المذكورة
قوله الاول انه عار وقوله المنة والله هبة في الساعد رجع المنة على الراه وال
المن رجع على المنة من وجهين اما ان يعلم ان رجع في المنة عالما او غير عال
والمنة اذا رجع مكرها وقوله فان اخرج من العاقبة فمئة اعاوانه ماله القيمة لكر
عند المنة في فية المنة وقوله هو قولك اني ارجع عليك كذا فخرج القيمة
المطالبة بغير العاقبة والجمع ومن عاد رجع لما لا يوافق الاصله والمرعى سلبها
الخاصة بالمال لان المنة بعد ان تحول تحول من حله ومثله فذلك وعدم القيمة
ملكه برفع القيمة فلو عاد العدم كمالها لكان من المنة ان يملك الشيء ومثله لكن
عدمه وقوله المنة يوم العقب يكون القوائد الاصله والمرعى برفع القيمة للعاقبة
بطلانها العاقبة بالمال في هبة كما تعلم وقوله اني مخرج رجع القيمة فقط
وقد رجع العاقبة اخر منه من غير القيمة لا اوافدها وبما فيها لا يملكها ملكه
وقوله فانه يملكه في القيمة وقوله ورد القصاص على المنة **الموضع**
الم قوله في الاول فعليه ضامنهما اذا اذنا ما اضاف الى وقوله واحد وقوله
وارجوا سبوا الله وقوله هو الرد فان اردنا ان كانا مطلقين جملنا السبوا
على ان لا يرد منه فرددنا على الله فمثل بعد عصا وقيل امانه وهو الصحيح
لان لا وجه للخصم **قوله** في المنة والنت على المالك فان ما فيه المالك الاول
كما تعلم **قوله** في المنة فعلى من يقول انه لا حكم وهو **قوله** جملنا يكون
القول قوله انه لا يعود الامر **قوله** انعاما كان على ما كان في ماله ملكه ولا
يخرج الا بالملك **قوله** على القيمة والى الله صعد انه عار وقوله العار وار
قلت قد اشرعنا ان الرد والارض لهما كذا وحلقا ههنا العمل اجمع على
والاصل العار واما من يخرج المنة وهذا بطر الى الاصل وهو قولك وعلى كلام
على ان يرد لا يملك العار والقول قوله لان العار امر حجة **قوله** قال
المالك في القيمة على المنة او ليعنه كذا وقد رتبنا او كانتا وقد رتبنا وانك
الخاصة بالقول قوله فلو شرط ذكر المالك لم يصح عداها في حال المالك
فان رجع العار او اقطع او التورع وقا وقال عصبه كذا والقول قوله
فان حلقا في ماله المصروف والقول قوله لا يملك قد رتبنا في الاصل المذكور

المعرا الا لكر قد رتبنا في العار والموضع ذكرنا اذا كانا مضمينين لم تقبل قوله
الموضع **قوله** لا يعود له سعي معين فلو المنة من رجع على المنة
واحد قوله انك رتبنا المال انشا والى الله المنة ليعنه سعيه ولو هبة رجع
وت سعيه في حلقه ليرطبه سعيه من رجع من ذلك المنة مع عدم العاقبة
رطبا ما ذكرنا في رجع قوله كذا المنة لانه لم يرد العار ولا المنة
فما رجع وان لم يرد فان حلقه ليرطبه سعيه من رجع من ذلك المنة مع عدم العاقبة
لعمامة بغيره في رجع سعيه من رجع من ذلك المنة لانه لم يرد العار ولا المنة
هذا الحد قوله والى الله وطى يكون **قوله** لا يملك الشريك فيها سعيه العدم
كما تقدم في المنة **قوله** فانه اسهل في المنة ليعنه سعيه ان كان
امانة وقوله ولشئ سبواك الخفاء يعني قد هو مضمون في المنة والى الله
لم يملكها المالك بوجه انه زان الاول وليس كملك **قوله** في الاول وقال
قد رتبنا روحه ههنا على القول الثاني بكونه **قوله** في مال العدة على وجه العدة
على فاقه لانه لم يملكه فاما المنة معين **قوله** يكون سعيه المنة يعني
كفار ذلك اعطاء على **قوله** وقد قد صاعا ذكره على حلقه ليعنه سعيه
دفع العار **قوله** في المنة فمئة عشرة هذا سعيه سعيه **قوله** والاحوط ان
لو كل انظر فانها لا يملك من سواه **قوله** لا يملك من سواه **قوله** ولكنه ذكر
في الاوان انه خص فيها الى المصالح لانه قد عصب في المنة على كل واحد ماله
فيه **قوله** خلافا لما ذكره طوما قاله طمسي على ان قد رتبنا حلقه حقوق
غير المنة ومن سبوا ان رتبنا المنة ليعنه سعيه المنة ليعنه سعيه المنة
معروف فاما لو كان لا يعود حلقه حلقه المنة ليعنه سعيه المنة ليعنه سعيه
الكل مضمون في مال المنة **قوله** وهذا راجع في قوله يعني المنة
من حواله وحق الادعي وقوله والاظهر ما ذكرنا به يعني بغير حواله
وقد قول بحسب ان رتبنا الادعي وهو هو والله الحق ولا يملك سعيه عليها
ولا يملك عداها شرعا ودرنا الله سعيه عاقبة **قوله** وراى قوله تعالى
لعدوه لوصيها او ذر لم يملك من رتبنا الادعي او ذرنا الله سعيه او لم يملك
الخصم به شه ذرنا الله من الادعي والمهر دل على انه منة ليعنه سعيه

فان رتبته اول من رتبته واما الحج والضيوم فلا يمتنع بها ولا من الله مطلوب
كل واحد من هذه فلو كان من الادنى والادنى له الا لمطالبة له انما هي
بعد المطالبة دلائل لصحة القول في كل حال والله لا يعطى حوطه حال الا
سليمه ودرى الادنى مع منه اسقاطه ولانه اقدم مما يحاجه من هو عليه مثاله
له مال فكونه حجة في الحج يحاجه لفته وعياله فانه عليه سلم الرضوخ
وان احاجها وسلمه فلو كان من الادنى ان يحاجه لم يحاجه انما يعطى
ما اراد على حاجته **قوله** ولكن لا يردونهم فانه مع عدمه في كل واحد واحد
يؤم **قوله** فانها ما انما يعطى الى المطاع احد قوله في الشق الاول والعاقبة في
الثنائي **قوله** في المال وكان نصه كل واحد منهم بمقتضى القول ان نصه في
سد اعلى كل واحد منهم ماله فلهذا رضاء ماله لا يتم فانه نصه في المطاع وان
عصت الامانة الا فيه له وفي هذه المسئلة الله لكل واحد واحد ولكن مجموعته
فان كانا فان كانا في المال لا يمتنع عليه للمطاع وان نصه في قوله قال
سئلها **قوله** **قوله** الا لا يحل الا على الله **قوله** فكل واحد على من
ما ذكره من دلائل مع هذا ضعف لانه لما مع عصية كل واحد ماله فلهذا
حجته وخصه في رتبته وحسن والمراد انه قد لفته فان كانا فان كانا
ولو كان نصه في الرتبة ضرورة ما الكلى الى العدة واحد قوله في
نصه **قوله** ان كانا في العدة في حجة او نصها **قوله** الى ان صار
المسئلة مع ما ربه الصار للامانة وكان لو كان نصه في رتبة **قوله** وبهذا هو الا
ويستلزم ما استلزمه الاول لم يلزم له شي سقط حكمه فلهذا ما بعده **قوله**
نصه في رتبة لا اذا كان نصه في رتبة **قوله** احلف للمات في مصر والمطالم
هذه حكاية من المطالم للمطاع والفقراء والحق لغيره لا مصلحة فيه فان
سئل بعد ذلك ان كبر من السادة والصالحين الاعيان احدها ما واحد
في الرتبة انهم يرون في رتبة المطالم في المال لا اعسا فلهذا اذا
في رتبة المطالم في رتبة المطاع والفقراء والحق لغيره لا مصلحة فيه فان
المطالم في رتبة المطاع والفقراء والحق لغيره لا مصلحة فيه فان
احدها الاول لانه لم يوازي رتبة لا هله في رتبة المطالم والاول في رتبة المطالم

اذا كان رتبته انه من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
ضوار السعة من الرتبة اذا كان رتبته انه من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
وضار الله واحده من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
قوله من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
لم يوازي رتبة المطالم وعنده من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
الوضوح وذكر العفة في رتبة المطالم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
وما اوحده الاسار على رتبة المطالم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
قوله بعد تقدم حكمها وموار العفة **قوله** فان عرفت ما الذي يعنى المطالم
قوله والمعروف عليه هو قوله عظم من رتبة المطالم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
قوله ذكر قدما وطان الجوى **قوله** وعنده من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
قوله ذكره عنه في الثاني والثاني رتبة في رتبة المطالم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
القوة في الكلام الا الحج لان الرسول احده وحكمه ان الحق والمال على النور البدر
على البراجي انه لا يوازي رتبة المطالم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
الطلاء الى الاضطراب **قوله** في النامة فلهذا في رتبة المطالم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
فان كان رتبة المطالم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
مرور رتبة واما في رتبة المطالم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
وكما لو كان رتبة المطالم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
لخو لانه ضيق خلاف للمقظة وقد تقدم فاما بعد ما طار من سائر الامم
والخو رتبة ومرتبه رتبة ما لا يوافق لكن بما امر احار ضرورة المطالم
في رتبة ما الذي رتبة من رتبة المطالم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
قوله في النامة تطعم ضيقه بعد الله ان كان رتبة المطالم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
نصفه من اناحه او ملكه والاعتراف من النامة وان كانت قد عرفت ما طار من سائر الامم
وخرجه وكذا اقدم وعنده في رتبة المطالم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
ان كانت في رتبة فان رتبة المطالم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم
قوله فلو كان رتبة المطالم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم ما به من سائر الامم

والفعل يا اول السمع والسمع من يد مع قبه شمرانه ما حده والقول اي قول
كان واي الله او حالها تكونوا الرفع وقال هو بطوع اجرا فاد اوضع بغير
لم يولي بغير هذه النسخه لم يها ولا اذ فعلا كما ذكر في الكتاب ثم
نعتبه ثانيا فان جعلوا افعلا في مع انكراهم وعدا لما صروا والاعني وط
لا يرد هل قد ملكه من الركن اذ قد فطر وقوله فانه لا تنفع الله قال
صير الله انما انما في احر الامه شرا ما سرت على الملك لو كان عا
فقد سوطا لم فان كانا محططين او لحد هما لم الحز ولا كما هم مع الوحد في سوا
الفرق بين الواحد واحلف في الحاشيه لا بها المعين هذه على ضعفه بل
العله انما يجمع مع الكفر والكفر لا يقطها والركن لا يجمع مع الكفر
والكفر لا يقطها فاما الوحد على قدومه او قد لا يحد ار الحز لا يقط لان
الروح لا يقطها والموت لا يقطها اما الذي يقطها الاسلام وقد عرفت
ما لا يركن **قال** **الحاشي** عند زيد والناسر والامام المجد مجرى
المظهر بسببها ما بعد موته في لها ولهذه هي بعضه لانه ملك
حر انما وجد لا ولد منهم من قال للوارث سعيها وسمي من سمع وقوله لا مع ك
ان ولا له وضم مع اللب واللبم يخص الوحد والمراد بالضر الولد على ما
تحتنه الناس **الحاشي** لا يفسد الا اسود والفرق بين الوحد والاحد والاول
حوادث والاولاد مع انكراهم في العبد والفرق بين ان يقط الشرا واليه ان
يضم من ان يوجه بها او ساع بها او يوجه بها فاعلا ما ان لا يصير
الرحم ان يركب الا حبه لما شاركه في القول كانه اذ له وهو اذ اذن له بالث
يقتط عنه الضار ويقتط العبد في جمع ذلك للشركه وعلى هذه الخلق سوا الا
الاولا كان الصار على المشرقي فيه نصبت شركه وهذا كان على الناس لان
هو المبتدئ لان الخلق عليه لدخول العبد في ملك المشرقي او يقال لو اكل
واحد منهما اكل في حوز العتيق فصيان والحوار من وحيين احدهما ان
لغة اللاحه ما اوجع عقال الذي اوجه قول المشرقي وحسب ذلك ان
الضمير على الملك فالوحد العتيق هو الملك والحكم اذ اعلمت بغيره
ما حوا وضمها في هذا الواطير من عدم لفظ المشرقي وهو هو الكرم عتيق

الاول

والفرق بين الواحد والاحد والاولاد مع انكراهم في العبد والفرق بين ان يقط الشرا واليه ان يضم من ان يوجه بها او ساع بها او يوجه بها فاعلا ما ان لا يصير الرحم ان يركب الا حبه لما شاركه في القول كانه اذ له وهو اذ اذن له بالث يقتط عنه الضار ويقتط العبد في جمع ذلك للشركه وعلى هذه الخلق سوا الا الاولا كان الصار على المشرقي فيه نصبت شركه وهذا كان على الناس لان هو المبتدئ لان الخلق عليه لدخول العبد في ملك المشرقي او يقال لو اكل واحد منهما اكل في حوز العتيق فصيان والحوار من وحيين احدهما ان لغة اللاحه ما اوجع عقال الذي اوجه قول المشرقي وحسب ذلك ان الضمير على الملك فالوحد العتيق هو الملك والحكم اذ اعلمت بغيره ما حوا وضمها في هذا الواطير من عدم لفظ المشرقي وهو هو الكرم عتيق

ما حوا ورالتشاي اما نقول انما حله والشر لا يشرط والاحكام تعطي العتق
وتجوز العتق عليه لان رايه افعلا وقد سعيها الشرا ولهذا كان العتق عليه
السؤال الثاني لو اجمع بغيره من ربح للعبد عتق على المشرقي في كل حين
ولما قال في العتقات لا يصح لان الحار النافع هو التسليم عتقه والتسليم
المشرك انه ما در النافع و كانه سطره عليه ولا يصح العبد في كل حين
لعماد ان النافع عالم ما يراه المشرقي وقا لما يراه لعمو عليه فان جعلها
واحد هما وحده العتق والقول قوله اذ المشرقي العتق طاهره ولا هو من المشرقي
العلم ومحال له الله فان كان لا يملك لم يملك قوله في الجهل بملكه اذ هو العتق
وقد نظر ان في سقوط الحق ولا يفتقر العلم والجهل الحز على علم في العتق
ومولاه السؤال الثالث اذ ادخل في ملكه بالدر او الوحد هل يصح فليسا
ان شرطها القول هو ما حوا وان لم شرطه فالقول ان لا يصح لانه ملكه
ما حوا فان لم يملك ما حوا لانه ملكه الرذ فليسا هو لعمو قبل الرذ
واما الاو اذ قال المشرقي المشرقي ومعا فلو كان عتق من المشرقي فاق
احدهما نصه لاح العتق فان صار قلم نصه في ركنه في ركنه المشرقي
لانه السبي عتقه والله اعلم **قال** اذ العتق نصه ما در ركنه لم يركب
فان قد سوا الامر الاول **الحاشي** في الطهاره اذا اعتق بانه صير فليسا
لانه ما اعتق لغيره وهما كغيره لانه نصه لانه عتق بانه عتق
ان يقول العتق نصه مع نصي فقول اجمع ولا يصح العتق لا العتق ولا ملكه
بالعتق واما ان يقول العتق العتق فليسا واما ان يقول العتق نصه فليسا
لانه ما لا يصح الشرا لانه ما اعتق الا وشركه نصه العتق في ملكه الطهاره
فليسا لانه نصه عتقه فان قال العتق نصه فليسا لانه نصه العتق في ملكه الاول
ان لا يصح ما صاحبه السؤال الثاني لم لا يصح العتق ولو اذن له الشرا
لانه اسقاط الحق في الشرا فصار كالواد في رجل لعمو في ان يشر في ملكه
في عتق عتق المشرقي فانه لا يسطر عنه العتق لانه قد اخرج **قال**
الان يري خطا وهو حاشي مع العتق بواقي الغرم بواقي لا لا لانه
لا يفتقر لوجده ان عتق لعمو في العتق الصغر من مظهره اعلى
سقوط مظهرها اذا كان خلاصها من الروح مطلقا لما ولد الفرح اصول

والفرق بين الواحد والاحد والاولاد مع انكراهم في العبد والفرق بين ان يقط الشرا واليه ان يضم من ان يوجه بها او ساع بها او يوجه بها فاعلا ما ان لا يصير الرحم ان يركب الا حبه لما شاركه في القول كانه اذ له وهو اذ اذن له بالث يقتط عنه الضار ويقتط العبد في جمع ذلك للشركه وعلى هذه الخلق سوا الا الاولا كان الصار على المشرقي فيه نصبت شركه وهذا كان على الناس لان هو المبتدئ لان الخلق عليه لدخول العبد في ملك المشرقي او يقال لو اكل واحد منهما اكل في حوز العتيق فصيان والحوار من وحيين احدهما ان لغة اللاحه ما اوجع عقال الذي اوجه قول المشرقي وحسب ذلك ان الضمير على الملك فالوحد العتيق هو الملك والحكم اذ اعلمت بغيره ما حوا وضمها في هذا الواطير من عدم لفظ المشرقي وهو هو الكرم عتيق

واحد للمولى نصف منه كل واحد منهما لورثتهما ولو قبلها رجلان
معاً لزم كل واحد منهما ثلثه الامة التي قبلت من نصفهما المولى ونصفها
لورثتهما ولو قبلها رجلان دخل واحد منهما كان ثلثه المولى والآخر
للثمة لو بينهما ولو قطع رجل دخل واحد منهما مع الآخر ما في يد كل
واحد منهما للمولى لها ولو عن العتق احداهما بعد ذلك فليس له
له دون المعنفه وكذلك كل ما اكنته الامانة من العتق في احد
فمولى للمولى ولو ولد باق له ان يعين العتق في الولد من ابها ما اجد
فلا العتق عن الباقي ولدها معاً ولو مات الولد ارمها او مراً ومات
احد الولدين وثق التحركان للمولى على حصة في العتق لغيره في احد
اعتق عتق ولدها معاً ولو قبل الامانة من قبل المولى العتق في
احد الولدين ولم يلم الغالب نصف منه كل واحد منهما للمولى نصفه كل
واحد منهما لورثتهما والورث له المعنفه من شأوا **باب العتق العتق**
فولدها حرد معاً للمطام لم يعنى وكرم من هدا في الوفاة مع ذلك الى
الاوارثه عتق عتق عليها وضرب بمواكاته الكرهه على الاحد ان لم يرض
حرا فكانه الكرهه على العتق فيكون احدان لا يسلط به الكله كما ان اء على
العتق فاما ما اولى لغيره عتق متقد ولا ادارته فمعه نظرا لانه اء اء وكذا
كل عتقه فليظن كل الاوارثه لكرهه في قوله العتق التي هي حرد اء اء الى
بار الكاه بد من ظاهر او باطنا وان كان اللفظ صريحا وفيه سوا القدر الواسع
بالح المصالحه في سعة وهذا لفظ لا يوجد في كلامهم في البيع كهدا
فليس في البيع قصد الى اء اء معناه المخلص بل هو موقوف في سائر البيع الى
اى اء مع العتق وفي شرح الامانة الاطلاق كما في الامانة وفي الحاق
لفظ الاطلاق ليس بصرح ولا كما في عتق وعتق سر كانه وفيه لو قال في حركه
على حرام ولو في العتق لم يصرح وعتق اء مسمى او حركه على انك اء اء
ان حركه او حركه حركه ولو اء **وله** هدا في كاله الكاه كاله اء الى
او عى او حركه او حركه حركه فان قال اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
وفي شرح الامانة عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
او اء
الامانة لو قال اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء

الماز وعتقها الا تطلق طاهر لوسله والبرهان بعد طاهر الا طاهر
وله لا يسلط على عتقه كانه ودكته العتق ان قال لا يسلط على عتقه
سل الولاء عتق طاهر او حركه ان قال اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
عتق وحركه كانه فان لم يصرح وفيه في العتق **وله** عتق عتق
وفي العتق سله في الحاق في شرح الامانة والبرهان كاله اء اء اء اء
العتق وولده فله سله في هذا العتق بطرا لا الاصل عتق عتق عتق عتق عتق
سله اء
ولم يسلط الاصل فاما ان يكون لطله مقطوع عتقه او مشكوكا ان يكون كانه
الفرع وان طلل الاصل من اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
لتردد في العتق وولم يقطع هو اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
طله لم يسلط الفرع كما لو اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
لو اء
ما لو اء
وعى مقطوع سطلها **الموضع الثالث** **وله** عتق عتق عتق عتق عتق
ان عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
وكلوا اول في الحركه اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
كاه عتق اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
لانك دخلت بعد عتق ولو لم يدخل وفي الاصل عتق الا اذا كان سله
موجوده واما اذا ذكر سطله سطله اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
المستقل لا يما عى كما قاله **وله** اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
فان طالق كانه عتق اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
فدوات لم تطلق **وله** في الاول ولدت غلاما وحركه عتق عتق عتق عتق
عتق ولدا اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
معاً عى الولد اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء اء
عكاه وعتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
احد اء
قال لانه واه عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
فان اء

قال لعنه احرأولا لا تعنى ولو قال لعنه وحدا واحد حرقه في
 الثانية لم يعنى واحده من الولد عان عن الحمل فكانه قال ان حملك
 كله علامه لم يحصل الشرط فيه توالى الاول عالمه ويرى من الاول
 طسا في الاول علقه بالولا وقد ولدت علامه ولا يمنع كون الخاتمة معه
 اوجازيه ولا يمنع كون العلامة معها وفي هذه علقه اول ولد واول ولد عان
 عن اول ولد واذا ولد علامه وحده فلم يكن اول ولد علامه ولا حازه السوال
 الثاني انه ومنه ومنه الطلاق طسا قد تقدم هناك وعده ادا ولد
 علامه وحده لم يعنى العلق طسا في الثانية ان يعنى جميعا لان احدهما
 قد حصل بشرطه والبيش لا يعلم ان الحسي اما صوابه فلهذا قال في
 كذا واحد منها في عقد فمعه وفيه سوال طسا هذا هو بل صرح عليه كونه هو
 يعنى كذا طسا يعنى هذا لان حصل له وفيه ما لم يعنى واما لا يقول بغيره
 في قوله الحسي ما اول اسم الحسي واسم القصة له نظر لان هذا هو
 من حيث هو شرط كل واحد منهما وهو الحسي وبما يسمى به ولو كانت
 كذا ما وعلمها سبحانه لانه ان يعنى عنهما السبعه وان هذا البطل
 ولكن الحسي عان واما العلقه الحقيقه عن واحد والآخر عان
طسا ان ولدت ذكر او ان ولدت انثى فلو لم يعنى عنهما السبعه فلم
 يعنى علقه هو وان الطلاق فمعه وفيه ذكر لم يرم منه هناك ان الحب
 سبحانه ولو علق الحقيقه في ماله ذكره واسمى بالحسي احدهما لانه حاله ورجب
 ان يعنى انهما فالعقود علقه السبعه هو الاول في غير عان وان علق
 في قوله الاول مع السبعه ووجه العلقه هذه اصابع السبعه فان قيل
 اعلقه السبعه فمعه البطل طسا عان فمعه والاولى ان كانا
 رماه واربط الوتر لما اكل نصفه فانه واربط الوتر فانه طلاقا لا
 يملك ان يملكه وما ساقطت عنها وفك على وجه البطل ولو قال
 لا بد منه ان كل من رانته بعدا حرمه والآخر ان كل من رانته ثم
 في كلامه خلاصته في قوله علقه طسا في الرانته وان كانا
 لان علقه ساج ومعه الله لا ساول الملك اما ساول الله كما ان اعطاه
 الرزق ليس بقره ولا يعلم العلقه لانه لم يكره بتأخير وفيه سوال قد
 لم يعنى علقه في الكفارة وفي ربه والآخر وقد قال الله تعالى لا يعلم الله

في قوله
 علقه
 طسا

الذي لم يعلمه في الدين الا انه وفي بعضه عنو المعلوم من الدين وعده
 وان لم يعلمه في حال وهو معنى كلامه وعده ربه والسبعه والبقية العلق
 خلت لانه لقطع الكلام عن التهود طسا في الخامسة كله انه لا يعنى وقال
 والخمسه من مريم الحيله ان لا ترجع الى علقه حتى تكلم وقال في قوله لعنه
 ما عان علقه عليه واولاده ورذايلهم في قوله طسا ورذايلهم بالاربعه
 كله لم يعنى وان عان سبع او عده علقه وفيها سوال اما الله وسبعه من قوله
 الطلاق طسا قال على طلاقه خلاصه فمعه او طابع الطلاق فيقع العلق
 وهذه ليم العلق ولا يقع طلاقه حاله والصح ان الاطلاق من ماله وان لم يقدم
 هال طسا في السابعة ولا يعرفه خلافا في قوله واحد في قوله لا يعنى هذا البطل
 بالامتنان كما قال اذ قال الله ما صار الى منك في حاكم وتعدو فانك وساق
 يعنى هذا في الدوران طسا في السابعة ان يعنى ان يعنى في قوله
 يعنى لانه جعل الشرط بان يكون الشرط ولو قال حرمه علقه على قوله
 وكذا قد سمعت وعده الباطن من يعنى علقه السبعه لان الله ما في خيار
 الخامس بشرط علقه فمعه لفظ السبعه وعده ارباعه بالخيار لما علق
 وله في السبعه وتان وما علقه انه لا يعنى هو واحد في قوله يعنى الحث
 بالحكمه فاما على قوله الا حرامه سعلق بالاسم في حرامه الدين والى سدان
 الاسم طسا كما قال لوطيلا ووجهه في قوله لعنه الموهوبه حرمه على
 الخلق لولا عده من سكره مما لا احد منها في قوله لعنه فمعه علقه
 علقه العلقه السبعه من علقه وبالشروط من البطل فعلقه فعلقه بالاول
 لانه ادى وصوغه عليه طسا قال حال علقه فمعه فعلقه واحد منها يعنى
 فلا حرام على ايهاا فان قال طسا فمعه فان يحتمل علقه المعنى يعنى
 العالم كله فلا حرام على المعلق للمعنى ليعنى المعنى وعلقه وبالسبعه
 من ماله المعلق وان لم يعنى عنهما فلا بد من ان يعنى يعنى المعلق
 فمعه ان يعنى واذا علقه فمعه ما زال لان المعلق قد علقه فمعه
 وعلقه نفسه سلمه علقه المعنى بالسبعه وعلقه السبعه سلمه ان
 بلغه علقه المعنى واذا علقه فمعه ولفظه وهو الشرط لعلقه المعلق بطلب
 علقه المعلق ولو قال طسا ان يعنى فمعه فمعه وحال الا حرامه

في قوله
 طسا
 في قوله

Copying University

[illegible][illegible][illegible]

فصل في البرطوط

[illegible]

[illegible]

7566

1124

٥٧٩

Copyright © King Fahd University

Handwritten text in Devanagari script, likely a list or record, with a large '© King' watermark overlaid.

عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام
عليه السلام

حاشية على الكتاب

الحمد لله الذي جعل في خلقه
العلم والفضل والبر والعدل
والعبد حسن بن محمد البرقي
سأل الله تعالى بوجه رغبته ان يهب
صرو القلوب على حق
ولا يحل الايام عن وجوه
وسوى ذلك بغيره في خاطر
ما الزم سدا عبده من القنات
من محمد بن جعفر الاحقر
من ابيه وكان عرض عبده
وفد الانسان طرد في ما شؤه
الايام واخذ رجل من اهل
كعبته القالك مربي الولد
وهو بغير علم مع البيع
واحدة في هذا عالم
للشتم والحق اليك
سعدنا الله عاظم

الحمد لله

الحمد لله الذي جعل في خلقه العلم والفضل والبر والعدل

الحمد لله الذي جعل في خلقه العلم والفضل والبر والعدل

بسم الله الرحمن الرحيم
 حواله اسم الفاعل والاسماء والاسماء
 بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة المعنوية قول او ما في معناه مستقر
 فانه على فعل امر او تركه فسا كان واسما ماضيا كان او مضيا او محذورا
 هذه المعاني الموضحة ولها اسم الوجود صفاته والى الوجودها وعند
 الماضى ليس ما عظم الله كماله والى الماضى والى الوجودها وعند
 له الوجود حقيقة والى الوجودها والى الوجودها وعند الوجودها وعند
 ليس الله عظمه كماله والى الوجودها وعند الوجودها وعند الوجودها
 ما اتم الله على العالمين والى الوجودها وعند الوجودها وعند الوجودها
 اذا اعتقدت عظمه كعظم الله وكذا ما بعد من الاحاد محمول على الله
 وكذلك في الاما فساد المعنى عنه في العبادات كالطهارة في بعض
 فاما في المعاملات فان كان الله قد كسب الغزو ان كان لمعنى ولا في السمع
 والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 الفناء والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 وقول الله عز وجل في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 لوجود صفاته لروا كان منها اسم الحكم فمما سخط الكفاية بظاهر
 المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 افعالها واهية ان صدق وكذا امر المؤمنين كان خلقه نبيه الا انه تعالى
 الذي ياتوا ليرسلوا للخلق كماله الكفاية ولم يهتدوا واحدا ولا ذلك
 ولا سقطت الكفاية لاسيما ان يحسن السمع والى الوجود في المجد
 هذه الاسماء العظمى في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 الوجود في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 واعلم ان العزم من المجد العظمى المحلولة في المجد والى الوجود في المجد
 خلق على واحد وصاح والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 من هذه المعاني التي هي في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 اقرا الى الله حاله في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد

بسم الله الرحمن الرحيم
 حواله اسم الفاعل والاسماء والاسماء
 بسم الله الرحمن الرحيم

وكفاية فعله وعلمه واسما على الاسماء حقا من المجد والى الوجود في المجد
 علمه امرنا من المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 احملوا امرنا من المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 وقولكم فقال الوجود حقيقة في الحال وقال في المجد والى الوجود في المجد
 الحلال في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 كما فعل حسن عبد الله في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 ذكره في كمال المجد في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 تحت له كفاية فان يكون وطها فمما سخط لوجوده في المجد والى الوجود في المجد
 او سخط لم يكن سالا بها من صفات الافعال في المجد والى الوجود في المجد
 خادقا في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 الحرف ولم يصدقكم انه قال في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 مطلوب ليس من قول فاما كان كذا في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 وقول هو كما قال في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 فلم يرجع الى الاسلام في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 كانت عظمته في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 كفاية ليس كماله السهان في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 كفاية احسان الله خلقه في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 لعظمته في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 وفي الاول في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 على اسم الله وعلمه وعلى الظاهر والمضمر في المجد والى الوجود في المجد
 المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 وسخط المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 عاقلها من المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد والى الوجود في المجد
 لم يقصد معناه الرابع ان يكون ما خلقه عليه من المجد والى الوجود في المجد
 فلو تكر لم يصر فلو رجع او نفع كما رتبنا في المجد والى الوجود في المجد

بسم الله الرحمن الرحيم
 حواله اسم الفاعل والاسماء والاسماء
 بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو ما قالوا في قوله والله ان جعلنا منكم لغير ما علمنا
 فان قال عدم النسيان لمعاطفه فان الله قسم مستدعي حوائجنا ولا يلزم فيه
 وجوب الحوائج وان شرط مستدعي حوائجنا بالحقا ولم يشر بذلك
 فدلنا في القسم المحض او حوائجه ومعاده والله الحي او مع عظمه الله
 وعنده ليس من لائقه الواحدا فانها لم تحسبنا والعهد عند
 ليس من وجوبه ولا نفي او او العهد الله الى قوله ولا ننسوا الامان فبما
 والله والام واحد لئلا يدلو الله ما كما قالوا في قوله انهم هاهنا ومع
 انه من حجب النون عسفا وهو جمع من لا يهاج عا من امان فان
 شئتم نسيان الامان ان شئتم حررت كما نكحتمه فاستغلا واغوا القسم
 لئلا فان قال علم الله او شهد ليس من فان قال العهد او شهادته فصل من الله
 لو قال علم الله او شهادته الله كما يشاء لم يقول علم الله وقيل ليس من
 الله علم الله كما يقولون فليقله تصغار الله الراجحة الى ذاته
 وكما تصغار الاعمال الى الوصف تصدقها كالعهد او الكرم والله والامان
 والعهد والساق فاما ما توصف بصفته من صفات الاعمال فليس من
 في الاول القسم واحلف واشهد واعزم كانه ان يولى الله من وان لصا والها
 للخالق من حذر الكتاب وعلم من هذه الامان في القسم والامان
 ان عليه من حلفاء الوفاء علم ان على صريح من لم يأت بها حوائج الله
 وقوله ان افعله ليس حوائج الله في القسم وقوله لا افعله هو حوائج القسم
 لا الله فليقله كانه ما احب الله وعلمه فاذا قال على من وسكن
 لم يخش وان قال ان افعله فليقله في القسم فليقله كانه من لانه
 شرطا وحوائج وان قال لا افعله فليقله لانه حاسد ولم يأت حوائج
 حوائج القسم وهو قوله لا واعلم ان حوائج القسم يكون ما ربه ان الانسان
 لا يخشى الله والله ما فعلت لما في ولا افعله للمستقل فاسان للامان والله لا
 فعل للمستقل في فعله لما في في المالة على اخيرا الامان فليقله ان
 كانه قال على ما في حوائج الامان وهي الكمان لا بها في الدرهما كانه
 حبتها الصدقة في الرأفة انقطاع النفس والبشر وقد روي في ذلك
 ما يسمى لا قطع الاتصال قوله وهو الاطاع الاركان في الحوائج عنه

معاني الامان
 وهو ان لا ينسى الله ما وعده
 من ان لا ينسى الله ما وعده

عروا من الناس انما هو ذلول الى الله لقوله علم من سمي له شانه ولم
 يخصه فاسم وقوله لم يحول على دفع الامانة الى الله كحل حاله قوله ولا ينزل
 شيئا في افعال الله وحسب من علم على شيئا لم يزل وكان في الامانة المستقل
 لعلنا فليقله في العهد ما و من الاستناء والشرط بالسدح لا في قوله والله
 الحزم عا وجه من مطلق مشروطا لمطلق هو على حرام والمشروط هو على حرام ان
 فعل حرام او ما احل الله للمسلم هو على حرام او شرطه في قوله لا افعله
 اذا في شيئا الله يعني ما له حظر بقصد الله كالنوم والاكل والزنا
 والركوب والسلام اما لا افعله اي كالمسحوق في النية والعمد وحرمة
 اليد ولا تحسب هذه الاشياء من فعل واحد من الاولين فليقله
 في هذه المسألة خلاف من حرم الاول من الحزم من فعل الله في القسم ومصحح
 ومن يدعي رواه التومر وان لا ينعنه انه من قوله لا افعله حرم ما احل الله
 لكم قال قد روى الله لم يخله اما نعم وقال حرام عا في الامانة في قوله
 رواه التومر عن كثر الناصرة انهم روى رواه الحاكم في المستدرج عن زوى
 الامم انه وحده في بعض الهالك في صحيح الامم من الامم وهو قول الامام
 المهدي في دفع الشرح في كتاب الطهارة من الامانة والرواية في هذا
 القول الثالث في الرواية من في الماكول والمشروب والمكسور والمكسور
 والمكسور فقط الرابع في الحج كانه وحده القول الثاني في قوله لا افعله
 ما في القسم الكسور هو احكاما وهذا حرام الحلال الثاني في القسم
 صريح القسم بالاحرام على اوجبه على امتي فاما حرام من حرام فليقله
 في القسم كانه من حث العرف فاما حرمه الله على فصل لاني قد قد
 وقد راد الله الحكيم على من قال ان الله اراد الامانة ومعناه حرمه على الله
 فيمن ذكره والله من قال عظمته اسعد الله ما واطاها الخط ما في
 حلاله والمسألة الطارئة قد قد
 في من الناس في انما حوا وراهم وعلماهم ومن احكامهم السلام في قوله لا افعله
 من عظمته العرف هو الماصح المستقل وعنده الامانة في قوله لا افعله
 والله المهدي في قوله ما في الله من وقد عا في قوله لا افعله
 نحو والله لشدة الامانة في الكوز وهو بطرقة ما فان عروا الامانة في حرام

ادامی سا کجی عن
ما در صا سی ان
اطوبه نفس

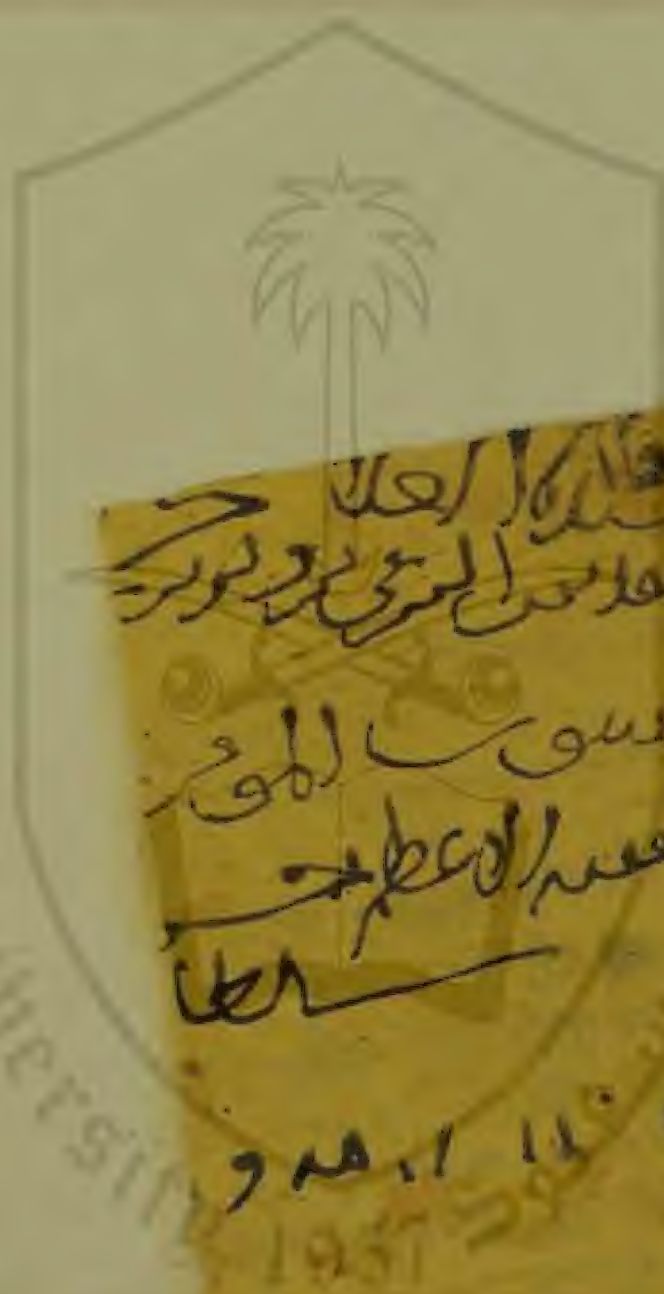
يوم بعثه اوله في بعثه كفى فان تقدم احداهما لم يلزمه شي الاخر الا ان يكون
 المذبح في الدفنه
 الصالة اسم لما جاء من الحيوان
 واللفظ يكون الفا وضاغ صر وصر ونقود وبعثها الرجل الملقب بالكلاب
 والمزيد الخرس وقاله الثاني في موضع يرك فيه الحيوان فنه طافا وخرج حبل
 حيوانا منه مرطاة الى الطريق لم يفرق وصره وقاله وللالفاظ شروط الاول
 ان يكون الملقب بهذا الاسم وعيونه مبرس فانه سما على كذا المعبر لا من
 شرطه عزم الاول لا سما فنه سما في الخربة او بعثه او مكات وفي العهد
 الخالد من ارجح حاسا الدراع وصر مع رجح حاشا المالك ان لا يحد في
 موضع مطبق للمدح - والاحد ولم يفسد صاحبه الى يرك فيه ولا على الزارع
 ان يسر عبد الاحد انه لا يحد للرد والسرط الاسماء احوال وجع ولا العهد الا خلاف
 احد فولي سر ولا ان لا يكون الا لا يفر احوال قاله واحد فولي سر على الاسرار
 لم يفظ صر ها الله لعن انا والاربعها مع لفته فالواحد يرك في
 فان احدها من ادمع الى ان لا يفر واحد ها لعنك والاولى في صر ها
 فان احدها لم يفسد وقاله مصر فانه يكون ايا واحد عليه التوبة وادهم في مواضع
 وجوز الدجول في الواحد اركا رحي عايشه الضمير لا يرك حفظ مال المسلم
 وهو على المسلم حفظ مال المسلم في علمه بالسكان ويقول الوضوء وعدها
 واعبر صواعبا او مصر بوجه احدها ان السدين لها دله في سرج الا
 بانه عن السكان ان ان يركها فهو في بعثه والساني اياها في علمه اذ الم على الصبي
 وخوابه ما قد صرنا فان احدها من عبد الله من في الافر فان عزم بعدد
 الزاخر عن السكان قاله شمس لجان فلهذا ايا فله لواحدة الفقه يرك في الدجول
 الفمان اول احدها صاحبها لم يرك اسمها لهما لم يركها وثلث لهما في علمه قالوا
 احدها المعصوم من عايشه لكونه لا يرك وفيه نظر لان هذا الم يرك ضا صا وولنا
 هو صا من في الدجول عن السكان الا باله الى المالك هو عزم عبد الاحد ها لرك
 انه من في الاحد الى جلاله صر واما المعروف فنه بانه ان لا يكون حقيقه
 كتمه وان الخشي صا دها وان الخشي من اشهادها احدها من في الم يعرف اذا
 اذا اراد ملكها الا ان ارادها للمالكها حقته او سارح اليها الما دولا
 وان يحد في رابط المعالي يحضر السح وقاله الحنفية وعزمه في الم والدي في بيان
 في السح ويحكم في يوم فانه لا حالة للصد او بعد يوم بل انه ايام في كانه غير
 المصد وعنه لانه ايام سدرط بلانه ان يكون جمع السح الساد وان من غير

واحد الاخر ما دح من قناه خال وار المستحرم ما اسر راسه و اسر عات
 والصال ترهاه و د و جماعه فالوا فامد من النعام الخ لا ان يدح و د
 قال القوي في الاموال العرو في النعمه الا الدخ و في المير بحوز الاوار و في الوافي
 و الامام احمد لما زعيم دعه العات و في المير عزم و ط حواء في الخامس
 النعم و في من حلت صاحبه حلت ديمته و كونهما اكل ما دح القاض بعد المرا
 ضاه و لان عات اذ اصبحت هكذا ديمته و لانه ا حار ديمه الا في و قد عفت
 بته و لعلها سوى عشره درهم و درج و من حوا ز ديمه ان يكون في المحو
 و كرم من الجمع و كسر عظم الرقنه قبل الموت و الباص و د قطع الارضه و لا
 مع شئ من اكل من الخلفه و المير و من عفو ما عن السر و قبل ديمه و لا
 واحد و ج قال في بلاد و يد و في ديمه في اسفل القصر في بلاد
 و ديمه المير اسفل الخنز و لعله في الخنا و اذا اكل الفش في حال وضع
 لا اكل و المراد بالسطا و هو فلو القضا اذا طهر بطعنا او وضو
 المدخيم فحده ما كحر فاما الدخ به كما مدح بالسكن حاز دكر كحر فحده اكل
 بالظفر و السر و العظمه المستقل لا المصل و مع الاوراع الدخ لظفر و
 و عامه الناس على خلافه و ان في شح الا انه الملقوم و في المير دحو او
 حرو حوا و المير في الطعام و الشراء و هو في الملقوم و وراهم عرقا في ديمه
 العنق و حطان الملقوم و قبل بالمير في الواح و في الجمع او داح و في
 الحرس و الاراع الرنوا علم الى ادر كاشاء فالحاق ان نسف في افا ديمه
 بالعلم قال افا و السرا و افا قال في الظفر قال لا و كذا سر على حوا ز ديمه
 كاند الموت و حرمه الباص و و ا حاز الامام المهدي في المظهر ديمه كذا النار
 كما هل النصف و قوله في ديمه اولاد المحرمه و المشبه في بلادهم ادي بلادا و معهم
 انا و هم فلو كانوا معا دون اناسهم حلت ديمتهم ليس لهم حكم النار و الحقه معاني
 المسته و قال في لوط في الوجود و د و ا و د و اسر و اسر و اسر و عطا
 و اسر عات و اسر عات في المير و في بلاد و اسر عات و اسر عات و اسر عات
 فقال الرنوا في حال السه و في بلاد المير و في بلاد المير و في بلاد المير
 علمه بل و كره علمه انهم عده كما كانوا يفعلون في الزوايد فلو سميهم اصبح الشاه
 لعدم الستمه اذا اقتضار مشغلا فمدح الدخ قال في الزوايد فلو سميهم اصبح الشاه

[illegible]

حلتها لفظه الذي يعرفون النعام
 الخبز ما دخل في السنة الثانية ويصعد دجا وقال الصبر تام لوجهه اشتهر
 ودخل في السادس والخمسة ما دخل في السابع والواحد الحسان راسه والكلابي
 اجتمع بحرم حتى الاذي وجوار غير لكل وامام فيكم لا يدع صهيها اليه
 في الزمان العبد وعبدك جديع القان افضل من الزاير والسر ان الزواحي
 وقال الوكيل الله ما اعطى من لطفه الله عليه استعمل عبد الزاير والسر افضل
 لغير الروح وعبد عطا والام راعي في اكدع من كل في الامم والمعم وعبد

[illegible]



المعلم العلاء
أستاذ المصنفين

أحمد بن محمد
القصبه العظمى
الط

١١٠٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

ولا تفرحوا من الغنى
لا يسعدكم على شيء فتبادوا
صلى الله عليه وسلم
ان والدك خالكم
والعفة على
بالفناء بعد
1957

[illegible]

الملك والامير
الملك والامير
الملك والامير

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

[illegible]

فكانت سامع ما خضعت له من وطأ
دمها به ربحا او ما دفعهم معاً الى الارض
والله عز وجل افادنا الله به / اللهم واخبرني
احسان

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

المستقر

الدائر وبيع 2 قدم العرف فان حلف فقل ما يكون
 وان كان وارثا لله فشرى بالحقى حسن وشرى بالحقى
 2 ملكه تحوله امرى على وجه لا يضربا حدهما قال و
 كذلك من هو له وفيه نظر وهو شبه الاحارة لموضع الميز
 ولانه يودى الى ان يزل الملك اذا نقل حاصقه
 ونقل وما شى على هرههم ولا انه لو كان محورا النقل
 لكان لاحاحه الى محدد الهه والى الطريق فى الميز
 وعدا الهدونه لا بدى دعوى الميز من بيان موضعه كمال
 بد من صفه الحوار والالم مع 2 النامه وانواع
 مقاربه المعاقب مستوى القبه والمعاوت محلف القبه
 فالاعتبار ما يتولى القبه وان حلف السوع والصفه
 ويستر المدعى عليه اذا اقر
 عند نقل قوله انه موجل لانه صفه كماله لو قال يزوج
 وان ثبت عليه بالسنة لم نقل قوله انه موجل 2
 ان لنا حمل صفه يعنى ان الصفه ما ترجع الى ذات
 الموصوف مكتوب

ومن مظهرى امامى فاما الاصل فاحتر مطاينه فقط 2
 2 جوع الى هذا القول لانه روى عنه في السج فولا مع م لى روى عن الام
 2 من هذا الجفاله وعنه ما روى من الكمال نقل العلى فكذا دعوى ما
 او نقل الظاهر ان الكمال موجل لانه لو كان عن هذا الطائفة في الحال لا
 الى الكمال 2 النامه وله القبه فاما الدعاء فاحد فولى بن نقل قوله **قوله**
 2 النامه فالى على من احد الدعايرها ما اخلفا في حقه ما امر به وجعل
 القول قول الاخير فلو كان ليرى روى ما روى وقال لم يعد كالا وكذا روى عالى
 فولى في القبا فالى 2 النامه فالى ان الاحد اما ان يثبت فيه اسما بالنسبة او
 او ان الدعوى لو قوله او بمن الراد او لا يثبت فان فيه امانة ولا خصوصه
 ومن الموضع الا ان يرد على الدعوى حاصه حلف له ولا منه ومن الموضع
 ان المرسول يقطع عنه المعاملة حتى يعلى امره وان لم يثبت اسما
 المجازية منه ومن الموضع ولا خصوصه منه ومن الموضع الدعوى لا جوع
 او بمن وذلك لا يثبت عليه يودى الى احدا طائفة الميز من صفه
 احاطا بعد الدفع الى ان لا اذبه عنها القدر 2 النامه فالى
 قوله في التمام فعلى الاحد القبه وقوله انما عطية السيد في حق المزوج
 انه مكلر وان قدرناه اسما او غير اسما **ام** ان قدرناه اسما فليس
 معاملة قدر القطع بالذراع فاما ان قدرناه غير اسما فلا دعواه
 يودى الى الناظر الليرى ذكرها في الحوار **اما** اذا استوفى اسما فهو محمول
 على احد وجهين **ام** ان المرسل يزوج له فاما ما سار الدفع الى المرسل اليه
 لى عليه القبه فاما ان المرسل يزوج لغيره فاما ان المرسل يزوج لغيره فاما ان المرسل يزوج لغيره
 بالمرسل لانه ليس عليه غير المير فاما ان المرسل يزوج لغيره فاما ان المرسل يزوج لغيره
 يدفع عنه المير لانه على الحق نعمها في وجه المرسل والمرسل نعمها على المرسل
 الله فاما اذا المرسل 2 النامه فاما ان المرسل يزوج لغيره فاما ان المرسل يزوج لغيره
 المارة من غير المرسل او بمن الشى 2 النامه فاما ان المرسل يزوج لغيره فاما ان المرسل يزوج لغيره
 2 النامه فاما ان المرسل يزوج لغيره فاما ان المرسل يزوج لغيره فاما ان المرسل يزوج لغيره
 القول قوله فاما ان المرسل يزوج لغيره فاما ان المرسل يزوج لغيره فاما ان المرسل يزوج لغيره
 على الخاب اسما ان ضم المال ويده ما دون المالك يخرج من اوله ولو كان اسما وان
 ما دون المير فخرج من اوله ولو كان اسما وان المير فخرج من اوله ولو كان اسما وان



قوله ما أن حرام مكانه حرام جمل على سائر الذهب من
مكة إلى منى وبينه وبين مكة ثلاثة أميال بعد ويقص ويوث
على إرادة البقعة فيمنع من الصرف ويذكر على إرادة الموضع
فلا يمنع من الصرف وإن مع معموليه فاعل لثبت مضمر ^{شئني}

1931

كانت من عاودته له ابرج وملة عركي في سرج الاناء وحلمه عااله بحسب عليه
الغرام من جهة الدم ومكانه الاحان لا انه حكم في الماسة لمعوله شرط العقول
2 البنية الى الاموال الهمة بملكك بخصر خلاف الامراكهك واستقاما فربحت انه
ملكك سطر الرد ومجرت انه اسما لا يصغر القول 3 فادالم ملكك بالرد
وخذ الواسك لم نقل بطلان الهمة 4 والثالثة وفي الوجه الاول بطر اما على فعله
2 الاوسطا بان المال واحد وما عا دمه هذا هو الذي عا له هذا لا بطر وملة منه
الصاير الى الاصل ليراه الفرع 5 في الخامسة وكان مع اقول له وعده من لا يصح
من ثور بلفظ الخوالة 6 في السابعة من اخيرا الكمال المطلقة بشرط وحظر
وجها له لا بها عده عده 7 في سبعة المعايير لا ركل واحد ضامن عن الاخر مع انه
لا يدرى من ياتيه الاخر من الذوق واللسان من لا يدرى من ياتيه من الجاهل
2 الخامسة فاما ما لم يعي لعمه وعده الناموس والبع الطار من جوارح روى في
سرج الاناء عن السبعة كقول من عفا كسفة كقولهم ووافعا الناصح حجة الطار شرط
اد اكا ركي ما في كمال اسل از لم يوفق سكر الى اسر السهر فاما ما من خصه المسهل
اما ان يصير باليات ادمس كوك فيه او ما لم يوفق فاما اما مطويج او مسروط فحزان لم
سلم الكفلا ريكدا الى اسر السهر فاما ما من به عفا والناسر خلاف السهر وام الملكوا
في كومات لا على ولا ر فاما ما من وقد عده في اول الناس كل ذلك يصح ولا يرجع فيه واما
الذي قد وجب فاما ان يصير عده معلومة فاما الرصة فلا ر وعده فاما ما من
مع طواف الناصح وسرولة الرجوع فاما الاراض السبع واما ان يصير ارضه معلومة
لخوم ما عقت عليك او ما بين ارضه وارضه او عرف او احدى النظم لم يصح وان قال الق
معاكبة الحر والامه ضامن صحت هناك عرض قال بالابا والكان له حصه 8 في النكاح
كان الناصر باكار الرجوع عن الطار فلا التومر والوحدة وكه اما ارضه فلا فاما ما
ضامن مع الرجوع فلا تلك وفيه نظر 9 في العاترة اذ عفت اقامه للادع سوا
الماكر ويعد تصد من صهر عده فاما ما من في رصة طوله في الحال انه مع
لكر راجع المطالبة حتى السد فادرم القاصر فخلا فخلا من صهر من موحل له موحلا
وفي بعض الاقان في اول المسلة لا يطالب القاصر حتى يعفو العدة لانه مقرر عليه واما
الحو القصر على المال فربما الى رة اخرى مع مراه الاولى ورصا المحل من طار النكاح
ورضى المحل من طاعة المحل لا اداود المحل من راجع على ملى فليحيا وشراح رضى
المحال عليه وعده لا يسئل المحل كالكفالة 10 فانه لا يرجع مع المحل عليه قول
عنه وهو المحل لا على المحل انما 11 ولكنه المحل الى المحل الهمة مقرر راجع
المدة تده في النكاح ارسر من عدا ر المحل فاما ما من كان عليه (من المحل ام لا)

في المدة من عدا ر المحل

ولا يبرار كى عليه من ولا يرجع عا المحل فاما ما من به ووه ووه ولا يرجع الى من
لكن الة العنة السابعة من النكاح ارسر من علة الدم الى رجل السرة علة من
وهو الاحالي لا ر عليك ففعله وفي هذه النكاح نظر لانه مقرر راجع انه سلم بامره له
ان يرجع عليه وسرحت انه لو شاع شاع المشدع 12 في الاول اذا ر المحل
والعربان يقول له انه عني او نوه انه عني او بطر المحل انه عني فوجه قدر اقله
الرجوع لان هذا عده مقرر به وان لم يسترط 13 في السابعة من كس على المحل
وعده ريد الناصح يرجع مقرر عليه 14 في علم هذه الامور وهو مستقيم ك
فالمو اذا اسحق المسحرج المدي على الناصح ولم يحلوا رجوله في اثر الادارة له
بالمك فكذا رجوله في الحوالة ليس او ارا مشوب المحل عليه والعقد من حسن
صعق حل الامور وقال بل رجوله في الحوالة اعد او شاع صم ورجع على رجل ما لا
فاسكن فحاز رجل قصته له عفا ولم يعلم سوت اكي لا ينفذ اعنه ويده رجوله ان علة صفا
فصح كركع الهم والمسلة للهادي صغر صر كالمسلة المسحرج اذا اسحق 15 في
الرائعة لعل لك هذه المال على سسل الدكالة لاما عفا احلها في شوب الدم فلو كانت
الرجوع انما عقت مع الناصر عا على البر محمل في القول قول مراد عني انه عدا ر لاه الطار
مع شوب الدم 16 في السابعة ارسر المحل بطلان الحوالة ولم يكن الحوالة مطاله المدي
وغيره انما المطالبة ليس ايضا لا سطر الحوالة 17 في السابعة (فقد ما من لان
المدي من عدا رة او حجة كواله 18) **المسألة السابعة**
ما حو من الطار من لا لعلة من العدة ورضا راجع بصره بالقاصر لعله الدرام
عده اعلم ان عدي الاعتذار ان يرضيه لا سقاط حو عنه وما له لسر حو له
كنا كوه ففعله قوله يعوسد عا الناصح وقد عدا ر في النكاح وكس يدعي على ريبه
الموسر البقة وهو محمل او يكون كره في الركنه وان حاله لان دال حو لله ودا عا
الذي وادع اذ اعاد الاعتذار لسوط حو عنه ومنه الاول الدلالة وحده الاول
ا ر عدي الاعتذار كمن يدعي الماحل فعله البقة وهذه العلة تهم ما عو صا ل و
عفا ر اوس ساهان او بعد احسانه كالحانة الخطا فلي اولى من يعلم بان
الطاهر من رجوله في انه ملكه الرجوع منه لان الامر قد يكون رجلا وقد وحاصه
2 الخانات وقول ارسر اذا رطاه السارة اذا رطاه الاعذار طاهر
يوجد مال صرفه في الاول وطهر الدم الحاحه في المار والشرط
بالحا ميسر 3 فالج وصر لا يصح الحاكم البقة الا بعد الحشر ذكر في سرج
الاناء عن المتيقنه وعن الاحكام كقولهم ورس ان كان رطاهه العدة اركا ر

Copyrighted material

فانه في سعيها لا مال ان يعاها فاما ان يترك له ما يكون له فذلك لودي الى
صاحبه وقد قال علم الامور والامرار واما ان يترك له ما يكون له اذا الى
اسرار الميراث بعد احد له ولا يها به فلهذا اطلقنا الاما عا اذا ما قدر كفايته
وسق له ولعاله فلو لم يبق له من ثمنه الا ما كان له من ثمنه وسق
مع ماله وخارجه اذا وجد ما يكرهه لا وخاله لانه يحوي من كسبه وسق
له فلو لم له ولعاله ان كان يترك لوماسوم وان كان لا يترك الا الوعد او
شهرته للملك حتى يتعلل بالكتب فيسقط منه والعنف ولو لم يترك له فلهذه
هذا العدم لم يكن من الكتب فيسقط منه وهم وهذا كما سئل الله الصاعده
بما ذكره في التكاليف في الكمار ساع ماله وحاله ما علم ان كسا
وان جرت العان ما سجد الناس مع لوماه واسود حله مركبه **والسابع**
لا يواجر للعنف لقوله تعالى فطمع اليمينه وعزاه وراحمي واجر كما ينبغي
العنف في حقه او بعضها اذا اعمد الشريك للمعسر فلهذا **السادس** في
خلاف الامور عياله فمن يترك الصنف والعنف والاه فلهذا **السابع** في
السادس طهر له عياله من ماله فانه لا يزوج لانه يضر الحكم الهم
صار الهم بالخارج ان يحكم له خلاف ما كان فيه ان الامام اضطرر دفعه الى
نصفه وخضاه في مسائل الخلاف لا يظلم الحكم فاما لو دفعه الى عياله مع علمه بحرم
اخره لم يجر اذا كان يرى محله **السابع** حكمه ان يترك ماله من ماله ما كان
يكون عياله كالميراث فلهذا **السابع** في طهر وارثه **فصل** اذا سئل عن العنف
في اسحقته هل يكون الميراث او لا يكون الميراث او لا يكون الميراث او لا يكون الميراث
في الميراث لعنفه او لا لعنفه **السابع** في طهر وارثه **السابع** في طهر وارثه
ميراث الميراث وكذا عدا طاركا فيه فلهذا **السابع** في طهر وارثه **السابع** في طهر وارثه
قال في الميراث كذا قالوا في ميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
في العاشرة لا يخل الميراث ان لا يخل الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
في الميراث والميراث في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
والميراث في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
ميراث الميراث في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
الميراث في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
الميراث في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث

ومع الحزم مدعي هو الميراث **السابع** في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
قد صار في الظاهر هو الغنا الظاهر من الميراث **السابع** في الميراث الميراث الميراث
من الميراث هو مدعي لعنفه في الغنا الظاهر من الميراث **السابع** في الميراث الميراث
مدعي لعنفه لا للميراث **السابع** في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
وقالوا والواي فتر من صاحب الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
والسابع منه حكم الميراث **السابع** في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
لم يدخل الميراث في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
حاله لم يعلق ماله لعلق حق الميراث به فالرهن في مال الميراث لم يعلق
للميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
منع من حق حسانته في رقبته وليس له على الميراث من غير العدم مال الميراث
ميراث رقبته العدم فاذا اعلقت حياه العدم رقبته مع اهلها ملك لعنفه وهو
سعد فاولى ان يعلق مال الميراث لان ماله ملكه لكرهه للميراث فلهذا **السابع** في
اولى من يشهد بالدين **السابع** في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
المالك خلاف العدم في نفسه فلهذا **السابع** في الميراث الميراث الميراث الميراث
السابع في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
في حسانته على ما لم يسل الميراث **السابع** في الميراث الميراث الميراث الميراث
العناصر فلهذا **السابع** في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
قال في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
العنف الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
في رقبته والنصارى رقبته فلهذا **السابع** في الميراث الميراث الميراث الميراث
حق اهل الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
بطلان وارثه ملكه فلهذا **السابع** في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
ذكر في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
قال في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
كان الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث

قال
لا يات مع انه الواحد في الذمة **قوله** فاما المطالبة فتمت بتقديم حوائجها والاول
على طعام موطن الاربع في ذمة بقولنا ما سعت من هذا لانه كالي كالي ليل الذمة
واحدة **قوله** كالي كان عليه عبد يعنى من مهور ونحوه فانه نطالب به لما كان هو الذي
في الذمة فلو كان في مملكتنا البرية الذمة هو العرض لكان يطلبه **قوله** على اكثر
مرقمة انه يجوز الزام فالحج واجبة على الخوارج من اعين مصالحه في عبد
يوم عليه مائة من عتق وكسر الاسط **قوله** في الثالثة سى بهم كور يطوى جاضر
قوله ولو كان الصلح على كذا او موروون يعنى كذا او موروون **قوله** في الخامسة عبد
صاحبه يعنى انه موروون عنه ودفعه او دفعه فالا لوكا في ذمة لثاقفة في الجحش
الواحد يعنى دماها ويعنى بالوعدتين الحش و **قوله** ما لم يعلم السوا او فقل
العلم الاول بالسوا واه كافي في الصلح ان بعد اكمله اسما بالاصل وقل في
بذمة عا ان كمله قبل المصالحه ونزولها نوح جوار ترد المعاصرة السبع الا
ان يحمل انهم يعاصرون الحاشي او ان هذا الذي يحقه من صاحبه قد صار معه
وفي صلة السبع الذي يحقه من صاحبه فان مع صاحبه **قوله** في السادسة
لما ان يكونوا قد ادوا له في الصلح او احازوه اما اذا ادوا احد صار صاحبه في
ذمتهم وهو ايضا في ذمة الحارضه ولا يرجع عليهم ان دفع الامم لم يادوا بالمان
علمنا ذكره في البيع ان وكل الصلح بالعلوية المحمودة او لو علمت انه الصلح
صبر ام او رجع عليهم ادوا له بالمان ام او الاول ان يجوز على كذا البيع الشر
فصير ولو لم يصير ورجع وان لم يادوا له بالمان ذكره في صلح المالك في الحارضه
طاله وان يظالم الوربة لا يمدون ادوا له بالصلح **قوله** اما اذا احازوا وظاهر ان
المعوق او العلوق فلا ينقض الا ان يصير استدا في ولا يرجع عليهم وللغير مطالبة
منه ومنهم **قوله** فهو بعد صحة الصلح لانه يعنى الصلح فلو كان يعنى الامم او اخر الملة
قوله في الصلح والامرهم ضامه يعنى ان الصلح لا يرجع عليهم لانه الامرهم
حانه فاما العزم فله وطال السهم **قوله** هذا اذا كان الصلح يعنى الصلح في القصة
حش وللصلح مع الصلح صور ان احد فاما في ذمة من دوان الاسال وهو الماد
بذمة الخاب فادى الصلح بطلان الصلح وان لم يمد في ذمة من دوان الاسال وهو الماد
المستطاع الوارث بعد تصد العزم فاما في ذمة الغير وهو المستطاع العزم وهو
الوارث فليس له في ذمة الوارث وفيه نظر واما ما سعت على قوله ان الوارث

قوله في ذمة من دوان الاسال وهو الماد
قوله في ذمة من دوان الاسال وهو الماد
قوله في ذمة من دوان الاسال وهو الماد

لما في ذمة من كالي كالي فلا يصح **قوله** كالي كالي ان يكونا معا في ذمة
وهو صفة ربي لان العزم في ذمة المست والمصالح به على الوارث وهذا الخوارق مستقيمة
بطلان حوار السوال الاول ولو في حوار الاول كان سطلما لانه العزم في ذمة المست
ان يصالح بعض من مال المست في الصلح فاما لو بطل الصلح ولم يخرج الوربة ونصح
صان العزم وهو صان الدرد وكان من بينها ذكره في حش **قوله** في الصلح الذي
يعنى الامر او قد ادوا له في ذمة يعنى في الصلح **قوله** في الصلح في ذمة المست يعنى الذي
به **قوله** لا يمدونهم ماله في الصلح عليه يعنى انه ان ادوا الصلح ادوا الصلح وفيه نظر
ان وكل الامر لا يتعلق بالمعوق مع ان مفهوم كلامه ان الصلح لو كان يعنى السبع
وادوا له بالصلح فقط لم يكن ادوا بالمان فكيف هذا ويكره لولا انهم ادوا له
بالمان ايضا ونحو هذا مع قوله وقد ادوا له في ذمة يعنى في الصلح والمان
وان لم يخرج للمان ذكره لعل عليه قوله في الصلح في ذمة المست يعنى الذي قد ذكرنا
المان ولهذا قال بعد لانه قد لم يمد بالمان في الصلح عليه وقد قال ان يعرف ان
هذه اللفظة وهي قوله لانه قد لم يمد بالمان في الصلح عليه يد اعلى ان الصلح ان
كان رادهم وصير يعرض رادهم لم يمد الماله ورد الصلح في قوله لم يمد بالمان وقال
العقبة فمد حش الصلح فيها عايد الى الماله ومعناه ان شئ عليهم في ذمة المست
وماله والمان منهم اذا التزموا فاذا دخلوا في الصلح وصالحوا احد المان فكل واحد
اذا ادوا للمان يصالح عنهم فان اداهم بالصلح وحصول الصلح لو حش صر فاما في ذمة
في ذمتهم ومن فلو كان في ذمتهم فالصلح استقل الى ذمتهم عن ذمة المست فلهذا في
الصام من ذمتهم عن ذمتهم لانه قد صار عليهم خلاف لو صالح بعد اداهم ومن عن ذمتهم لم
يعنى المان ولا المرفقة ولا في ذمة ليس عليهم شئ بعد صير ما اخذ اللههم الا ان
يصير عن المست في ذمة العقبة الملة خلاصة من وطا بعد ط الدار متعلق
بذمة المست وماله اندمهم ماله بصلح او عدم متعلق بذمة الوربة ايضا في ذمة
المان عن ذمتهم ولو بطل الصلح في ذمة المست لانه قد لم يمد بالمان في الصلح عليه
بل انه وجوه احد **قوله** فان يشوز الصلح للمان ومعناه لم يمد بالمان لانهم قد ادوا
به الثاني لم يمد بالمان في الصلح فانه ان يعرف الماله المست لانه المست
لا يمد بالصلح ولم يخرج له ماله من ذمة المست في اخر الملة وان بطل الصلح يعنى في
الامر من ذمتهم قال لا يمدوا ذمتهم وفيه نظر لانه في ذمة المست لولا ان الوارث

قوله في ذمة من دوان الاسال وهو الماد

لزام والارام ومنه فلما فصل عليه الموت اى حكمنا وحسننا ومنه انما امره اذ اقم
 امره الى حكمه دانته فمنه بالنسبة العامة حكما لا من حكمه وسبقه ونسبته الى حكمه
 بعدد وسبقه الى الحكم هو المانع لما كان منخ الطام وندعه **في** تطريقه
 الحكم بعض كون محمدا الطريق الى موضع معين الى معرفة الخواص ثم يرد بها الى عام
 الوصول الشرعي وهو الحكم في الله والاحكام والقياس لا يرد الى امره بل يرد الى
 راعه من الاشياء امهية رد الفروع الى الحكم الى هذه الوصول فلو كان الحكم عالما
 حكمه لكان ذلك بعدد الامة لا يكون علما غير العلم فلا بد بعدد العلم
 حكمه ولا يمكن وهذا هو المحقق في العالم بالاطراف **في** حشد العلم من هو العلم
 من غير الدعوى الشرعية والماطلة والمدعى والمدعى والمدعى والمدعى والمدعى والمدعى
 والماطلة **والملك** ان يتولى عنه العوى والضعف والروى والشرف
 لا ما حدث في الله لوصفه **النه** اذا كان في صاحب فيه العوى وان امر الضعف
 هو في الماوية ولو اضافه **في** الحنفية انهم يحقون الى دخله فحكم الشرع
 من بعض فاذا فصل حكمه بشي مع بالاحد فاما اطعمه فطعمه من راء **واما**
 المله في شرح الامانة ذكرها كذا في الناصر ان الحكم يرجع الى امامه فاما التسول
 بالنفسه فمكون على هذا كونه مقلدا **في** الحق انه اول الناصر والهازم
 وج وضاعده ومنه وعد السهم وفي الشريعة لا محبة او كذا خرج طوعا وبها
 وضوح من مقلدا **ومن** من يعلو العناصر المعاه والطلبة في بقوله تعالى في كلام
 لا سب على احد على حار الارض وانه لسرفه الاسد الامه فقط واية الامام
 في جميع الامصار فان من ولاه طلبة ونفاه ولم يعرف انكاره ولا البعض لبعض
 بالحكم ومن منحه في بقوله تعالى ولا يركبوا الى البر طلبة وقد اركن واية تولى
 الى الاسف على الله واية لا هم ان هو لا على ان حكمه على الله **قال**
 الوصف من منصف العامي سعة الامام العادل واليه والمعاه ومن
 لشي فحله والبرحكة الخصال ومن كفى امامه ومن اوصى المقاص عند موت
 لا الى الحكم واية في من من الى ان تولى سعة بعد موته كولاية الاوقاف وغيره
 واما كان من امره ان كثر في عرفان **في** اذا اخرج من من فعله فلم يرد من
 الطام الامام كذا في الخبر **قال** الذي من ان بعدد له لولا اوله الطام الى ما
 فاصا فان اعتقته صار فاصا بل لحيته **لكن** لا يامر الطام الى من يحسن
 الا ان يكون الامام ان الطام على **في** ويخرج من من على المانع في لا يرد

الاختيار هي حيا لا ماطلة وقد قال الهادي في حكمهم ما واصل في بعض ما كان
 ماطلة وليست الثاني قول الهادي في رحلات وحلف اولاد اصغار او كما واولم
 لوصف الى احد جعل بعض الاطمن الطلبة اصغر الصغار الى بعض الحكماء
 ذلك اذا لم يخف في تصرفه ولم يصدق فانه له الولاء والصبر وحرط على انه
 خفي فقط محال في الام الهادي **في** لانه هو همهم يحقون فاذا كان هذا فمن
 يوم فكيف من تصح ما هم على حواهم جلينا السلي على علم وعليه عمل الامام وحليم
 في الحمد الثالث من الله ورسوله مع ان اكثر منهم لا كما داني نواح ولا يدع بعض
 الاماها **في** الا ان ظاهرا في الخالف ذلك لانه كما وانطق ورجع في الولاء منهم
في وانما زحكة في عهد ذلك الموضع فان حكم في عهد ولا يدع سماع الدعوى الى
 السهانة لم يقع فان سماع الهزيمة فليكنه الحكم والهادي في عهدنا واولا اخذ
 وح لا يعلل روى ذلك في شرح الاثبات والاولى ان يقال من جعله حواضه ومن جعله
 سمانه ليقوله **الموضع الثاني** قوله كل من لا يجوز سعادته وامانة الطلاء
 يعني المعنى جمع الى المصير وعبد له وشرا لا يجوز ايضا العهد كشهارة واحاج
 فضا المراه دما في سمانا دما فيه واحاج ان يجر من في كل شي واحاج روح الامانة
 فضا الامانة تودي بالسمع دور المصير **في** وللعاصي من قليم اذا اقلل ان يلك
 يجوز ان يكون العاصي من قليم **في** اول الحاكم من قبله وكذا من جهة من حيث
 امام باما الوفاة فاضي بعد لانه يعلم لذلك فهو مختلف في كالعاصي من جهة الطلاء
 وفي الصغر عزم الا ان يكون من جهة من صغارا فاعانه كماله الاجماع وما ذكره
 انه يجوز في مسائل الاجماع على جهة الاستعانة **في** قال البعض المراد به الخاص
 العاكس لا الظالم لا لولا ان رافعا وحيل ولو كان رافعا في الضرر ما كان
 حجاج الى قوله حكمت فلا يرفع فيه الا الى قول من عدل ولا يحتاج الى قوله حك-
 ما الى الحكم الطلاء لستعانة به وقال لا يجوز المرافعة الى حكم المعاهد في
 مسائل الاجماع اذا كان يرفع انه عاصي **الموضع الثالث** قال العلماء
 للعاصي اذا دخل على من حكمه ان يرفع الحاكم من المصير ولا يخص به احدا ولا يشترط
 احدا في سماعه وطلبه الى التسليم ووجه الى اليوم كالحط **في** ولا يصح احدا
 سماع ولا يوم له ولا يظلم له دون غيره ولا يضره بالسلام ولا يضره ان يغير
 ذلك من انواع الاختصاص الا ان يعمل لخصته قبله **في** اذا تعدى من الحكماء فهو محرم

فاما في موضع فضاء حكمه وما كان قبل او بعد كثر في غيره فضاء ولا يقسم به
كما لو سمع اليهود قول او في غير فضاء **١٧** ولما كان هذا بعد ما نرى في عهد الهام
من قبل النبي عليه **١٨** في البناء نحو الفضا على الغاب هذا وشي في الاحار ان
الرسول علم في غيب في حيز وعده منه الناصح ووجه ووجه في الخور الان
بمرد او لا رسول علم قال لعل عليه لا يحل ان الغاب بها حتى يسمع ما يقول الاخر
والغاب ما سمع قوله و استمر في سلسلته نحو الحكم على الغاب الممرد وان
الحاكم سمع ما خفي فان مر مال الغاب **١٩** فان كان الغاب يعرف ذلك ان
الكلام الاول فيمرد لا يعرف مكانه واحدا فيمرد في جدد الغيب فيمثل شهر
وذلك لانه الامام انما هو من جعل العصر في بلاد او في بربر ليس في علم من
على غاب في حيز هذا المكنون من مبردا من مضا طوكا من مضا حكم عليه ولو كان
في دور تلك و **٢٠** في الركا ب الغيب من حكم من دور مرانله و فماد و الحكم
حيز مرانله **٢١** وكنت في الحاضر ادانوار في هذا كلام الهالكه مونا في قول في
في الركا ب انه حكم على الموار و طام به حل عليه **٢٢** فان كان في بلد لا سالك
عليه و سلكه في الذي لا يعرف مكانه **٢٣** فاعلم الحاكم في بعض العباد في يومه حاد
فاذا قدم الغاب فليس له بعض السح اركا من مبردا فان لم يكن مبردا لم يكن يعرف
منايه او غرو وهو بعد من له بعض السح و سلم الذي كالموصي اذ انا في مر مال
الصغار ايضا و ليس له في ذلك في الفرق **٢٤** في الناله الخور فانه منه / انما لغير
مدعي و نحو الخلف في ذلك في حيز و اسرار الم في الاقاله لربا في الخلف و ان
يعرف و ان يسمع هذا المبرور **٢٥** سنان لغير مدعي في الدعوى لغير مدعي
٢٦ الخور لا الجامع لمن من حكم ان لا يسمع على احبار احد و الحكم لم يوافق على
احبار لعله او برن كذا و عليه فانه و لو انه لم يسمع **٢٧** في الركا ب و الا في
عليه او لها في موار علم انه في المبرور و اخرها في محس لم يعلم انه في المبرور و الفرق
من قولهم و من في حيز واحد فمما عدم سنان في مرات و لو في يوم و في بلاد الام
الناس و عدم بعد الملام يدخل عليه و عند في حكمه عليه و هو ظاهر قول الهدية
واما المحتسب في حيز الا انه يدخل عليه السنان فان بعد فالصغار في الاجلا
و ما سنان و من في المحس **٢٨** في السان الوان من مبرور النصارى في المبرور
الا ان بعض حاربه و الا في المبرور و الا في مصلها و ابو جعفر و كانه في الحفة
فالوا الحكم المبرور و ان النبي علم في حيزه و على و عمر و عمر و اراد الصغار

الذي لم يبر و بعض المبرور في حيز ما شربهم للمبرور في حيز و قد دخل السنان
لام الله عليها قبل و اراد بالسور و غير سور و المهاد و الهي الكل لان
الخطاب للمقابلة و دل المبرور على اسرار الخاد المظاهر و المبرور في حيز
المبرور **٢٩** في الناله المكنون حكما في الناطر و عند في حيز في الناطر في حل
الوطي بعد حكم الحاكم في العمود و في حيز في الناطر حكم في الناطر و اقام
سور و رور على كاح حل الوطي او على طلاء و حكم الحاكم به حل احد سور
الزور في حيزها و كذا في السع و الاقاله و الفتح **٣٠** في الناطر علم في حيزه في حيز
المبرور و عدم و اجمع ح ما روي ان رجلا ادعى كاح امره و حاد ساهدين
فما لت و ان في مبرور حيز ما من المومنين لغيره ساهدين حتى اجل له فقال يا هده
زواجي قلنا لاننا لم نصدقها فعل هذا في اقسام احدها العمود و فيها
و فيها هذا الخلاف **٣١** في ملك المال و السنان مالا مضا و جامع لا
سعدا طام الثالث في الاساعات في حيز في الناطر انما في الرابع في سائل
الحلا و سعد في الناطر انما في الاروا و المكا في حيز و حيز مونا في طموه لانا
ملفقا و احد في حيز الحاكم ما واحد كان واحد عند المبرور و الا في حيز له
سنان على ان الملة قطعه / احكامه **٣٢** في انتفاع السع على مال المعلن
واركا و الناطر حاد / انه ان كان مضا في الناطر فظاهر و ان كان مونا سنا
ما طام هو مونا في حيز مع الحاكم عليه في الظاهر و الناطر **٣٣** و كانت في
السع من الملاءم و كاح سنان طام او ما طنا و اما السع في الظاهر
و السع في الناطر / ان كان في الروح حاد **٣٤** و يسوي في انتفاع العبد
فالعقد كالحكم بالسع و ما طام على العاقله و العبد كالحكم في الملاءم
و ما ذكر في السع و العواقل فانه سعد طام او ما طنا و ان كان في الناطر
و في طام السع فوجه و سنان الما في العاقله و حاد سعد ما طنا اذا
كان المبرور له مالا في ظل السع و السنان الذي في السع المالا
من العاقله حاد / ان كان في الما طنا و ما طنا و ما طنا و ذلك في
السع / العام السع في حيز او فانه في حيز على السع سعد طام او ما طنا
و في العاقله لانه في حيز او حاد و الاصل في حيز العاقله طام او ما طنا

١٨٦

في حيز الحاكم

فلو كان السمع تعلم المساد او ان الراجح يستدل او الخفى على عالم بانه عد
بعد ظاهرا او باطنا **و** انه ظاهرا لا باطنا يعنى بمخاطبة ما هو دكر او محليا
فيها ومدها انها ثلاث وفي حلقه انه ما وعمل مدها **و** دكر المظلال والاما
حاز لها فله ولكن سمع حتى يصار مغلوبه **و** وهذا مستند على ان الحكم في الظاهر
لحكم في الناطق به بطلان هذا السمع لم يقرب لم الحكم بقول المدعى والبر
للمدعى عليه بقر الخال له كما كان فلو ادعى اذ حكم للمخاض بما تهادى
ولو عجز عن اثبات الحق لم يقبل ان الحكم بما للمدعى عليه بل فركا في يد وفيه
يعجز عن اثبات الحق بعد ثبوت دعوى في الاول لا يقع في المسئلة اذا حكم
للاحكم بالزوج وحل اذ اعاد كما جهات فهو دوزن وادركها احكام الروحه بل
لها قلة او يمكن بعضها منه فله **و** قد المسئلة خلافه فله هو كما في محله
علاج مدعى زوج حله وعنده بالت له زوجة **و** في العاشر اعلم ان
كان القاضي الى القاضي على وجه واحد فما سمع القاضي الدعوى او المصه وحكم
له كتب الى قاضي بلد اخر بعد فاذا اوصله كتابه بعدة بكل حال وان احبب ان او
حالت ولا يحتاج اعان الدعوى او اربها **و** ولا المعدل ولا حرج ذكره في سليمان
الى سمع الدعوى او المصه ولم يحكم لم يكتب الى قاضي بلدا وان قد سمع الدعوى
و المصه ما حكم له على بلان فله في مسلة الكتاب من اهلها الا حركا في
ترتبط احد عشر مدعى في الكتاب ان الصوم به السنة وان يقرأ على اليهودي على
كلام في يهود الوضوء دون فراه حوان فها من دون فراه اذ احتفظا به يعلم وان
يقول السيد الرضا كما في القاضي فلان وان يهدى الى القاضي اسهم في ما فيه
وان لا يكون احد ومصاص وعبد موصوف وقال في حق من هو موصوف
ح وادى اعلم وان لا يورث الكافر لا يورث ولا يورث جلاوس وقاسه على موت
يهود الاصل ويحرم يقول المستوا من له خطابه لم يورث يملكون وان الامور المكن
الله ولا يورث ولا يورث وان يورث واحد والاراء للعدو والرجح وان وجه
لكن في اللقب وان يورثوا الحكم له وعلى القاضي ان يقر به **و** اذا
ادعى ما عاب واقام شاهد او قضاة المهر والمحكم عليه في بلد غير بلد
القاضي فممن لم يحكم بل يقول هذا القاضي ليس هو في لانه ام قاضي في البلد
بامر هذا القاضي وهذا هو في **و** في الرافعي في زوجة على كل من امره اصل امره
وان كان خلافه مدها والبطر مدها لهما الامام امره بسل كما واول

والامور العبد كونه بل بسل بعد حاله ما عده حلالا وهو مسله فطعمه
لا يخل حاله امر الامام **و** المسئلة يهود عاز خل انهم لم يربوا امر الامام
رجلا بسله والامام بعد ان يعلم ان العاز لم يده وان ما قبله انظر اما سائله
انما يتجوز ان يرضى بحد من شر المسكر ولم يتكر المثل او احد الركن من العليل
او من مال السهم او من ربحه السطح والاموال الا في اليهود **و** والخلاف
فيه انه سائله في صافي الركنه ايم ذكره او لا ان سائله الخلاه في فيها
اصل امر الامام فذكره في ركن الاموال الناطقة وفي حق ركنه السطح وذكره
المدعى في مسله ركنه الهلال قبل الركن الا في سائله مساهمة فيما امر به في القدر
في اساقه فله كما سئلوه **و** وان كان فيما لا يعلم بالولاية يجب
في العاقل الطلاء والصوم والفقير واليام والفقير والفقير والفقير
فله **و** في طاعة القاضي لا يخل على الجمع لكن على المتخاصم في يد وروي عن
ار السائله احكام العبدان فلا يطاعه فيها الثاني اصول الشرائع كالعلم
والصوم فلا تخلف في حاله فالاماميه فالواحد لا يرضى للامام به بعض ما
يخصه لملكه وفيه يقول الاول دليله العمل في كل مسلة ما هو باسماه وطر من
الثاني السمع والخبر والشرع والماريه سرا والبال سائر دواعي الفقه والخبر
طاعة لان الطر واليهما الاحكام وهو سائله للكل وعنده الاماميه نعم **و** في
في ووص العوام **و** هذه الاحكام في مسله وفيه الرابع ما يخص حده الا
ما منفت على سائله وحده منه فلا يخطا عنه وكذا تروجه والسمع منه
والخامس ما سئل به الامام الي نقود الى قن امره وامر المسلمين والامان
واي هو في الامور المعروفة والشيء المسكر في امور الدولة والساسة
في الخامة ما قام حده على معنى من الخصم الحاكم في الخف بمسلة او يخط
وفي نظر الصلاه مشغى **و** اوقع ما من في الخور نعال لم الخور وهو سائله اذا
عجز عما كره اطلب ما يعطى الكرم القبة فمع بها ولا يعطى في نقد الثاني
ربما مع ما سئل الا سئل به وكان الاصل لا يعجز راسا المال ربما مع لغز
كبره وتعدرا سئل ان المهر **و** ولا ولا له لغا شوهدا على احد قوله او على
هو فاقه جابر **و** في السائلة عجزه بصلها اما لشرع في المده حاشه
او حاكم او حاكم فيها ان لم يكن فيها حاكم بعد اخبار المدعى وعنده حاشه
المدعى عليه وكذا ان كان فيها حاكم وان كان حاكمها واحد او طاه المدعى

فان
مكر نفعاً من خسران اذا المجد المحمود من بقاء السوء عليه من المال الرضا او موافق
لم يكر نفعاً من خسران له قرضاً المالك قال لم يجوز خسران الا اذا ما والد عار اذا اظهر
بالخاسر شي يظهر لوسم طائفة الملة او لغيره ولو جهمهم البعض المحض او
الواجب البعد مع انهم لم يكر نفعاً من خسران في اموالهم ودرابهم ومع كون ما اذا
مطلوباً ومخوفاً للملك العام والخاص والمال المهر **باب**
للملك اللغة المتبع ولله ان ياتي بالواجب اذا اذ الخصة حد الانها مع من
لا حول غنى ما فيها وجرح حاله ومنها دس في حد الان مع من المعاني ولا يسمى
للملك حد ان لا يكر نفعاً من الاغنياء ولا يكر نفعاً من المعاني وهو في الرغ
عموده معدن بالضرر يسوي في حق الله تعالى وعبد وحلي الدين من طوائف
امراه بوحالهم فقط ودونهم وفي الشئ مع ط **باب** دانسوا الله خروا بالار
سوا لطيف اسوا ويدردي عنهم الملائكة بعد ذلك فلما كان لعالم في فضه
واحلاله في ارضهم ان ايعا لهم كان على فعل واما الله في سرج الامام على
علمه لم يخرجه الا وكل على من اياها فتمت وهو في الشئ رداه الطي اول
عن اصحابه لكن الامام عمن رواه في ذلك ما مكره فقط واما الاصل على واليهما
وهو في اوط من الخبير وكذا ذكره في المجموع ورواه في الاقان في الخلق **باب**
مرو طي في ام ولا رجم لانه لا يصور فيه احضان خلاء او المراء فانه حصل
لها الغرض بوطيها بالروح **باب** وعمل العبد على ذل الرجم شهيد وعقد
رجمه بالاصغر من رجم الله في سلكه بعض العبد ويراد في حد من رجم في رجمان
عندنا ووقا في الماله سلسل من رجم في الكافي فالاصغر الله اركان في الماله
سب طم تحت طمس او عصفه يوم طم طوله وكره في بهر الاقان مرو طي
علا طوا حد المهر والسنة الحد في الشئ في رجم في رجم السارسة انه اذا
ادعي الجهد والعلا في الجمع عليه الحد وح نفس على بالوقال لم اعلم لزم
الربا لاسل **باب** شروط الاحضان الثلوع والعقل والكره
والوطي في كاح محج ولو كان قد طمها بعد الرما في الاقان يكون محصا
بالفاسد وقال العادي ان رجم في الروح في حاله وقال في الرجم
لا بد ان ياتي الروح في الماله فلا يكون محصا بوطه صغيرا اذا رجا بعد
بلغ الخامسة ان يكون الروح عاقلة صغيرا كانه اذا كان مملوكا
نوطا ورا دبر على والنا صرح الاسلام وقال القسوس وروا في الشئ

في طمها ان رسول الله رجم **باب** هو كضمانا وعد رجم والنا صرح
لا خصها فبعد اذا اجمعت شرائط الاحضان في احدها رجم وان لم تكن
النا في محصا وهو في الشئ وعندهم لا بد ان يكونا مقامين بالعرض عاقلين
حريين في الموشد ليجب ان يكونا مسلمين حريين واما الثلوع والعقل فاذا وجد
في احدهما رجم **باب** ما لعن اهل الاسلام ولو كان كاحهم في عده و
هم رجم وعقد الحكم باطله في حال والا فطاهر كلام الرضا في الشئ
ما في الاحضان **باب** عودك وشئ يكر الا ان رجم من لسا حمر
فان رسول الله رجم اذا رجم في رجمه محال الشئ في محال الامام وثل
محال الشئ وهو الاول الذي دل عليه خبر طاهر وهو ان بعض الناس في زمانهم في
وهذا ذكره لنفسه وعنده الماصرون وطم الخور في مجلس واحد **باب** او بعد
عندهما وشئ قال لسان في حقهما في مجلس واحد وسهوا في ذلك المحال شروا
حوا واحدا معز او واحد بعد واحد فان جاءوا على حال او بعد لم يكر بها لهم
وحد واللفظ **باب** في الاول كان السهان باطله والحد السهو رجم بها لهم
قد كلف السهان الذي ليس للحد حواله وحقوقه لسقط بالاسلام وقول
صرح المالك معج وذكر في الكافي في محال الشئ ان السهان لا يطل عالم بشئ
او ان اذ نقاشي كل بطل السهان وحدنا وانه وذكر على هذا فانه من الاول
لورجم السهو بعد رجمه لم يصح الا انه رجم ما رجمه المالك لورجم فعد ان
ان نقاشي الحد وكذا ذكره في سراج الامامة هناك قال محمد لسان الارشاد
ان السهان عليه حد في الزنا **باب** من هذا كالعولج وكذا في الرجم في
في رجم وفي الخامسة كنه اورد في محال الشئ ان يقع السهان في هذا على فعل
واحد رجم في اوله وطاوع في اخره واعتبر من رجمه في رجمه هذه العلة
وقال هذا احكاما للحد وندرا ما السهات لاختلافه في الوقع المحال وقول
الناصر كقول لا ما لوطها عامما قال في لم يشهد عليه على فعل الامر ولها
في السادسة وعما وحده الا كراهه رجم على قول الارز في اذا لم يشكره فعل
وخصها ان لا حد لها ما رجم ولا بالسهان لان بعد السهات لا بد من اللعن
وهو لا يمان في حقه وفي القصاص حد يصير بالنسبة الى الحاج ملصا واما

وكان لا رجم في الماله رجم
لان الماله لا يكر نفعاً من خسران

ما لا يرد مقتضاها قد استقرت واجبة الاصل **في السابعة** رجل وامرأتين
عند الناصر وشرا اصل النساء وعدل الحشر لا بد من ان يعد وحال دسها دسها بالو
طوعا الا واداروا على وجه المباحة **الموضع الرابع** عند ادراج العبد
ما به والابن يدين قال ابن عباس لا يجد عليه ما حتى يعقبا في عينا حدة العبد
وعند الهمزة في جماعه سبعة ما حتى يحضنا في احصاء رجا وعده ونسب
المكات كالعبد وح معاني المغرب قال كيعر الرجل المراه والمرء والعبد
قال الناصر وسر يجمع لغيره من طرد منه من الملاء وعبد الناصر حشر
سنة وعده وسر يقطع الخلة مع الرجم وعبد الخوازم **الرحم** والورق
وجوز الخد على النالغ ورج فعال النالغ العاقل اذ امكس ليعتبا صبا
محمول الخد لا يشهد شرت البها وهي كاله والنالغ العاقل اذ اربا
لصغيره خد لانه النالغ بها **ولم** يكن احد ان يسمي عليه الخد قال ح امرا
الامصار خدوا وازادك السرط والحرس والاحلاف ارج وعبد الامام العام
الخد الامارة **الاستد** ظاهر هذا ان السبعة اذ لم يكن امام وان
كان امام فهو الذي خده وهو المذكرة في الحرم والشرح وما وص الله وقال ش
خده كان اماما او هو ظاهر الاحار وقال الخد كان اماما ام لا فان
كان موت النالغ عليه ما واره فباعه الى سبعة واركان السنة فصل بينهما
سنة قال في الشرح وهو خلاف الاجماع والامح ان له في سبعة الخاكم وان
علم السدان ربنا لم خده بعله كالا امام والصغير احب الاسا ولو لم يكن
وروي بصدره هو حل مسئلة من شتر من اراج **سبعة** حائل امراء
والا ورج لها قال الخد لا اريد في احراها او شبهه قال صرح وسر الخد
لا لم يحل اذ اراد لا شبهه ولكن علما انهارت واحدا بالعلم وولما انه خد
في الحبر بالرج والرج من قول **السبعة** ربنا الامام فلا خد عليه الله بالقرن
فتوبان لغيره روطه في عار ودينام **فان** كانت غير ولاه في
بلع ولاه امام قبله وقوله او قبل ولاه في عار ودينام **فان** كانت غير ولاه في
لا خد فيها عند الهدوء وعدم خد في الاولى وقوله ولكن ان وقعت
في مكان لا يلية هذه حاله نالغ وعدم خد والاعده تبع في ولاه
الامام وحسنه امنه في خده بالانفاق **الاربع** ام العبد قد رجم
فلا خد بالنسبة له عند الحقة وعبد راد اربا وامام وما قيل ليه ولم

لعمري امام تحت الممزر والخذ **ولم** يرسا عن المسود عليه قال هو حرا
عبد محض **والخمس** ومن جملة ما سأل عنه المعروف بالسود عن اركان المكان
والفاعل اركان المسود عليه امراه وعن المعروف بها اركان المسود عليه
رجلا ليرجور الخد سقوطه خلو خسته لكان يكون المكان اذ حرج عثر
والاه اماما وان يكون راد الزا فلا المانع او وقت حشور او غيره واما لو قد
طال مدة او ما يكون المعروف بها حارة او مشرك او طاربه امر **والخرد**
المخدوم من ثلثه وخلفا ثانيا والمرء فاعده ووال وفاروا وليا له وخطا
ج والاولى صر الرجل في العرو الخد والمرء **في الكرم والطير** وخمس **الرحم**
والرحم من صرت الراس عند ما وشرط الح لا ضرب **ولم** من الدنوع والعلط
في الكا لا يكون حلقا واحدا والسن الحلالا بطه والسنون للسوطا لعلما
علم امر الحلالا بسطعها والعبد كالتوتا اذ كان لها الاخرج وشون طوله
وطول السوطا لارج وكان الراس شديدا لانه قد يكون حرا ولقد المر لانه
ازالة العقل والعمر استدلها بقضائه **ولم** اول من رجم اليهودي ان اسعوا
سقط الخد فان اربا او عاوا او مرضوا او ينقطع ايدهم في سرج الامام للناصر
لا سقط الخد كقول ع لحي وهذا الذي ذكره عن حلا ولا تقسم لله في كتاب
الشهادات اذ امارت النالغ من الخد الا في الرجم وان بعد الحقة سقط الموت
واما اذ لغاوا او ينقطع ايدهم صالح وكه سقطا وال لا سقط **ولم**
كما استخلف رسول الله **فان** اعد ما من الامراه بما انا في اعينها والنزنا
فارجمها اذ ارك في العرو في المخدم وادار بعد فقط **ولم** في الباسم
لعم عليه الخد قال شريام قال الناصر روح لا ساع منه ولا سكر ولا طير ولا
سوي يرح منه وفي الكا في انه قول الماكي واجمعوا الله تعص منه فيما
دون السن في الحرم وقوله خارج مكة من العي خارج المدينة وفي الخارج
الكرم الحرم عبد الناصر وم لا ضرب في حال دنه والعكول عفا والير بعد
ما وجد منه المرفا لم ومعاوم انه الاصل الى جميع مربه لكن لا بد ان لا سوي
خه في الهوا **وقيل** لا بد ان يطرطل واحدا منه الى المذرة والام الح **ولم**
في الخاتمة سوي رجمها في كضه فان لم تقربها او انقطع خضها
لعارض استظهرها اربعة اشهر وعشرا حرها **فان** كان يخر

الحلقة من الحجر وقال الجوهري داود يقطع من جود د بعد قال الرواد من ط
المردان يكون اقل الدار وقد نظر في الشعر والجمعة في المشدود
على الارض واوله بعد ذلك انها تكون حراثة التي هي سبلا حدر قال الجوهري
حرا يقطع من ثقبها واخذها اذا كان صاحبها عيناها وكنت عده الكبر اذا
كان الوط من داخل الامم خارج والسائد حراثة في الاول اطلقها ان
حراثة بالمت المثل الواحد الدار فارتب الدار لو كان في العلو والماء في
السلع من معلوم بكن السيل حراثة في عرو الماش وحماض ريدو بكن ان صاحب البيت
فيه حفظ قنعتا عده ولقطه في الاول ساقة في الملح ولا بد من اثباتها كما هو
كوز في السج لانه لم يكن فيه والا كان له باب او كان معنوقا لم يكن حرا لانه
لا يسع الا حلق المطارح وهو قول الماصوم بالله وحمله مانه لا يمار له من حش
ولله ما من سعة او قصدة وطحاها على طاهرها ذكر ذلك في النافي في
هرا من مريه لا او اخذ صفا في دفا وعلو عليه كان حرا زاد عاها ان يكون
البر حرا للمواهم وعبرها وفي كل ذلك نظر في الماله لا في مفرق اعلم
او المصا اما لو احدث الجماعة ان كان لو احدث فاعطى على من سرق منه من الحرا
وسطه في حرجه امه الخارج وان كان الجماعة فالسارق اما احدهم او احس
اركان احتفاته ان اخرج من الحرا الخاص الى العام قطع او من العام الى خارج
المصر قطع وان كان السارق احدهم فان سرق من الخاص قطع وان سرق من
العام وهو وسط العضم لم يقطع لانهم قد سوا في الرابعة فعليه القطع
شرطي ان سرق الكفر ولو سرق قرا او حواهم او معه فسل لا يقطع ذكره من سرق
فان كثر عسر الواب فسر ولاه في نظر السارق ان يكون العسر العوار او
المسرة العامة فان سرق في ثوبا او حبة لم يقطع ذكره من سرق قال الرواد لا يقطع
من ان يكون في الصخر او عثرها فمقطع ويحكي في المدق وعده لا يقطع
الناشخا لا ان العر للمواراه لا للحفظ فلهذا لم يقطع بل لم يقطع الا من حراها
لحدا واما ما لو كان البعد المواراه لغيره في سرقه من سرقه في الحاشية
القطع عليه وكذا في المص من سرق وكذا في الماص والماء في هو الاصم وروم
وج وس لا يقطع واعلم انه اما ان يسرق المصا احدث على واحد او على جماعة
او واحد على جماعة او جماعة على واحد ان سرقه واحد على واحد فاما دعه او دعه

كتاب الفقه في
المسألة في سرقه

ان كان دعه قطع وان سرقه قطع في الرواد ان سرق المصا من سرقه قطع
قطع وان لم يعلم قطع في الامانة لا يقطع ولعل من ادعى ان المصا من سرقه قطع
صاحبه فيه وان سرقه جماعة على واحد قطعوا عند كمي وكذا في المصا
وقال الرواد وج وس لا يقطع وان سرقه واحد على جماعة قطع ان سرقه من حرا
لا من حرا وان سرقه جماعة على جماعة من حرا واحد قطعوا على قول كمي وكذا
وعلى قول الماص لا يقطع في الماشية وهذا القطع على من احدث من الحرا
مع انه احدث من حرا فهو لا يقطع صار مقبولا في الرواد لا يقطع قطع
الكل من الرواد عده كالماشية في السرق وقطع الطرود وكذا عده في الماشية
في آخر الماشية وهذا القطع عليها فان وضعه على المعية فالصبر ان كان
لحتم لو اعلو الماشية كان المصا من دعه فاعطى على الخارج وان كان في الواعظ
كان المصا من حرا كان القطع على الداخل فالحكمة كما لو دخل السارق
البيت فزنى بالزوجة فوقع نكته من خارج الحدر ونكته من داخله فان كان
الخارج بعد عده دراهم قطع الداخل وان كان الداخل بعد عده قطع الخارج
وان كان في البيت وذات العترة قطعها ودفعة بطرانه لسرقه حرا هذه الى له
اذا كان في الخارج حرا في الخارج في الماشية واخذ له وكذا الوساو في حرا
ذكره في الرواد وقال في القطع عليها وقال في حرا من واحد قطع وان لم
يأخذ لم يقطع في الماشية ولا قطع على واحد منها فان حرا في سرقه قطع
يقطع وقد ذكره الغزالي لانه افعل للمبروق في شرح الامانة القطع فارتد
عناداه وادها واثابها او طر سرقها قطع لانه فعله وان حرت سرقها
فتوالا من سرق احدها يقطع لاركان الدار احدث عليها فلهذا سارت فهذا
او فلهذا لا يقطع وقوله في شرح الامانة وشبهه بالما وفي شرح الامانة
فان احدث الطعام او حلقه طعام دخله او احدث في الطعام لقطع لانه اسلمه
ولم يخرج منه ولو قطع الدار لم يخرج قطع اما اذا حلق دار لم يقطع فلهذا
مطعمه او احدث دارا لاصار فلهذا عده واما عدم طر سرقه فلهذا
سارت في الحرا في احد المصا عاظمه ثم حرا في الحرا المصا فلا يقطع

من البابا وعند تقطع الدسري في السرد السالمة والرجل المني في الرابعة ان
عنا اختر وقال عمار بل وولم قطع مانع من الى الكوع شرح الامانة ان
هذا قول ابي حنيفة والعباد حصله للمعنى وحى خلا فوارط **قوله** فان قطع السري
علاطافه خلاص من وحى **الاول** ان المحدث هتافه فلازم من قطع المني عند ما
واحد في روي الماني لقطع المني من روي السري الى **سائر** ان العاطف لم يرضه الذي
ان كان خطا او قال اخرج منك فخرج من ان فقطعها وقال ووجه لا يني عليه
المال انه ان نفد من مكنه وقال في شرح الامانة والحد احكام الى الفوارش لا يفسر
في **الاول** للمحدث منه واليهود ان يعفوا اما اذا التقي المحدث ومنه اليهود
على الحق قطاهر قال **الكافي** وعدم الامام قطع من غير عاصه المحدث ومنه
ما لا يخته وعدم وطو والعباد لقطع الامانة واما ان يعفوا المحدث وليس
للمحدث ان يهدوا **الاعمال** ولم واما ان ادعي وازاد اليهود ان يفسقوا اهل الم
فكقطاهر **الكافي** وفي **الكافي** ان قال المال الذي سرق في اذ هو يني او ادت الى
بالدخول لقطع وحان هذا من روي **الدعوى** في المانة فامتنعوا المفسر الذين
هذا صفة لسر كل احد ختمها واما تركه حنا او حقا او قلة طرافه خلاص
الرجم اذا امسوا سقا لا يني يحسونه فامتنعوا بطرق حكا في شها بهم ذكر
للمن سح **الامانة** للمحدث ان يكون حقا لا يقطع قطع اليد في **السنة** الختم قطع
وصار في الحديث اذا اقيم المحدث على السارق فلا غرم عليه واعلم انه اما ان
يصر بل او يقطع قلبه ان يصر بل او يترك المحدث بوجه من الوجوه مع او مع
او اذ ارسل قطع المني عند ان غدره مني القطة المصومة في المال اطلب
القطع وان يقطع قلبه فاعلم ان امانته او بالبدان كانت بالعلم انصها بعد
خلافا للماصر وسوا الله بها قبل القطع او بعد ذلك الحكيم عليه مردها
ذكر في المبرعات وان كانت مائة فاما ان يتوزع منه او يدعه ان كانت مئة
احد وان كانت في يد غيره ففقه خلاص في المبرعات بوجه ان امانته ورجح
احد من على السارق **قوله** لا يؤخذ الا الواحدة بها الرجوع من احدا بالامانة
على السارق وصحة وادى الى اجماع قطع وصار في مثل ذلك في شرح المني وقال ابو
جعفر ان كان من مئة رجوع على السارق كما لم يرد لم يؤخذ وان كان في مئة
كانه احد في **الرابعة** ذكر في السج وعدم الماصر ووجه من يقطع
ان يقطع من مكانه حتى يقطع من يدها فاذا اترها ما لم يقطع لانه لم يرد

190
شاقوا ابد له لكر يلزم من هذه العلة لو اسهل لم يصح وقد قالوا **قوله** بعض
لعي شفع لاعتنه فاما ان يكون بها ما لا من حرم حتى يحكم للمال فان لم يصب
في بعض هذه الخصال لم يقطع وعند شريط **الروح** **قوله** في ذكر في
القاب حقيقة المجازة وان احدث شرطه ان لا يتوزع المني وقيل ما من احدث
في المقر فوجه من ذلك ان امر الطلبة لا يتوزع مجاز من وعدم اهم
بما يورد في الممارس واصر والعرو على القول **الاول** ان يقطع الطبول من
الامور الضرر المحض النفع فيه والامور الطلبة قد تاركوه في اخذ الاموال
بغير ولا يه وجوه لكن فيهم نفع وهو الكف على اليد الما يني من البطالم والطعان
ولو لا ليد لعدنا الارض فاما مع انا عبا عا ليدك والعام الخيرة قصر عن
اكثر الدنيا **قوله** في **الكافي** فاطع الطريق في بلاد الغاه لا يقطع الامام اذا
طفره ولعل هذا على **قوله** ان الامام مقتور من بعضه من المحدثين
من المني وطوبى الثوب حقه والمستت من اخذ حمة او الهرب والظوار باحترام
وله في **قوله** وحسب على الامام ان يعمل بوجه قائلها هو الله تعالى ونكر فانه هذا الكلام
ما بعد وهو انه حكم بفسوطها فذكر ان حتى في مالهم وان لم يترك احد ان يطالبه شي
ما كان منه وان ذلك يقطع عنه طاهر او باطلا لظاهر الامانة وعدمه والاصح دم
وسر يقطع حقوقي الله ووزجوي ادم فخرم ونقص منه وقوله تعالى فان الله عبور
رحيم فاما قوله لا الخلقه **قوله** في **الكافي** التوبة المسقطه للمفوض ان يكون في الم
ما ان اقام واربع التوبة الميام يني ونقطا ولو لم يكن في الزمان امام او كان في زمان
اليه طاهر الامانة هو الثاني ولكن **الاول** في جعوي يني ادم لم يمسح خطايه
ولا يقطع الخلاق **الامام** فاما في جعوي الله تعالى في يني يقطعها ولو لم يكن التوبة
الى الامام ويحكم خلافة **قوله** في الامام قائله يني حكم عليه بالسداد الا ما يني
هو في المقتول او حتى حيث **قوله** في الامام قائله يني حكم عليه بالسداد الا ما يني
ادار ان يني خلاصا من يني توبته وان عمن يني في التوبة وان عمن لا يني
به في قطع الطريق وقول **اما** التوبة **قوله** عمن الامام وقال في يني ما في الامانة
على المحدث **قوله** وعند الماصر هو المني وبعض المحدثين خرجا من الدنيا وعمن
اهلها فليست من الموت ولا الاجابة اذا حان السحان بوجه الخلافة عبا وقلنا
هذا من الدنيا **قوله** في **الكافي** يقطع يني ورجله وفي العالم يني واصل يني

بعضه من الامور التي

قوله وانما الوعد على قدر ما واد من بعد هذا الى العسر وغيره من طرير العاد
 هذه ان تطالب الخفاء الى روح المعاصر فالاول هو ما لا يقتل والموجب بالامه
 والباقي وكذا ان المعاصر فيها والباقي خالصة والخالفه الا من من العاص
 السعي الى العسر واستعا اخص من الحق ولا يلحق هذا قاله لا معاصر في اللطه لانه
 لا يعلم الما ولا يمكن معرفه قدر ما لا يمكن عمله الخ لا من قدره وول الامر در روح
 وشي في شرح الوعد عر كحي لمصر في اللطه وضرب الساطع والماله في الخ
 عر كحي وانه لكلمه والى حصل السان ان في العسر الا من قدره وول في شرح
 اليهود كما تقدم وهو الصحيح في العسر واللطه **قوله** والباقي في اللطه واد
 حتى في الاول والاد بالله مع انه لا يصلح فليجمع وكذا الذكر فليجمع حتى في اليه
 من غير معصم اللهم الا ان يرد وانما قطع بعض الناس في المعاصر وكذا في سائر
 هذه العاصه **قوله** والباقي ما سوسا من الخيم في وقت النصف والملا
 حده ما دار على النصف **قوله** حتى على المايله من غير زمان الا في علمها الخ
 ادا اوضح فليكن الخ اقصر منه ولو اخذ اكثر **الموجز الثاني** طالع حسن
 المسلم بالكتاب الذي المعاصر وتصل الخ بالبعد الا ان يكون عده قال الخ
 فلهذا انما وصله عن الهاء علم وما ولى عا دخل جعل بل عده عا فلهذا
 الامام حده الاقصاصا وقال كقول الا ان يرد ان يرد او طهه ان حذفت
 وقال ادورصل به كالحال وطاهر الكتاب ان المراد المعاصر الذي وقته بطر الاول
 ان الذي على الوجهين لحددها انه يجوز ان يرد من قبله ليه (سند) والمزند
 والباقي استقر على رتبه خلاص المرتد **قوله** على خلاف فقه نظر وكان الا في
 العاصه ان يقول الا اذا اقل الاعلاف لا يرد لاختلاف الا المراد والمواد
 كان الاعلاف الا اذا اقل الاعلاف **قوله** وفي الفرقه **المسلك الاول**
 صل حرد في بعد من **المسلك الثاني** لو دل على انها او عده لم عتق العا ولا استلم
 فلا ان الاعتار بحال الخفاء في حال المعاصر من قبله ذكر طر شرح السج في مسله
 دي حرد في حاله في الاول **قوله** في الثانيه وحده ان يرد ان كان هذا على قول
 المصحح حرد ان كان على العامد وبع ان قال انه على قول الاحكام انما انما استمطا
 فاعر العامد لئلا يرد بحاله واحده عماره ماله ويدر به وهما لم يرد عمه ويدر

وغيره
 من
 في
 في

لن القول سابقا **قوله** في الرابعه فلا حقه فكل واحد واحد وكل
 له القول من الاخر قصر الوعد لان عتقها في حاله واحده فلو سقوا احد الو
 كمالين بطلت وكذا في الاخر لم يرد فلهذا فان سقوا احداهما بالمعاصر فلو
 ربه الميعود استقامه من الاخر سقوا **المادفغ الثاني** في الاموال ولم يقع في
 المعاصر حده **قوله** في المعاصر للمعاصر لم يحمل فلهذا المعاصر بعد
 وكذا حرد العرف وانه مشهور بحواله ولم يلزم المعاصر حتى يعلق بعض غير
 العسر الا في حاله او المال هو جو معاولي الخ لا انما من احداهما على الاحتراز
قوله في الخامس لا تعداد الخ لو كان اربا او اربا فانه الا في الاموال
 ميات وقرن علوا **قوله** في الاول او عده الخ هذا من لطف الله وحكمه ووطا للمعاصر
 عن الاموال وصونها عن الاهل ان يرد من يرد بها وديها وضغفها وكذا في
 حتى جعل اهل الخلويا واسترهم مع ما تسكن تام حلالا واحتم فاصعقهم
 واشفعهم ولو كان يكمون العسر مقطوع الارباع لسن له سمع والاصور لاص
قوله في السادس بشرط الدرام وريسا العالمه لعله العلماء هذه المسله فادرك الهاء
 هو مروي عن امر المؤمنين والعصمه المعاصر وعدم صح والحق في العاصه
 وول للشرع لتصل الخ لهما من عده في عا ردها وعن عمر بن عبد العزيز والاعط
 وكوشع قول لا يصلح لهما ما راه وحده الاول في حقه عا من الاول فاه
 حنا القول احد ان قوله تعالى العسر بالعسر وتو له علم المسلمون عا فانها وهم
 واوحا لصلته له لمحصل المناواه لانها النصف فلا واحد كما لا يوافق
 عده الا في قول بعض اصحاب الفقه وهو قوله والاسي بالاسي لو حث اليه الواحد
 مع ردهه الرومان حصل المناواه والعمل بكل الاسر وحده قول الثاني قوله
 العسر بالعسر وتو له علم المسلمون كما فانها وهم واحد اهله هذا القول من الامه والخبر
 قل الخ بالبعد كما تسلك الجماعة بواحد والخم سائر الاطراف كلها وليس ما قاله
 حتى يوم ان ردها ما استحقوا بها الا نصف الرجل ونصف ما يدفعه من اليه فورد
 الى ارافه (م) ماله وهذا الخور بالجماع وحده الثالث قوله في علم المعاصر
 السبا والمعاصر هو الما فاه ولا متاواه منه ومنه ولا يعلق هذه ماسي لاه الما
 لا ربح حكاها لما عا البوراه وهذه خطا لما الا انه قد قيل لشرع المايله مستوج

هـ

الحاشية اعلم انه اما ان يعفو عن الجرح او عن الواحد او عن جماعة هو القتل
 عطف العود والديه يجوز ان يعفو عن قتل واحد او دم احده وان عفا عن الواحد هو
 العود والديه فاما ان يعفو عن العود والديه او عن القود فقط او دون الدية او عن
 القود وذلك عن الدية او يعفو مطلقا فهو يعفو عنك **قوله** في الاول سقطا 22
 الثاني وهو ان يتولى عموه عن العود فقط او عن القود دون الدية في الدية خلافا
 الى الجرح الزعم لا يده وفي الثاني لا يسقط الدية بعد ما وقال الشافعي سقطا وفي الرابع
 لا يسقط الدية بعد ما لا يعفو المطلق عمل بها ويحكم من احدها سقطا القود
 لا يسقط بالدية ولا يسقط الدية لا يسقطها فكونه وعدمه سقطا
 اما ان يملكها اصلان على الدية فاذا سقط احدهما سقط الماني واربطا الاصل
 العود فله ان يعدل الى الدية فابطل **قوله** وان قال غير الدية دون القود فله العود وله
 ان يعدل الى الدية لان موجهها ما هو القود **قوله** في السابعة الا بعد ان يحكم عليه
 الحاكم طاهره سواء كان بالما يهدم او الارواح واليهان لان العاصر من خلاف
 له بعد سر المحترقة لانه من الامام كالجدوج لا يفتن بالمقتل وملا برانه اذا كان
 باليهان لوانه ما تقدم **قوله** في الثامنة من المقتل الاول في سوال **قوله** لا يقطع لهما
 معا لانهما قد استحقا ما كثر حل فلا حل من ماله او قطع من ماله فليس بالثمن
 صاحب الكوع مستحق له وصاحب المروى من المروى فليس له مشاركة صاحب الكوع
 بل يقطع من جرح قطع ولا يقطع من موضع لم يقطع **قوله** فان جرحا المرح عليه ما سالا
 فوقيه من جرح قطع من المروى بعد قطع من الذي قطع من الكوع او فله وقوله
 اخرها لاسي عليه في السؤال المتقدم ومع ذلك سائل **قوله** في قطع ما من الكوع
 فتمها اخر من المروى فله من هاهنا قطع الاول وكل واحد من المظهر لو ابرق قبل
 فعدت من يترك الحاسر مع العود كالجرح وهو المقتل لزم الثاني لانه انما يتركه
 الاول واذا لم يتركه الا بالاسي وهو ما لم يترك شاقا يقطع الماني انقطع عمل
 الاول **قوله** في السابعة اذا كانت الجراحة مما خفي في العاصر فترت الى ما لا يضر منه كان
 يقطع من المروى فترى الى نصف الساعد سقط العاصر ووجهه اليد وحكوه الرائد
 وان كانت مما لا يضر منه كان يترك من نصف الساعد فترى الى المروى فترت العاصر
 من المروى كما لو جرح احد الاضراس فيها فاربها العاصر منه ذكر في سيج الامانة
قوله في قطع اليد وسقط من لا يملكه لم يضر منه لانه ما جرحه فادار اليه المولى
 العلاء العاصر منه كما لا يضر من جرحه حتى يصح ذكره من قال لا يضره كما لو قطع

في السابعة
 في السابعة
 في السابعة

في السابعة فله ان يملك من ماله او احد احواله الحاشية وبالعاطع الا كما يحكمه
 حال قطع السلام ثلث من بعد **قوله** قطع كما بان فيه اصعب من السبعين وهو
 كامل الطابع ولو قطع كامله ولقد بان فيه فليس اصعب من واحد الارش
 عن الاصع كما لو قطع اصبعين وله احدهما قال لا ارش **قوله** من السبع مريد
 المني شالا اذا قطع مائة من ماله في السبعين فله قطع الا كما كان الموت
 في العاصر من ذلك **قوله** في السابعة عشر من مقتضى الحال **قوله** في العاصر جمعهم واما دم
 فالشران عليهم واحدا بعد واحد فله من الاول والباقي الدية وان حكمهم دفعه
 اربع منهم فله مخرج من جرحه والباقي من الدية وكذا ان السبع لم يقطع
 ان جمعهم فله مخرج من جرحه ومن غيرهم فله مخرج من جرحه فله مخرج من جرحه
 فله ولو بالصلح له دفع للمشتري الذي يريد من ماله لغيره لانه لا يضره حتى يرضى
 حاقوقه بعد ان احدثهم لاسي عليه ليرى لو عفا ان احدثهم لاسي عليه حتى يرضى
قوله في الحاشية فله ان يملك من ماله او احد احواله الحاشية وبالعاطع الا كما يحكمه
 الامان فان لم يملك من ماله او احد احواله الحاشية وبالعاطع الا كما يحكمه
 في عليهم من ارش الجرح الاول والعاصر من جرحه فله مخرج من جرحه لاسي عليه
 وكذا بعد ما وجب فتمها عن المروى بعد من جرحه فله مخرج من جرحه لاسي عليه
 اور وخذ ما كانت **قوله** في السابعة عشر لم يضر منه في سوال **قوله** في السابعة عشر
 ان لم يضره فله مخرج من جرحه او من جرحه الثاني لانه لو جرحه اعم من المثلث
 فله مخرج من جرحه ان المروى لا يضره لانه لو جرحه اعم من المثلث فله مخرج من جرحه
 لم يضره فله مخرج من جرحه او من جرحه الثاني لانه لو جرحه اعم من المثلث فله مخرج من جرحه
 عن الدية على الامام لانه قد فاضل الخطا لانه من الدية **قوله** في السابعة عشر
 وكذا العاصر يعني المروى كان رد للعفو وان لا يضره كالعاصر والعاصر
قوله في الحاشية عشر لانه فله لانه لا يضره لانه لو جرحه اعم من المثلث فله مخرج من جرحه
قوله في السابعة عشر لانه فله لانه لا يضره لانه لو جرحه اعم من المثلث فله مخرج من جرحه
 ولانه ذكر في التمس ان بعد ما لا يضره لانه لو جرحه اعم من المثلث فله مخرج من جرحه
 للمروى على طرقتين معا عن السبع ان السبع لا يضره لانه لو جرحه اعم من المثلث فله مخرج من جرحه
 هذه الاعضاء الاربع الا من الادن والذكر واللسان وهو قول الجمهور خلافا
 ورد السبع بالعاصر في الادن في ماله في السبع واللسان والذكر في العاصر

في السابعة
 في السابعة
 في السابعة

والايج ان الخور لانه حفظت له حقاقتة شدة غيرة كالصطر والمكة في الرابع
وكان الذي سقط في مسجد او شارع نفع من طمس مسجد واما الشارع فكيف سقط
منه وهو علو له لعل ختة موضع محض سقط اليه او نفع سقط في الشارع وهو
قام عاقله وقال في شرح الامانة الاعيان موضع المسقوط عليه فارقا له الوقوف
فيه لمجد وسابع وسور ملكة صفة الساقط وهو الساقط وان كان في ملك
الساقط فالساقط مضمون عن طامن ويخصص لهما ان السقطه عن صهيها صهيها
واما ان سقطتة فهو هدر وضايف ولا فرق هدر من الوجهين في الحكمين كقوله
كان موضع تعد ام لا وان سقط الامحار ولا نفع احسن من كمال المسقوط عليه
لما سقطا كان لهما الوقوف فيها او ليس لهما فكل واحد من صاحبه وان كان واحد
الوقوف والآخر هو مضمون الباقي هدر في السابعة وعنه نفع او غير المعلم
اخرج الصبي في قولنا نفع كل من فعل ما دونه اذ تولد منه التلف لم يضر ذكره في
اخرج ماله الا في من اضر امراء بهلك لا صان عليه اذ المجرور للمعاد السابعة
الطبعة المصنوع ويحكم اذ فعل للمعاد تلفت لانه السابعة اذ اقطع كما ذكره
فان لم يصنع ما كانا وما بالقطع الرابع من صهيها صهيها في السابعة وان
كان المراه كن محمله للمعاج فليس عليه شيء في الاوان او اقد في الحاشية
اذ الكرية او صهيها صهيها وقال لا صان عنه قال هما فعل للمعاد ما لم يحاذ
صهيها صهيها زادت على المعاد او فقال له هذا الفعل وليس لهما ذلك الشارع
هما هو الفعل للمعاد فاقوله التلف فاذ حصل التلف لانه فعل لا للمعاد
الا ان يكون الترانة في اخرجها فيكون خطا او صهيها صهيها لا قصدية القتال
في السابعة ان كان نفع فعله القود فها هو من اعطى اسما او طعاما تسموا
عالمها فاصدا قبله ولا يعلم الاحد فاكله فعله القود ولا يلزم على هذا الوامر سلك
نصفه او نفع الحد لانه هاهنا يعلم التلف فليس له الاقدام وهما كالا يعلم التلف لانه
لا يعلم التسم فان كان نفع اعطاه الطعام المسموم تسموه التسم كان كل الوامر فعل
نصفه فقولوا لا يخلو اما ان يعطيه الطبيب سالا او غير سالا او اعطاه ما سالا
فلا صان عليه ان كان الحد يعلم ان يفتل فان كان النفع في السوال لانه ما يترتب ولا
نفع له وان كان نفعه ما كاله فليس صهيها صهيها عار وان اعطاه غير ما سالا فان
هدر وان جهلا او الاحد صهيها صهيها علم وخطا ان جهلا او علم الحد وهدر
في السابعة لان نفع الاصل ليس فعله فماله او لم يكن فعله فماله سب

والا في العلة ان يقال لانه من متعل في الشئ واما قوله ولا يملك الاخر ان يملك
في العاقله والعمد على العاقله وكذا لانه فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله
ونعد الخطا في الوحد من السقطه الما في لست في الدواعي المراح لا ان الدواعي
هو لما لم يفتد وقال الوحد من السقطه فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله
وهما ان سلطان في اذ لهما الروح فترتد واولا الوطى لانه لم يملك ايم فان كان
بعدا حلت له سقط صهيها صهيها لانه فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله
بعدا سقط او يد او قتل الوطى في نفع طامرا فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله
عليها السبعة في الروايد **الكتاب الثاني** عدا الاصل من الحد والاشطر
ان يعلم صلاه وان يملك اطلحه ورايح ارايمه الامام سبعة وكذا الوطى على دار
الغدر في الحد **الهدم حار** والمعد حار والوطى حار والعمار حار وفي سلكه
المعد حار في الخارج اعني عمارا كان الداخل والداخل عمارا في الخارج الا ان يخلان
كل احد سقط فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله في المانه فاصحابها من الماحض عدي و
صهيها صهيها في نفعها بعد العمر والاول في اخرجها لم تكن على صاحبها ان
يكون عتورا في جمع هذه السبعة فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله في المانه فاصحابها من الماحض عدي و
وقته فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله في المانه فاصحابها من الماحض عدي و
العامة لم يملكها فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله في المانه فاصحابها من الماحض عدي و
عاز سبعة من كماله فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله في المانه فاصحابها من الماحض عدي و
خبر وقته بطر لانه قال ليس له من كماله فاقوله فاقوله فاقوله في المانه فاصحابها من الماحض عدي و
له ان يطر دانه في ان اخرج والوقفة فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله في المانه فاصحابها من الماحض عدي و
او الماله صهيها صهيها في المانه فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله في المانه فاصحابها من الماحض عدي و
را كماله من غير ركض لاسي عليه وكذا الوطى لم يملكها فاقوله فاقوله فاقوله في المانه فاصحابها من الماحض عدي و
او يملكه لم يملكها فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله في المانه فاصحابها من الماحض عدي و
وهذا فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله في المانه فاصحابها من الماحض عدي و
اما اذا ما لم يطر لانه لا يملكها فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله في المانه فاصحابها من الماحض عدي و
في الشارع والمسرط ان يملكها فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله في المانه فاصحابها من الماحض عدي و
في كون عتورا ولا يملكها فاقوله فاقوله فاقوله فاقوله في المانه فاصحابها من الماحض عدي و

وستان على من العادة **قوله** في المائة عشر من واحد ولد الحاة له مائة **قوله** في المائة عشر
فالعارة على المائة لانه انما فعله وعنده على المائة لانه مائة **قوله** في المائة عشر
كان هذا ضامنا للمع قال الومر والوحد حصته فقط **قوله** بعد حصته هو
بعد الحصص انما عدد النكاح لانه المالك ما لها مائة او حلا ولا المسألة على
ان عدد عدد نكاحه في حصص العمل ولما انما لا يقع العمل الا بالمع وكذا قوله
في آخره بعد حصته حيث لا يحصل العمل الا بالمع **الموضع الثاني** قوله الميسر
العامة العمل والكم وسيم من قال العمل الميسر فاناد وسيم العمل شيئا على العمار
والا ولا العمل العاقلة صاعا عليه كلما ارسته نصف عشر الدية **قوله** فلم ياشتر
العمل جعل الاكسائر والما دون المستطاع في الدية ودون المستطاع لا يصرح
الماسر فلما لم يصرح بها واحصوا الاكسائر كان له مائة في الدية **قوله**
في السالوم سائر يعني كسائر المراكب دون **قوله** نص عليه من النكاح في
الفسخ وحاشا له من محققه وعنده من خص في الميسر وعلى الصبي والمجنون **قوله** وبعد
للمراة احرار النكاح الثاني من عمل الله **قوله** وقال في الميسر على العامد ومو السهم
ونظر طرأ الا ان حرمه الميع ووجدا الاحكام التي عليه عما في ماله ودينه بخلافه
وعنده من الاكسائر في الاسائر كلها والمذهب وجوبها فلما كان من النكاح معي الا
كم من خسر دابة او ساها او ركبا لا يصرح من او وضع حرا او سرقا وطلعت الا في
او حيا ومع **قوله** الله وزادها السرقة مع الله الا ان سرقا عرضة من نذر فقال
ما الذي من السرقة والخسر من ان حلا واحدا منها **قوله** ليس في معي الله **قوله**
قوله العجوة يمد وير مع الاحكام لانه قال فوج مع الميسر والواو بعض من دية الم
عشر داهم وكذا ذكر الوحد في الوالعم للفتنة **قوله** ليس من المراكب
ولا اراد الله على انه من هو اعلى منه وهو المروطاه التي يسلح به المروا لارادوا
انه لو قصه من العام الميع **قوله** واروسها مع من يفتنهم فاكافيه المروا دية
من العدد منه ولما لا في هذه المسألة في وجوب احدها ان لا يصرح بالدية في الحر
وعنده في المروا والمخالف والمأمومة والمنطقة كما هي ان لا يصرح في
سائر الاحكام ما بعض القبة يريد وعندها فلهذا قال في النكاح والمو
وسائر النكاح يعني الاربع في سائر النكاح ما على قوله ما من قيمة صهي او محسنة
الى **قوله** ان بعد ناله ان نصف العدد واحد الاروس ولوراد على قيمة وهو

قوله الثاني الاربع الشا حاشا ما حد اوسر ولوراد على الله وحسن العشرة
وهذا مع قوله في الاحكام وعنده في ان العدد اوسر عليه هذه الخصال التي فيها
2 المد والعبر وقاسوى الاربع فلا تبا فلولم انه يحسن العدد ولحق الاروس ولو
راد على القبة الاربعها هو ما بعض القبة ولما قال في النكاح والموحي وسائر النكاح
يعني الاربع فماسر سائر النكاح على الاربع فاعرفه **قوله** وسدح السيد محمدران
سلكه وما حد الا ان كان الاروس من قبله او اخر ومن ارسله ولا في واركان
الاروس من زينة حرم من سلكه مع الاروس او سلكه وما حد منه **قوله** فاصح منك
2 الاحكام فيه نظر لان محي لم يذكره في سلكه سده ام بل حدة المحي عليه وهذه له الخلال
لصف عشر فتمت جباة هو قوله اذا كان ذكرا وان كان انا في عشره وعنده
امه ذكر كان انا في وعنده ما بعض الام فان لم يصرح فلا في **قوله** انما عليه
لحسن لغو وظاهره يسمى ان يحقها بها مخرج اليه من غير ان يصرح به حكمه وكل
حين يقع حكمه فاذن انما للمعدة في الدية وفي العدد القبة وحده نصف
عشر فتمت كما سمي في المربعة عشره والمهر يسمى السومة من المذكر والاسي فان قيل
فالاصل لدية في ماله وهو حرم الميع في الذكر نصف عشره وفي الاسي عشره وان كان
عاشرا في المعدل للمعدة في النكاح الدية واذا كان حكمه اقل فلهذا في خبر الامه ان كان ذكرا
نصف عشره واسي عشره فلم يرددهم الى الذكر **قوله** في النكاح والاروس خلفه الدية
والاسي في هذا الخلاف في الواحد القبة ولوراد في الاسي على الذكر واذا كان في القبة
ان يصرح على الذكر وعلى الاسي والرد الى نصف العشر او الى الميعق او يقول الذكر
والاسي في الاصل القبة في الذكر والاسي في النكاح والاروس في النكاح والاسي في النكاح
ما قد انما في نصف العشر على الاصل وهو اسقوط الا ان الاصل في النكاح والاسي في النكاح
مستكمل في حصة واذا كان في حصة ردنا الى المستوفية وعلى الثاني على الاصل **قوله** قال
ج من قطع وقوله هو قولنا اعشارا بالانتهاء وقوله والاسي في النفس الله حرم اعشاره من
السراية **قوله** في النكاح **قوله** عده وشر في حرم البهية ما بعض الام خرج حيا او
قوله الميسر في الاربعة ولا مان عليه ولو كان مطلقا وهو قول المالكيين وسوطيين
احدهما الخاطبة مال الى النكاح على العمار والم نعليه مع انه غير مستوف في الاسد
البار غير مستوف في الاسد ونوله المثل فيهما في الاسد الساسي احاطه فان يعمل
في ملكه ما شاؤ ولو صر العبر وقد قد صاله في كتاب المراجعة انه في النكاح في الماني مستانه

المسئلة ان العتق ظاهر الخور وان سقط الفان وهما الحان فادى الى حان
 وادام من وجه واحد فانه لم يمتعه مع الاتصال مع انه متعده والى
 نوصح المار في رزق العتق فلم يمتعه من طرد دانه في سارع لم يعد عليه زدها
 والى ان يمتعه اذا وضعها في ملكه مع الاتصال فادخله الحقة في ملكه
 فلم يمتعه في طرد دانه ونسبها في ملكه **المسئلة** اما الاتصال الاصول
 والذوق حكم المقتل الذي يكون من طرده وملكه من طرده او طردوا وعزم لكس
 هذه الحقة من او دفعه في حكم المقتل **في الخامسة** جعلوا جميع الاطراف
 لعلهم ان ما فلتت فيه حقوق الناس حتى الحقة لا يوافق فاما لو كان صاحبها
 مما هو على الخلاه في الحقة ام لا **في السادسة** المراد ان العتق ان ياتي
 في هذه الخلق احاحه اليه لانه ما يحتاج الى انكار السعير للعتق فقام والعتق
 من الكونه جعل الحقة لا ان يمتعه واما لو كان من المقتل كان ضمان عتق وجات
 ما سار او مطلق الاول لانه **فلسا** الصبي انه لا يملك حكم الاول للمالك مطالبه
 نصا بغيره الودعه ودار العتق على الثاني **في احوال** العتق لم يمتعه حكم المقتل فاذا
 لم يملكه صبي للعتق ولعدم المقتل فلو مطلق لم يمتعه ولو عزم وكذا لو لم يملك العتق
 ان يمتعه عموما او نحوها فاما على السكك لم يمتعه لبقاء العتق والعتق والعتق
 والصبي واليه **في السابعة** في حكم الحقة المقتل فان كان ممتعا للحقة والعتق
 معا كما هو عاين الناس من لانه احقر ممتك ولا عزم يكونه ممتك لانه لم يمتعه
 احقر ولا يافه كونه ممتك من هذا احقر في ملكه ط اذا جمع بين العمل والعتق
 وقد تقدم **في الثامنة** فطارد الظاهر ظاهر المدة من يمتعه من يمتعه على العتق
 فان لم يمتعه فالحق لا يمتعه في الحال **وقال** والكنى يمتعه في الحال لانه ليس له القيد
 والمرعده اذا ج ما لها او حرق العتق والعتق المرعوطه اذا ج ما لها سواء فالأمر
 من كذا العتق اذا فقه **وقال** الكافي ان يمتعه بما لو كثر في الحال لانه ممتك
 ما حانه واما العتق فان كان اياضه ولو لم يمتعه حوجه وان كان خا من امان
 دار لا لا حظ السمت فكيفه وان كان يمتعه فعلا صريحا ومن يمتعه اياضه وان
 العتق والكافي ان يمتعه لا يمتعه من يمتعه اياضه وان كان يمتعه فالحق
 فعلا يمتعه من يمتعه من يمتعه وان يمتعه بها وان كان يمتعه من يمتعه من يمتعه
 في احواله عما حلت له لا يمتعه من يمتعه من يمتعه من يمتعه من يمتعه من يمتعه
 فقال

في العتق
 في العتق
 في العتق

باب العتق قوله ما يمتك قال يراد بالعتق ما يمتك من يمتك من يمتك
 والاربعه وعنه من جانت على العتق او دونهما وح وافتقار النفس وافتقار
 دونها **في** فاذا كانت فلا وح قتلها اعلم ان بعض الخاء لم يملكه واما ما يمتك
 فلو جنت هذه الحاله لم يمتك حاشه **في** ولم يمتك اياضه وان يمتعه الممتك
 عنه فاما لو قالوا للعتق عتقا او اياضه لم يمتك ولم يمتك الا هو والعتق
 الحقة معلوم بوقت العتق **في** ام الولد فان كان مورا من ابيه في قدر قتلها فانه
 هل الحقة سعلقه من يمتك ام يمتك فان كانت ممتك فانه قولها اذا حاشه
 فانه يمتك من الاول في شربها في قبه واحده ومع ان يمتك من هذه اليها لو ماله لم يمتك
 السدس وان كانت في قبه لوم منه في طرده الا من كلها كالحق ما يمتك او
 واما لو مات لم يمتك الحقة كما قاله وفي ذلك نظر **السؤال الثاني** هلا كانت
 حاشها عليها الا ما يمتك حكم الحقة فلا يمتك حكم الممتك في ان الصبيان في
 امر الحكم الامنع معها الا يرى من يمتك عليها لانه فيها لست كما فلك احاشها
 عليه **السؤال الثالث** هلا يمتك جميع الحقة وان اراد على قتلها ليرتفع حكمها
 من حاشه بالاسد فصار كالحق او احقر موالي العتق فلتا والله فقتل على
 الحقة فامر بقتلها احقر العتق **السؤال الرابع** قوله في عتق الرقيق الحاشيه
 فقال فلو فلتا في الثالث بعد سلم بعض الحقة الاولى ما يمتك في يمتك والاربعه
 فلتا في يمتك في قبه واحده بعد رجوعهم وعنده وروى في قول الممتك
 في العتق الاولى في واحد بعد الفراع من الاول او فلتا في قول الممتك اذا كان
 مولاه ممتك في العتق والعتق من يمتك او لذي **في** فلتا الحقة في اطلو لانه
 في اطلو حكم الحقة فاما ان يمتك الحقة وطالبها لانه قد يمتك في العتق الحقة
باب العتق عتق وروى في القاص لا يمتك من يمتك في اطلو لانه
 في عتق العتق لانه وروى في القاص لا يمتك من يمتك في اطلو لانه
 في عتق العتق لانه وروى في القاص لا يمتك من يمتك في اطلو لانه
 في عتق العتق لانه وروى في القاص لا يمتك من يمتك في اطلو لانه
 في عتق العتق لانه وروى في القاص لا يمتك من يمتك في اطلو لانه

في العتق
 في العتق
 في العتق

اسهرام لا و قد دل على في الشرح 2 سله المراه اذا جعلت لقط الحس انما اذا
 سقط حباله فوق ترعة اشهر فنه الدية 2 سوا على المراه وعده الماهر والناظر
 والرهري فنه الغرة ايضا والناظر ومن مع الاخر من اذا سقط ما بعد نور الام قد
 الغرة وح مع الوافي 2 **القسم** هو جازي خلاو العاسر من
 وجوه فنه سبها انه مدعي الفصل وطلد الخلف لغير معلومين ومبها انه خلف
 على العلم ومبها انه لوحد الدية بعد المهرين ومبها انه الفقيه بالكلية او منها
 ان لما احدث على من المدعي عليه واحد قول الناصر انها ماطلة 2 و احرا الاول 2
 صلوا الماه فان لم يتكلم ما كان هدا لانه الله الماه 2 في النامه فانها كان
 اذرا الى الفصل فاسم يلزم اهلها يعني اذا اوجد في صباح او طريقه كور في او
 2 مكدوم الله الخلفه الله فان كان في ذلك الخلفه المصاحبه فالقسامه عليه وان كان
 الموضع الذي الى احدثها الا انه لاهل النامه ولا ير الورقه فالقسامه عليهم دون
 لاهل الغرة 2 في الرابعه فلا اقسامه لانه يودي الى قسامه 2 في الخامس
 فالقسامه على اهل الغرة يعني اذا كانوا في ملطن فلو كان واحد من القسامه على
 الصف الذي لم يعلوهم 2 في السادسه في داره او امه او المراه في دار زوجها
 فنه القسامه والديه ولم يذكر على من وقد قالوا المنصا / اقسامه على النسا وقال
 م / اقسامه في فصل واحد في دار لسن بها غير امراه وقال محمد القسامه والديه على
 عاقلتها وقال وكلاهما عاقلها يعني هذه الخلاه فيها وقد جعل قول الوافي ارفع
 امه في الدار عنها من الرجال وقد قال علماء المال اقسامه على الصبيان وقالوا من وجه
 2 بلد فلا لسن بها الا الصبيان لرمه القسامه والديه عواقلهم لانهم منهم ولا يسم
 خلفون اليهم للريان فلم ينقل هكذا في صله الام والمراه 2 ولعل اهل الملوك
 لم اجد وعده تزوجه 2 ولم يجر الاوثر يعني من المال ابن الدية 2 ان الزوجه لو حب
 قله وكان اهل الزوجه غير محصورين فلو كانوا محصورين معلومين فعليه القسامه
 2 وكما يلزم العاقله فلا اقسامه فيه فاما ما فوق الموصيه فمكروه في فصل
 لا خلفه العاقله ما لم يكن نكاحا وقال في الكافه عن الهادي وفي المعنى عن ال (ه) ان
 القسامه تحذف في كلام الرم العاقله من القسور ووجهها وهو قول ابو الله 2 لم تكن
 قسامه لان وجوه 2 دار نكاحه فنه اخلصه نكاحه ومن فلف نكاحه فلا اقسامه ولا
 له **الموضع الثاني** تولد من كان من اهلها يعني العدا وهو ان يكون امان
 النكاح من اهلها وقوله او منوطا يعني ولو لم يكن النكاح من اهلها وقوله عسرا
 يعني كان الا منوطا وقوله او اصلا يعني لانه كالا من اهلها وعدم

في قوله المراه اذا جعلت لقط الحس انما اذا سقط حباله فوق ترعة اشهر فنه الدية

و لو لم يكن النكاح من اهلها

انه مدخل في القسامه العموم والخصر على الاول انه قال لسن من اهلها والمقسم
 لسن من اهلها وعده ان احد الاول ما يجعلوا من كان عاقلها من اهلها وقد لسن
 فاهم ذلك وعده لا قسامه على المكثري وعده من عاب وله دار واهل في موضع الفصل
 وعليه القسامه 2 في الرابعه اما لم يلزم القسامه لاختصاصه موجه في سقط وفي
 هذه العله نظر لان الموجه المسقط اما بعد ان في حق الله فاما في حق الادبي فيقول لكن
 المالحه المحول لمرله الحق لم هو عليه فاهم استقطاها ههنا 2 في الخامسه مساعدك
 الاطرا ووجه الاطرا ومساله حماه في طريقه وسفنه جمعهم وهو من بلاد مساعدك
 فعليه القسامه 2 في السادسه ان كانوا حيرانه يعني في الدار فان كانوا حيرانه في غير حيرة
 الدار لم يشاركه في القسامه وكذا لو سكر معه فيها غير عاقله ساركن ولا فرق
 للكرى على العاقله يشاركه عاقله 2 في النامه بخور المده على ارباب يعني على
 عاقله ارباب واما القسامه فعلى الارباب فقط وظاهر كلامه انه مدخل في القسامه
 جمع اهل الرقاب اما اذا اوجد في دار الرقاب وظاهر واما اذا اوجد في الرقاب
 وبما اصابكم في القسامه اهل خارج لا ينفقهم قد انقطع فاما اذا كان السارق مائدا
 في مدينة واسعة لا يمكن حصر اهلها او يمكن حصرهم الا انها مجمع للمدارس في جمعهم
 والى اربابون سيطر عليها للثمان وغيرها فلا اقسامه على اهل تلك المدينة
 ووجه الدية في بيت المال ذكر محمد سلمان قال كما صورهم في حد في جامع كبر 2
 الفرعات ان وجد في موضع من كنفه المملون كالاسواق التي اخصر بها جماعة
 وكذلك في السوارع والخواص وعقار المرد ليد والمدرع اجماع
 الناس فيها فلا اقسامه 2 في بيت المال 2 في العاشره خلفه في اهل الغرة يعني
 الرشد على الجحش احاطا لعل احدث لم 2 في الحادي عشر لزم القسامه من اهلها
 عليه وعده الجحش يعلم من الماني في ما انه ممن اذا سور كسقط القود غير شريكه
 كصبي وخاطي ومثني **الموضع الثالث** عدا الايمان على المدعي عليه كسائر
 الدعوى فاذا سقط واحد الدية على عواقلهم للمهر خلاو العاسر وهو قول
 عمار السبي اذا اخطوا اولاده وقال ابو الامار على الاول المرعبر اذا كان بها
 لوز وهو امان لعل الطرعه بها الرسل عده هو لا المدعي عليهم كنهان صفة
 او عدا او ساهر واحد لعل غور معه او لوحد فاسر عداه او لوحد في دار لجلها
 احد الا اهلها او لوحد من اولاده دخل به في محصوره ومده محصوره بالدم

Copy

في هذه الوصية واما ما ليس على المدعى فاذلحه واما الذي هو في الشرع
 ولا في علمه الذي فان ذاك الاول ما ليس على المدعى عليهم فلهما واما في الشرع الذي
 واما في الوصية الذي **و** ولو اقر به حار او اقر به اذ اصدق الاول ما لم يصدق
 لم يعل الا ان ليس عليهم فيه من ان يكون العقد فتمت دون المدعي او الذي ليسوا الله
 العقل فتمت الا ما ظله له **و** حسن الباكل لو حسن الحكم عليه احدهما انما لم يتم
 والباقي انما مع المدعي في المدعي لو قال المدعي عليه سلم الذي من دون غير ما قلتم
و على حسن ما لم يقر وقال احدها اذا كان الاول ما ظله حار طاهر او الاعمار
 بالاول ما كانا واصلين فلا بد من مسير ولا يقع الرضا فلا بد من واحد لم يقر وان
 كان الواحد واحد فلهما من واحد وكل لا يقر او رضى او سمع طار فيها وان ظلموا
 مسير فلهما **الموضع الرابع** لا يسأل احد بالساعة مع اذا اكل او شرب
 اذا اكلت المدعي اشارة الى حلاوة واحد في **و** ولا ساعه على المدعي ليس
 الا انما عليهم كما قال سراج في الاول لا يثبتون لو كان العقد من المدعي **و**
 في الرابع عشر طلب المأثور القامة وحده الساعة في ذلك النوع ليس الساعة حتى لا يقطر
 بالثمة فلا يقطع ما سقاها العقد وسائر الحقوق وعكس العود
 سراج كما عرفت في هذه المسئلة من حيث ان الساعة في العقد فلا يقطع ما سقاها
 العقد وشبه العود في العقد فلهما لم يح **و** ذكرتم لو اذ على العقد الاول ما قلتم على
 معترف بعضهم طلب الساعة بطلب الساعة وهذا انما يصح من رغبة البعض لو
 عفا بطلب **و** في الساعة لم يسأل بها كتمهم من يثبتون في الاسد او نكاح الزولي
 عدا عن بعضهم في الدعوى بطلب الساعة عنهم ليس بها كتمهم له على من ادعى
 عليه وعدم يسأل لم يقطع الساعة عنهم فليس على من ادعى عن بعضهم
 في هذا الوارث لو اقر بعد موت الموروث ان لا يثبت في يركه ثم بعد سائر
 الوري **و** في النامه ولا في الاول ما ان جعلهم له على هذه الصفة لوارثه واكرام
 ولم يقر فان العالم بطهران على هذه الصفة في الاحبار في احقائه والجارا حذر
 في عمله رطل على عاقبه او عيادته وهو سويها او نفوذها فالساعة على
 ط وهذا الاساق ما ذكر في لعمري العالم قد عمل المتول على هذه الصفة لوارثه
باب الوصية في اللقعة الامور منه قوله تعالى واولى ما لهم
 منه اي امتهم وبعول اقطر او صكر مكرى الله وفيه السراج اقامه القصة بغير
 لعدم **و** اسحق ان يوصي حتى اذ امره احواس من انواع الرخاء ذلك

م

في الوصية

الاثر والوصية وهو مرداد اذا اقر فان لم يفعل عنه احد شي كذا لو اقر الوصية
 كان ان ادعى الى الله لو احد احدهما دون الاخر انما معناه ان كان ثبات من
 احدهما لقوله صل المدعي من سراج كذا في الحار طاهر **و** في قوله تعالى واولى ما لهم
 وغفر لهم لان الانسان المحقق ما لم يوصيه لقوله تعالى واولى ما لهم لان الانسان
 وهو على ان اقر او اقام ان يعلم عاقبه معادله في الوصية او الحق عليه ولا مال
 في ادعى او مال في الاول او في سراج **و** في سراج **و** في سراج **و** في سراج
 واسمى المامور من العقد من المدعي عليه **و** في سراج **و** في سراج
 وم والعقبة قد سجد وجوبها وحوارها ما به الموارث وما كثر لوصية لوارث العقد
 اعطى كل من وجبه وعقد في على وجهها والرهق وداوداها واجبة للموارث والار
 في سراج في سراج **و** في سراج **و** في سراج **و** في سراج
 من العقد ولو اقر سراج وقال في ذلك مع يخرج في في سراج مع القول الاخر
الموضع الثاني اذا حار وطهرها في شهر هذا هو العقد في ذلك وعدم واليه
 والفرق ما لم يقر بها الطلاق فلو اختلفا فقال الوارث كان في السراج وقال المورث
 له ملك ان استجاعا الخلف من قال في حيا **و** في سراج **و** في سراج
 كصعته فاما ما على الاصل الثاني الصمد ماولا في سراج وكذا ما ماولا
 حلاوة في سراج كالحلاوة في اصل العقد واما في القول الاصل في سراج **و** في سراج
 اولى من و في سراج **و** في سراج **و** في سراج **و** في سراج
 في مرصه والحكم بقوله في سراج **و** في سراج **و** في سراج
 او يجوز بلفظ الوصية فيكون ايضا بعد الموت محاربه وهو ما سجد في المرصه طلبة
 لها احكام احدها في الزوج السابق انما من الميراث او مات المالك سطر في الوصية
 له فلا موت الموصي في هذه الوصية في الوصية المحاربه الرابع لا يحل ان يوارث
 الخامس انما من الميراث اربابها وهاها حكم سراج لو وهب مرصه ما قلتم ثم
 اوصي في بعد الموت هل يترك كل تلك التي ذكرتم والوصية لم سجد النافذ
 وما في الميراث في بعد الموت ان يوصي في الاصل **و** في سراج **و** في سراج
 سجد واسقاط حق عدم واحد في سراج **و** في سراج **و** في سراج
 في قتال احدها لوارث الوارث الا ان لا يوارث المالك النافذ لو كان ما حار في سراج
 الحسن والعرض الثالث لو حار وهو من سراج من الميراث الرابع لو حار وهو

الموضع الرابع في الوصية لاهل الذمة انهم معصون وفيه نظر لانهم ولو
كانوا غير معصين فالوصية بالمساجيح والخراج الفصول والاعمال التي
اطاعهم فيها ان الله تعالى مدح من اطاع الاسرار وقال لا اله الا الله من لم
يعمل بكم في الدين الايمان في المال والارباب او غير وارت واحد في سائر
اجازات الناس في الدنيا مديروا فيها الا ان احازها الناس والاعمال
يكونه دارا حال الموت لا حال الحياة وهذا اذا خرج مخرج الخصم من مال الوارث
لغيره وحالة الوارث ومخالفات الامام ذكره على خلد في السادسة في الوارثين
وهي العتق وعنده ومراة اذا كان المثل عدا في احوال الاخر لا حارهم
لانها باطله والحالة الباطلة لا يصح تركها في حق كمالها في السابعة في
حق بعد موته في حق الحرة والوصية لها في طاعة واحدة كتركها عارضة الحرة
فوقه في سبعة **الموضع الخامس** احراز الماصر الوصية الى عديتها كما في الامام
او عديتها ما دونها او غير ما دون **قوله** كالوكالة في حق من لا يملك
الموكل خلا الوصية في حق من لا يملك **قوله** اما ما لم ينعص مع تركه لغيره
والربا وبيع العتق فله وطوار في عودها بالنوبة واما ما لم ينعص
في مال الوصي فمال الوارث لا ينعص منه في الخلاعة وصاحب العتق وان
بالايقونة كالنظر بطله فما كان في دور غيره فوارثه في حق الوارث ولا
في باطله وفي غيره فانه اذا مات عادت والية في النوبة والحق ان الخاسر
لا والله له حال الالة الاسداد والاحراز من بعد ان الخاتمة سائر العتق في طاعة
قوله في النوبة والاحراز شرط التولية يعني لا يرد فاما التولية في حقه فلو ان
الوصي احد فها دم على ان لا ينعص في شرط التولية المثل في كماله في حق
من علم في النوبة ان يخرج منها في حق الوصي في وجهه وقوله بعد
موته في عتقه وعنده من كبره او جرح او شيا وهذا المسألة على طرقت
بعد قبوله وقوله بعد رد اما الرد بعد التولية فان كان في حقه ورد في وجهه
في وانما بعد الموت او الرد بعد الموت لم يصح الرد واما التولية بعد
الرد فان كان في حقه لم يصح التولية انه رد الى ما لم يرد في حقه من العتق
وان كان بعد الموت في التولية للمروءة وازاد في رصعها لاسلم

رد الى احد وعنده انما التولية لغيره وان كان الرد حال الحقة والقول
بعد الموت لم يصح التولية لان الرد وقع الى باطله لان لا يعلم الموصي في ما
وطاها ما ذكره في الوصية فلو ان ردها في عتقه كالوكالة في السادسة
ان قال استوصوا اولادكم ما يورثون منكم في كل شيء كما لو قال في كل شيء
وان قال في كل شيء اولا ولا يورثون منكم في كل شيء وعنده لا يصح وان قال في كل
او اعمل في كل شيء لم يكرهه سائر الاصول فلو ان رد في حق الوصي في كل شيء
ولا يصح للخصم وهو قول يمدح وقد ورد في ما قال في حق من لا يملك
طاهر رواه في التفسير في قوله في هذا ما لم ينعص في حق من لا يعلم بان
لم يكرهه في ما عتقه ويكون وصيا عتقه وهو المسمى بالمرءة فان قال
بمورثه فقول ان لم **قوله** ان قال في حق من لا يعلم بان لم ينعص في كل شيء
فان قال بعد موته في حق من لا يعلم بان لم ينعص في حق من لا يعلم بان لم
م اذا امكن في فعله بعد موته فان كان لخصم الموصي في حق من لا يعلم بان لم
الذي عتقه في حق من لا يعلم بان لم ينعص في حق من لا يعلم بان لم ينعص
حده منه ولعله وارثه فلا يكون وصيا من الاول ولا يستحل في مورثه او كذا
فها في الالة **قوله** في الاولاد والاحراز في الالة من
اجماعها وعندها ان شدة الاجتماع فان احدها او عارضة ختمه ان يجوز
الايراد للعدوان سطر وطاعة الخي وان ينعص بعد الخاتم اخر **قوله** في النوبة اسفا
الدين في الوصي والاجماع وهاهنا في الوارث في حق من لا يعلم بان لم ينعص
الوية ان كان مران مع وجود وصي هو واحد فلو لم كان مران لا وصي هو قول
واحد ان كل واحد من الورثة ولا ينعص كامله في ان ينعص جميع الورثة في حق من لا يعلم بان لم ينعص
فمنه رقة لم يكرهه وحده في الجميع واما ههنا الولادة اذ اتمى اتمى الحق
والا لم ينعص في حق من لا يعلم بان لم ينعص في حق من لا يعلم بان لم ينعص
في حقا والاعمال المساع في المساع والمساع هو العتق والاسد انما قصر
لعم لم ينعص في حق من لا يعلم بان لم ينعص في حق من لا يعلم بان لم ينعص
اسوفا من الذمة يعني لم ينعص في حق من لا يعلم بان لم ينعص في حق من لا يعلم بان لم ينعص
ايان والطره ليطب للمسلم هذا المسمى ام لا في حق من لا يعلم بان لم ينعص في حق من لا يعلم بان لم ينعص

فانما لا بد من تبيين بعض عيوبه عام فيهم عدم الارادة والباقي
وقال رحمه الله لا بد من تبيين بعض عيوبه عام فيهم عدم الارادة والباقي
بعض كالحج **قوله** في الوارث من بعد الوارث من بعد الوارث من بعد الوارث
فلو كان مال الميت بعد توريته والوارث من بعد الوارث من بعد الوارث
العم اخذها كمال الدين ففعل الوارث من بعد الوارث من بعد الوارث
توريته الى سوي الوارث ففعل الوارث من بعد الوارث من بعد الوارث
ان العم اولي بها او توريته من الغن ان الوارث اولي **قوله** في الخامسة الوصي ان
توصي فلان توصي عام واريه بماله بعضه ودر المسألة او امورها واداه
2 الكافي في غرر في المظن الا ان وعيد لا يعم وعيد او اريد مقامه **قوله**
2 السابعة عند امره الى المولى ان يورثه والنفقة الى العدة ونحو **قوله** في
الثامنة المورث الوارث الوصي وقال يجوز ان الوارث الوكيل فالوصي الوصي
والوكيل ان الوكيل يورث من وكله في الوصي على غيره من اوصائه فلم يعم واما
الوصي فللماله فليملأه بالعدل ونحو **قوله** فيكون هو واحد اليه وتعي في
سها له لم يعلم حيلة معلومة دفع ولا قصور ولا تقدم والناحية
تقدم في السوء **قوله** في العاشر قال لا يعطى الا اولى **قوله** في الحادية والعشرون
الا ان يكون اختراجه من كاد وعيد من كاد عليه الماله فاذا دفعه اليه الماله
واشهدوا عليه فليس امره ان يورث الوارث من احد ما دفعه عن يمين الوارث
ان الوصي لو مات فالظاهر في الماله معه فاذا كان قد استند لم يورث في ركنه
قوله في الثانية عشر بقصد سرائر الوارث ونحو هذا الوارث في اوصائه بلومه
الخراج والحق في توريته الماله **قوله** فيقول الغرض هذه الوصية ام يرد الى
الميت فالوصي والمقوله الوارث **قوله** والماله في حقه وجميعه ومناجعه ولو
كان الوارث على هذا المذهب وسلك في الوصي الامضا فان كان من ماله وسلك
او من ماله الوصي وخاتم فعلم ما في من الخلاف **قوله** فان كان لا يعم ذكره في كتاب
الوصي ولو خسر امراة او وصياله او طلق امراة وحل في الحاكم لحكم له
بشيء فلو لم يعم في ماله حكم في ذلك كله **قوله** فان كان الحاكم كالمواري والعم
ولم يانع او كان غائبا لم ير ان يورثه حلال ماله الوصي والامير عاين
بما خسر او مران او مذهبه ان يورثه جميع الماله كذهب الوصي لم يورثه

ما هذا لكن في كلامه في آخر المله ان يورثه كماله الوصي حلالا لان
كان مذهب الوارث الى اخره فعلمه ان كان الوارث الاول على ان يورثه
مذهب الوصي فعلمه ان كان مذهب الوارث ان يورثه ماله الوارث
فلو مران خرج وفيه نظر لان الوارث العبد مذهب الوارث من ان يورثه
ومذهب الوصي واحد وكان علما اول ما ينعج في الوصي ان يورثه الماله الوارث
حلالا مذهب **قوله** في حاشية الوارث او العاين يورث مذهبها ان يورثه الماله
فاما لو كان يورثها كذهب الوصي فليعلم ان المخاصة على حلال مذهبها ولو
رجع الى مذهبها بعد اخراج الوصي فليعلم ان المخاصة تسد كذا ان يورثه **قوله**
والوصي لا يرضع به على العفة الله فعلها بها او اولى به غير من الوصي لم يورث
وقد نظر انه فرض من وطمان يتوزع الماله للمنفعة او الماله المظن
ومن له المخرج وهو كالمطوقه واما اخذ الوصي فليعلم الحاكم **قوله**
يكون له امضاة من غير رضاه كماله من ماله وهدايج وعمل لو كان ومانع
ولا ينعج منارعة على حلال مذهبها وهدايج ان يورثه **قوله** فان كان يورثها الوصي
الوصي لم يورثه حكم كذهب الحكم فالوصي اليه المخاصة وخصها هذه
المسألة ان لا يورثها مع علمه او محلف فيه فالاولا لا يورثها من حكم الحاكم
بالماله وحقك ظاهر واما ثبوتها من دون حكم فلا حكم له لانه لا حكم لها من ماله
عن الحكم ولا ينعج بها الوصي واما تعلم الوصي فليعلم الاخراج منه وبقوله فان علم
الوارث منه وان علم قبل دفعه لم يورثه من ماله واما **قوله** في المخاصة
فهو فاما ان يكون هلك الوارث ان لم يخرج ولا اسكال وارثها الوارث فانها
صغيرة او كبر حاضرا او كبر غائبا ان كان صغيرا يورثه الوصي مذهبها فخرج
بلغ والحاشية مذهبها فليعلم المظالمه وقال ابراهيم ولا يورثه الا في الغن ان يورثه
مذهب الوصي بالامانة الى الصغير مذهب الصغير وقد تقدم في الركن واما اذا
كان كبيره او غائبا او ماله في المذهب دار كان محالفا فليعلم من الاختلاف ان يورثه
وهو لصد المفضل وارثا في حاضره او كان مذهب الوصي وهو ساكن الوصي
الاخراج فان رجع الى مذهبها بعد الاخراج فعلى ما تعلم وان كان ماله في المذهب
الاخراج الا بالحق كماله الوارث محالفا او ماله في المذهب او لم يورثه ماله
بعض مذهبها **قوله** الوصي من ماله مذهبها مذهبها مذهبها مذهبها مذهبها

عن القراءون قال لا يلهيكم واليا فيكم وانهم دخلوا من العادسة في المنة
الى عم فقالوا في قلوبهم من الحق فقال عمر انما شئت والعدو معقل او منكر
قوله وكلمة القول قال العادسة فاش على اهل الحرب وقد نظر في الجوارح
فازامه المروج لوفد يعنى الار بطهم وبسبب الامر في صلاحه لذلك
فلا يلزم كما اعتقد امامه من عار عامر الاله الماض كالله في الماضي
ما شها رصا احسن للعدو وبطله معروفه من جهة الاحبار وعمر الله يعنى
فما لم يات به وصاحبه عن جماعة من يدعي وورعه وعمر الله من السرايط
وبال عن عليه من اربعة اهل كل فرع منهم وقوله وعمر الله يعنى سطر في
موضوعاته ومقصوده ان كان من اهل الله في يد اعلم عليه وعلى قاضيه وانما
للموارد من قولها فان لم يشك خبر الوار والجماع سراط الامامه فيه قال
تحت سلطان الله لوس عالم واحد لم يعلم ما خفيه لم يكن احدا لم يشك
لله اعلم الدجوة امامته كما بها قطعه وخمسة خلفه ذلك في الجوارح ليرى ان كان
سقط لاحد فطربو القاعة العاقبة الى الامامه احد وجه من اموال الاحبار
بصلاحه واما اطنافا العلماء القول امامته فان يعنى بعضهم فقه ما ذكره في الجوار
ولا يملكه من قولهم واذا قال قضايا يلزمه اساق في الجوارح وطرا لا يكون
في ماله ما لا شى حاضر وان لا يكون له شى من عيال الناس على احد منهم وان لا يكون
الا من ارض خبث عليه الطين القضا وان واحد على قدر الخصم وان خفي اسقال
المبطلين او من عظيم الخوف فاما لمصلحة واحد واسر واجاعة فلا كما لا يستقيم
عن الاسر والسلب قال في هذا نظر فان حتى اسقال فيه دهر جوان كما يجوز
ان لا اموالهم اذا احتشوا بقوى العدو وان يجوز للمخرد فاصلا عنها
بحاج الى الماخو من سنة وقد يستحقه المسئلة ما شافا بالادلة الظاهرة
غير هذا المكان وان وقع في المراء ما لم انه يكون في صالحه ان اراد
ان في المال ما لا يبعد في هذا الحال الكلامه مستقيم والافال لا يخلافه فلهذا
حكم مخصوص يعنى المراجعة والمناظرة والاسطة عدل الله في ما به والى ما يحظى
والمال يعنى والرابع محارباته والمجاد ووضو كمانه فان سبغ الله قال
من لم يخرج ولو اسعاعته قال ابو جعفر هذا غير صحيح لير طاعة الامام والجماد

مهم

فرض والوفو ومعها الامانة كما رغبها ما خاضا في ذلك المروج للعلم والحق
قوله ولا يغور واعشا الاصله فهو يعبر بها ويطع الاحبار وجرى الدور
ولا تغلوا العاد وهو دعوى اكثر من الحق المسطمة احسن من الحق وقوله غير تغلوا
الحق يعنى بعد حق وقوله ولا بعدد وانما يعنى ما هو لغيره وعلمهم واودوا ما يغفلون
من عهدكم في الصلح عن جعفر من حال بعض الدنم والعهود لير الوفا بما اعلم
وجوه ضرور ان الملع ما تعلم في الجور ومن يعنى غير متعلق حق
لست في امكانات لا تدروا في سجع الاله عن زيد والناس والداعي والبشر انك
واحد عنى وم هو قول الامام احمد سليمان ومن الله قال ابو جعفر في هذا الخلاف
الوجوه فاما الجوار والجماع الا عن حق وجه قوله انه قد سبغ في الجوارح للاخادد حول
دارهم للصلح فله الامامه واما عن ولاغاه الى دارهم في ما روى عن الجوار
عند احسان الله الامام وقال يعنى بالله اذا عروا به وبالمهم وطلما هم وسلسا هم
وعمنها هم في وولامهم وعمر وقد الامم سرى العرا لامل الايمان الذين لا يدون
مقامهم فهو في قوله كان مسلمة للرب وفي هذه المسئلة او القصد بصلحهم كعمار
الجم من له قار ومن له كان من العرف فاما من لا كتاب له ولا مسلمة الاسلام او
السف وعمر من لا يسل من عابدين ولا عجميا وعمر من لا يسل من كل كافر وعجمي
وعمر من شى وفي الكا في العا ووزر في المصار اهل الكا على من الملع ساحه الكوفة
المجوس لسوا اهل الكا ليعلموا ان الكا على طالعهم وقوله علم سنواهم
سنة اهل الكا في الاولى في الدعا كما هو ومن قبله مسلمة الدعوى فله ولادته
له وعمر من شى في السنة من الصلح في حرم عليه ويجوز سنة كالمسألة والشر
فلا الرام في الخط فوار فان كان ما دوى في فلا كما في الدسوا علم دريد من الصلح و
المراءد الكا في اولى او فالت في امانه ان خروا بها اراد احوا والاسان خفا
ما حرافة فظاهر وان اراد الامام بعد ادبه للصلاح طاركا بغير المال في اخر
الاربعة وحسنه الدية والكمات والجلبا في الخامة لم يورسهم احلهم ورواه
الاساد هم وقوله وصية الدية والكمات وعمر من لا خا في العرا لاملان
مخوف من كل فقهه يعنى المروءة ان يعنى الكا لاصطدمه ومعنى كلمة
ان يتصلح المله والاكه ومعنى فقهه ان يتصلح العلم بينه وبين الاعمال

خور برك قال الكفار لا جد وجع بل انه اما ما مان لم او من بعد موته واما
 نعلم قال صلى الله عليه وسلم اما لم بعدنا كحل الحديده فاما القوسا كحل اليهودي
 اولا قال الفريسي واما ما كحل كحل في قوله في الاول ما سواهم من ايام
 وقد لقوه بعد قوله لم في ان يرووه لمن لم يروهم على الصعد والكبر والحق
 فقدم الخلام فيها **الموضع الرابع** قوله اذا السلم على ام ولد سلم
 وح على ما لهما ان ينفقها قد سميت **احد** لا قد بان سلم والزوج
 انه اذا امته اعداها وح لولم سلم **السا** في قوله وح ان ينفقها فعلا
 هل يعلو الخ في ماله وح من ماله المال او للنفق فهو بالخيار ان شاء او ان
 ترك **المال** وح ان ينفقها فعلا هل قد ملخصها الكفار فلاحا وحها
 منهم كالعهد والمال اولم ملخصها احدكم من غير قد كما قال ام ولد
 بل ملخصها على الحد الذي ملخصها له وبيع لغيرها حتى وعده حر عليه ان
 ينفقها وحلصها من ماله من اجلها **الرابع** لما وح من ماله ولا وح عليها
 العاقبة كما في الموضع اذا اعترى **السد** فليس اليها اما سعي اذا الرزم
 الذي ينفقها خو ان لم ولد الذي سعي له او حرام الولد حرام وكذا ان
 كان **السد** من جهة خو ان يولد له هو و هو معسر نفع لهما ملكه
 وكسها له واما ما سعي بالرم **السد** لانه لا سعي ولا حصة لم من ان
 عليه سعي عتقا وخلصها من الرق **ان** يصرح سوا ما قبل السلام
 الا ان او بعد **لا** الخور نظر سلم عليها ان يطاها وانها من معسر لم العتق
 للرقوم وريته معاقبه ان لم ينفقها **ما** في قوله واركان فدادى البعض
 سعي **السا** في الموضع وعليها ان سعي له في ماله ليركسها له فكلها
 استهلكه في عتقه بالاسلام **الموضع الخامس** العمار ما سعي وريته
 وراكم بالحق في اوقه وفي حوار ركنهم الخ خلاف والراي شرعي في عمل
 لو والمار وولد من احوال البيع قال عليه العار بهر بحيم الخ من بعده
 وقد ينفقها فاصرفها قال او ادا ما سعي في بعض نواحي المير في عتقهم
 قوله ما سواها من الخ في خطهم لا في خطها فاما ما سعي في المير الدور

طابا وعلو بها ان
 في قوله سعي

والاراضي فانه حار وملا لم ولل امام ان يصره سعيها اذ اراه صلاحا
 وان خرجهم من خطه الملهو وكلما كان من حرس العرب او من حرس العرب
 ولكر اخطه الملهو كالصه فلا سعي لاهل الدفقه سوا كان في المير وريته
 الاراي الامام فاما كان سعيها رعد ما سعي للمير ولل امام فلهها لا سعي
 خطه لم واما ثانيا الامه لطلح راد وفي الكا في سعي من حمل الخو والمير
 وح و سعيها من رفع سعيها على الملهو في المير بها لا سعيها او من احوال
 حديثه **الموضع السادس** المالكون طلحوا والرهو والمار في الخوارج والسا
 سعيها معونة والهل السام وقد قال لهم امير المؤمنين كلمه ولم ينفقها من ماله
 من جهة دعامة العادة افضل من حر الكفوف ذكرهم ورواه الخصاص عرج
 الخ في عتقه والخفنه خور قال القاه اسد اللعام سعيها **السادس** الخ
 كما فعل امير المؤمنين وقال من الخور الادفا على علو ولا سعيها
 ح سعيها و ذكر الامير الخ من انه خور انصافا من المير من دور امام
 حرت القاه لدفع طلحهم وذلك خو ان يولدوا على بلد المسلمين ويردوا احد
 الموقوف الخمار فليس لسان ركنه فلو لم ينفقها امير المؤمنين ودفع المير
 ولكل سلم العام بها فاما اسد اوهم الى بلادهم الاطيه لم ينفقها من دور امام
 فهو رعد الداعي قال وهو في محلي حديدا حيا واما في القضاة والحاكمين
 بالسادس وعبد النعم وان انما هو رعد وريته **السادس** الخور وحده
 الامير الخور قال الرمد في ملكه فليس لسانها رهم لعد فليس لسانها
 اركان او فعلوه فان كان المير حرك في اي بلد كان وان لم يكن فيهم سعيها
 بالخور ليعفو اليه اسعوا و اسدوا بالخور فسلولون على بلادنا والله اعلم
السعي في الربعه اسم لم يخرج فله اربعة شروما كما ذكره الكا **السعي** اولم
 يعلم سعي واعلم بطلان دعواه كسعيها ولم يعلم كالحوارج الذي علم حركه
 وطاع الطريق **السعي** في الماله والام عليه مداه لم ينفقها في الماله
 سعيها لعد من ردا كالماله و سعيها في الماله سعيها في الماله
 سلم خور رعد العدة في الماله اذ اراه في ذلك صلا حيا كالحوارج
 حركه وان سعيها في الماله رعدا في الماله ومار رعدا على ما قاما

العقوبة بالمال ووصفه في المال فقال الصخر والانه يقع للملح ولغيره
احد من مال المحجر فوصفه في المال واحرق بصفه في المال المحجر لو
ترك له لم يخرج فيه بل لا يستند على عطاء الله الكوفة وكان عطاء وهو ما في الف
مقال وقال ابو بكر ماني ان كان ما خذ في مشطه ما له عمنه من عمارتها
المعنى الثاني الله معقل او حشيش او ريس ذكره صرحه وذكره في
والمعقل **قوله** والساد الصان فاذكر في الصان بطلانهم غير مكلف ولا حشر
لا فعاله الى وحل العقوبة وحدهم احاد الله في علمه لهم ما حوى معكم
والعلم انه لا يورث في احد طائفة المسلمين على الاخرى من النصوص والاختلاف
فيهم ولقد قرع اتمعتي ودل على كلام الله في قوله تعالى ولا يورثه
وحيث لا وحرمة سنة وضحل بالمال له فهو في الملح عسكره وحرمة
سنة **قوله** الا ان يكون حاربه استولدها احدهم هذا اذا كان ملكه فان كانت
معصية رد طائفة الكفا وولدها وان كان من حواشي مجمل طاب وحدهم
الى المال **قوله** هذا الاسم في حواشي احدهم لا يقال الله تعالى اذا التمس الصالحون
او ما هو له فاما لرعيه وصلى كل واحد هو ما في معصية له لا المال **قوله** عا
وجه النص وهذا ظاهر لا يراى في قوله فاما بعد فهو في كل واحد
حقوق الله لا عطاء بل هو فان لم يبق في ايديهم ما قد استهلك فقال لهم
الله واتهم عيسى في علمهم في احوالهم وانما هو في حواشي **قوله** كلما اسعاق
من قبله بالولاية وهو المعصوم المعص ما لا يفسد فلهذا احدهم لرب المال
لكل السؤال ورد ما خذ من اموالهم لا من معصومين لا من الله لكونه على طيب
حواشي عام لجميع الاموال فاعلم ان من ملكه احد من اهل الاموال الله
التي في ايديهم في ماله اول معصومين حواشي الحواشي ان اهل الاموال لا يفسدون ولا
نصير الامام وما في ايديهم من ماله فماله صرفه اليهم ولا يفسد هذه الولاية
الا الامام وقال ابو بكر بن محمد في المال فاعلم ان من ملكه احد من اهل الاموال لا يفسدون ولا
فالماله لا يفسد الامام وكذا قال الله ولا يورثه الا اذا كان في الحواشي
ولم لا يخرجوا **قوله** ليس صار في عمنه من طائفة لم يورث في الكفا فلهذا في
اسد وانه فاما في عمنه فماله حشره لا يفسد في عمنه من طائفة لم يورث في الكفا فلهذا في

كاللغة **قوله** بوطهم وبردته المال ساء انه لم يقع عمنه من طائفة لم يورث في الكفا فلهذا في
بعضه لم يملكه وان لم يملكه **قوله** فانه لم يورث في الكفا فلهذا في
من عمنه من طائفة لم يملكه **قوله** فانه لم يورث في الكفا فلهذا في
عمنه من طائفة لم يملكه **قوله** فانه لم يورث في الكفا فلهذا في
احد من طائفة لم يملكه **قوله** فانه لم يورث في الكفا فلهذا في
من عمنه من طائفة لم يملكه **قوله** فانه لم يورث في الكفا فلهذا في
داري احدهم طائفة لم يملكه **قوله** فانه لم يورث في الكفا فلهذا في
دخل احدهم طائفة لم يملكه **قوله** فانه لم يورث في الكفا فلهذا في
في الربعة من الصادقات عمنه من طائفة لم يملكه **قوله** فانه لم يورث في الكفا فلهذا في
احدهم واعد من خمس **قوله** في اخر السابعة لحرق النعم في الاما فاما اذا
دخل طائفة لا ساء الله في الماتك فلهذا في طائفة لا ساء الله في الماتك
سنة بعد من طائفة لم يملكه **قوله** فانه لم يورث في الكفا فلهذا في
وعند الفقهاء كان للمني حاضه وعنده الامام بحقه ولولم خصه الوقعة **قوله**
وله ان من قبله القسمة وقل احادها داريا فاما بعد احادها داريا في عمنه
السبل الصا والناموك وسر وعنده من الحقة الحوروك في سرح الامانة
قال الا وراعي سيم للتساوي للعقد واما للصان والاداعي واحد بولس
لاهل الله عمنه القسمة وزيد والناموك ووجه في من للمناس بلاءه وعنده
عمنه سيمان وقوله ولا نسيم لا كن من من هو قول في دهره وسر وقال
القسمة ويردون نسيم لغيره فقط وعنده داود نسيم للملح والفعال للملح
والمال **قوله** في الاوامر حاضه الوقعة وقل القسمة فلا نسيم له وعنده من الحقة
مجال القسمة او قل احادها داريا الاسلام فيه له **قوله** في القسمة لم يورث في الكفا فلهذا في
اعمار ان حقة الوقعة ولا يورث في القسمة ام لا وعنده من الاعمار ان حقة الوقعة
وعنده من الاعمار ان حقة الوقعة ولا يورث في القسمة ام لا وعنده من الاعمار ان حقة الوقعة
قل الوقعة **قوله** في الربعة من الصادقات عمنه من طائفة لم يملكه **قوله** فانه لم يورث في الكفا فلهذا في
الصغار فاما بمرقوي ويصور في حقة الوقعة وفي هذا نظر من حشر احدهم الله
قال نسيم للمعصية ولا يورث في القسمة وعنده من حشر المعصية لا يورث في الكفا فلهذا في
مستمره والساني انه وقل في القسمة وعنده من حشر المعصية لا يورث في الكفا فلهذا في

او يدرك ان لم يكن سطوا الجامع منه **قوله** في المافه وان لم يكن مع هذا الطاء
 فانه من طرفان هذا الذي ذكره وتوله وصلى الله وارض على الخراجي قال ابو
 هاشم الكوفي الملقب **واجمعوا ان من من الله او وضعه بالولد كمن اوست**
 الرسول او جدها من المربعة معلوما ولولم يعقد او قال الله بالثلاثة
 كذلك اذا لفظ كلمة الكفر مع **قوله** الالهة ستم لو كان كبر الامر جرح
 الى اللفظ لزم ان لا يسمي الاكراه وهذه اذ لم ينظر الى الجرح من المدة والمجاز والمطل
 ولو كان كما قال الجار ان سطو كلمة الكفر في كل حال اذ لم يعقد ولا يسمي
 فيكون **قوله** الالهة **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم
 بالاحكام خارج الاكراه وكذا المدة من الجرح لو قال ان السجيم ولم
 يعقد حقيقة الحقة وقد عرفت ان الطول العرفي المعنى كمن عدا في
 على الالهة بعد السجيم فقال **قوله** الالهة ستم اذا قصد المعنى الصحيح لم يفرح
 ان على ان من لفظ الكفر من غير قصد ان يقول لفظ الكفر اية العبد
 فلهذا اذا لم يعان به دلت عليه ما ذكرنا من دعوى الولد لله وانه غير عدا او عدا
 حكم اوست الرسول او كذبه او جدها من المربعة **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم
قوله الالهة ستم **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم
 اجم على كراهه وحواله من وجهين احدهما انه لا يسمي فاسر المحار على الملك والبيع
 ايا احكامه ليعود العرفه الى الخلاف وفي الاصل الى القديم تعاو اعلم
 ان البري يكون سلاسله ان الله سواي العبر **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم
 بعد الولد كراهه عرض بعد احكام الكفار **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم
 كراهه ان جدها في الله يعطيه كعظيم الله كراهه وان لم يعقد فقال **قوله** الالهة ستم
قوله الالهة ستم **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم
 الامر ستم **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم
 لان الله تعا قال **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم
 لانه الذي ستم **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم
قوله الالهة ستم **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم
 احكامهم عليه اجمع من ستم **قوله** الالهة ستم **قوله** الالهة ستم

و هو الذي لا ينفك

قول الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقوا الله احد ما ان يكون الامر بالسعي على
ما هو مودود منكم في سوال الا وادعت الاستغناء عن فعل خلافه مع
ان الملك طاعة احبها له لا علم فيها قال ان العلم اذا كان فيه حكمة
فقد صار العمل عليه بهذا المزمع محققا عليه مقطوعا به لنزول
طسا قال العمل فطعا فلهذا انكر ما عليه ما علمناه محطورا عليه **الاسرار**
من النفس حاله قول اني على الخور الاما اذا علم الطريق فصولا من كرم
الدار وان هذا سر امر حرم ولا يعلم بالمحيط وروى في العلم شرا للجنونا
لخواصه في الاما والطريق خلافه لا وفي هذا نظر وقد ذكرتم انه في الملك
قال اول في الكواب من ان الملك ان يعترف بملكه فدخل عليه
التكليف هو دام عنه وليس عذر ان الملك دخل عليه هل هذا سر ام لا
وهو ما نرا فان علم او طريق حجب وان علم او طريق لا نور له وهل خور
لا لانه غيب لا له نور وهذا لبعض ما لا في اسحقا فاقول خور كرم
حماكم من الناس في الاسلام فانه حق وان علم ان اختاره لا خور كما دعا
الرسول الى الله في الاسلام وقد اعلم الله اسم الوصون بقوله سوا علمهم
انهم هم ام لم يدعهم الوصون وان لم يحصل له علم ولا طريق لحد الامر من حاله
مرو الا كما روي في بعض الاما والاحاديث التي اوجب الامر والسعي في
الصول والاشارة في الاما العلم او الطريق من طاعتها سئل في حقه
الحق الامر ولا يبي علم ان الامر ولا يبي اذا كان في يد الله فلهذا او اعلم لم يحسن
قال الله تعالى والاسماء الذم عن من دون الله تسوا الله وقال اذا علم
طريق كسر الطيور ان صاحبه بعد فيه لانه حتى له كسر لانه يودي الى كسر العظم وهو
العرف وان كان دونه فان كان في محل ذلك المنكر حشر ووجه صاله منه
عن قوله منقطع مدع او ما حد بعض ماله وان كان في غيره لم يحصل اليك لو هتد
عن قوله منقطع مدع او اذ كان في الاما يودي الى العصى بسد عن امره مع
واما من حجب عنه اذا كان في الاما يودي الى العصى بسد عن امره مع
وحرب قالوا الى لم يمتعز الحكم وطار الا ما دار العنة وفعله فلهذا قال
الربوبية والمعتزلة انهم به اذا استغنى الى هذه الحالة الا انه لا يودي الى

ادام بعضه وامعافه اقلها ظلم فاذ لم يصبر وامعافته وانما قصروا
دفع الظلم والمنكر حاز ولو حذر والله اذا دفع الاكثر ظلمنا لغوى ولو داد
ظلمه لا نهى كحرم ولا يقطع ما هو حق من دفع الاكثر ظلمنا وكما قيل
هذه المسئلة اراها انما اقل ظلمنا ان كان على دفع الاكثر ظلمنا فقط حاز
والنصف والاعانة وان كان على دفع الاكثر ظلمنا واحد الواحدا لم يحز
فان كان على دفع الاكثر فقط ولكن لظلمنا حضورهم معاً وهم يسمون براد ظلمه
فان بلغ ظلمه مثل ظلم الاكثر ظلمنا لم يحز وان كان في نفسه فليحز لانه دفع منكر
ما هو دونه وفيه نظر في الخالية غير موافقة وموافقه لم يحز وان لم يحز
غيره لحد الوجهين للمزور وان كان انصافاً من مكانهم الاحلاق في التولي
هو الموانع والاصل في تولي الكفر والغشقة قوله تعالى اخذ قها من
الاية وقوله ما بها الذين امنوا الا يجدوا اليه سبياً الى اخرها واعلم
ان التولي يكون في حق مهاجرين ومنها محطون الاول ان يحكم لما هو من المعصية
او حكم لما هو عليه من الطاعة ومن موانع الاول محطون الثاني حازوا لانهم
لذلك انما لا يسمون بالتولي لانهم لم يسمعوا اللسان عن القلب في المصاهرة
والمقاصد والمخالفة هذه موانع الا انهم صرنا لله واجه ما هو عليه لما قال
له العاترين هم مدزانه غير راضين بكونهم معكم فقال طاهر كعلي فاعلم ان الظلم
دون ما في القلب لغير ما في القلب لغير موانع ولا المكله ما حوز به لانه من جعل
الله تعالى المنكر فحمله دفعه المالك ان يحكم له الحسد كالصديق والغير
والعدو والمنع للعدو والحق والادب والرحمة والروحية المعصية فلا
يكون هذا موانع من موانع وقد حازت الهدوء كاج الفاسق مع ما سمع
من الاوصياء من عظم العقدة ولكن ليس لما هو عليه من العقوبة بل ان يسمي
حدهم ان التولي ان يحكم لما هو عليه من المعصية او ما للمعافاة لا لانه دور
او لحق الحسد فيه الرابع ان يطعم او يعطيه او يصنع له صديقاً لغيره
فكل ذلك ليس بتولي الا ان الله اطعم الكفار وصرح من يطعم الاثاري
وامر المؤمنين امر باطعامهم من بعد الصلوة والفاكهة في الوضوء والادب
فكل ذلك ليس بتولي الا ان الله اطعم الكفار وصرح من يطعم الاثاري
وقال اذا احببتهم فاحببهم فاحببهم فاحببهم فاحببهم فاحببهم فاحببهم
الوجهان على ما علم من الفصل ان فعل لسانه لم يحز والطاح حوز والهدا

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قبة المخطوطات

ولا هدر الخور ودل ان المال خرج المسلم في غير ارضه وفارس كالحا
الله تعالى وكما به العرب وكان لعنة اسارى كافر وسلب عيشه واسته
التي ادركه الوليد يوم بدر فامر الرسول بطرح القتلى في القليب فاحذر رجل
من خطر عيشه والوليد لم طرحه فزك في وجهه بعد وهو المومر القبة فقال له
الرسول يا ايها الذي فقال غيرة في انك انك عافاك لانه احسان فيكون موت
على الاسلام فامر بتركه عليه الرسول عليه السلام من بعد الله وصنع عليه والادب
ان الموانع المعصية من ان يفرج ما يفرج به عا الاطلاق وتصوم ما يكرهه وتسلم على
الاطلاق في الناس عجزوا امام بعض هذا مل فواض دار الجحيم لو اقام
نكره لغير الرضا ما لم يفسقوا لغير الرضا في الامور الكفرية والتسوية لغيره
تعا وكذا في غير ذلك ولم يفرجها الا واحد لغيره صواباً ما به وقوله لم
يسلموا من الله والقاتل المعصية والناظر راضى وامر بما هو باسم الفاعل ذلك
هذه من باب الجور المراد بالحقوق وقال تعالى وقول عليكم في النكاح الا ان
وجه وجوز الله عز وجل ان لا تكون فوقه الضامه فله فلو كان يطعمه
الكرامه من الناس والمومنين فعدا ان لا يسمي الله ذكراً لبعضهم فالحكم
في الامر من احد هما هو والناظر ان لا يسمي الله ذكراً لبعضهم فالحكم
فلهما روي الا ان لا يسمي الله ذكراً لبعضهم فالحكم في قوله تعالى وقوله
دمه والمالك ان يملكه المخرج منه والهله فانه يمكن ان يملكه حرمه ان كان
لا يورث الى صانع اهله والرابع ان يكون ما يستل الى خالبا عما حاز من اقل
منه او دفع عن ظلمة نفع واحد وفي الخبر عن الرسول عليه السلام ما معناه ان
لغيره من الله بعضه فطرحه حوزاً او سلباً او في الحديث ما يرى من اقامه في دار
الشكر فاما الله عز وجل ان لا يسمي الله ذكراً لبعضهم فالحكم في قوله تعالى وقوله
طالحى انفسهم فالواهم كتم والواكنا من معصية وفي طالحى في وجوز الله عز وجل
الامر والله اعلم ثم نذكر في الحديث ان العالمين لله من الطمنا الطمنا
الى ما يرضى ولا يرضى الى ان يسطر في غير وجهه لما في وجهه وحدها
نكره وكفى انك سمع الدعاء وصلى الله على محمد وآله وسلم

Copyrighted material

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً



Copyright © King Saud University



Copyright © King Saud University